

مصريين الانتصار والانتصار

شهادات تاريخية وسياسية على عصر مبارك

ممدوح دسوقي

تقديم

أحمد بهاء الدين شعبان

رئيس الحزب المصري الاشتراكي



مكتبة جريدة الأورد

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : مصريين الانهيار والانفجار

المؤلف : ممدوح دسوقي

تقديم : أحمد بهاء الدين شعبان

رقم الإيداع : ١٦٠٠٣ / ٢٠١٧ م

الترقيم الدولي :

الطبعة الأولى ٢٠١٧



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إهداء إلى

الأنقياء الذين خرجوا ضد الظلم
والطغيان.. والفساد والاستبداد
والتزوير.. والاستعلاء والتهميش..
والتكويش والتوريث في ٢٥ يناير .
البعيدون عن الجماعات والتنظيمات
والأجندات.



إهداء إلى

روح أستاذاي الراحل العظيم ..
سعيد عبد الخالق
الذي أقر الكثير من هذه
الحوارات.

مدوخ دسوقي

■ ■ تقديم

من أحمد بهاء الدين شعبان إلى ممدوح دسوقي

كان «سقراط»، قديماً، يقول: «تكلّم حتى أراك». فالتّناس سرٌّ مكنون، لا تنفتح مغاليقه إلا بالحديث، ولا تنزاح أستاره إلا بالحوار. والقدرة على إدارة الحوار، وفك عقدة اللسان، وإطلاق سراح العقليّن: الظاهر والباطن، واستخلاص كُنه الآراء وجوهر المواقف، موهبةٌ مطبوعةٌ، وثقافةٌ مكتسبةٌ، لا يملك دفتها إلا قلةٌ من البشر، ويتطلب النجاح فيها وعيٌ عميقٌ بأمورٍ أساسية: تاريخ وخبرات المتحاور معه، ومعرفةٌ كافيةٌ بموضوع الحوار، مع ثقافةٍ شاملةٍ تحيط بالحياة السياسية والاجتماعية والفكرية من كل اتجاه، وإلا يصبح الحوار ضرباً من مقارنة الهواء لا طائل متحقق من ورائه، ولا منفعةٌ مُستخلصة من إجراءاته، وتحليقاً في الفراغ، لا قيمةٌ له، ولا خبرة متراكمة جرّائه.

وبين دفتي هذا الكتاب مجموعة من الحوارات الذكيّة، على درجة بالغة من الأهمية، ترقى لأن تكون نوعاً من الوثيقة السياسية والتاريخية لفترة بالغة الثراء والجيشان من فترات تاريخ مصر المعاصر، لأن المحاور الموهوب، الأستاذ «ممدوح دسوقي»، أدار حواراته مع ضيوفه بقدرٍ عالٍ من الفهم والمعرفة، والحس والذكاء، حتى لا نقول الخبث والدهاء، وحاصرهم بسيلٍ من الأسئلة العميقة، المباشرة، والتي تغوص في صلب اهتمامات ومسؤوليات وثقافة وخبرات من يحاورهم المؤلّف، بأسئلة محورية، استطاعت، بمهارة فائقة، أن تصل إلى كبد الحقيقة مباشرة، بلا لفّ أو دوران، ولا مراوغةٍ أو ممالأةٍ، وبرشاقةٍ وكياسةٍ، لا تترك للمحاورين، إلا قليلاً، مهرباً من إعلان موقفهم، أو منفذاً

للتخلص من واجب الإبانة عن حقيقة رأيهم!. والذي يقدر زناد ذاكرته، ويستدعي من تلافيفها حقائق ما وقع في فترة إجراء هذه المجموعة من الحوارات، وهو لم يزل حياً وطازجاً، رغم هول ما مر بنا من تطورات، سيعرف أهمية هذه الصفحات، حين يُنظر إليها في سياق لحظتها التاريخية والسياسية الفارقة، مُتَبَيِّناً أن مصر مرّت منذ مفتتح الألفية الثالثة بحوادثٍ جسام، كانت على درجةٍ بالغةٍ من الأهمية: كاشفةٌ ومُنْذِرةٌ!. وتَجَسَّدت هذه الحالة، في تكوين العديد من حركات الاحتجاج الاجتماعي، كـ«كفاية» وأخواتها، التي رفعت شعارات التنديد بمحاولات «تمديد» ولاية الرئيس، و«توريث» السلطة للنجل «جمال»، وكانت تعبيراً عن تملل قطاعات النخبة المثقفة والمُسيَّسة، من الطبقة الوسطى والعاملة، وكذا اندلاع موجات إثر موجات من أشكال الحراك الشعبي، احتجاجاً على تردى الأحوال، بعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على انتهاج سياسات «الانفتاح الاقتصادي»، أو «انفتاح السداح مداح» حسب التعبير المشهور، الذي أطلقه الكاتب الكبير الراحل، الأستاذ «أحمد بهاء الدين»!.

لقد انشقت مصر، بفعل هذه السياسات المنحازة، والمتراكمة، إلى مصرين: «مصر العشة» و«مصر القصر»، بتعبيرات الشاعر الراحل الكبير «أحمد فؤاد نجم»، وهو ما أدى إلى تدهور مُريع في الأوضاع والخدمات، وشيوع الفقر والبطالة، وتفشى الفساد والمحسوبية، وانتشار القمع وسياسات القبضة الحديدية، ... الخ، في العديد من أركان البلاد!. وكان، والحال هكذا، طبيعياً أن يقابله رد فعل مواز من الفئات الاجتماعية والطبقات المُضارة، جسّدت المئات من إضرابات ومظاهرات وتجمعات الشرائح الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل، التي لم تكتف بالخروج المتواتر لإسماع صوتها، أو القناعة برفع مظالمها، وعرض قائمة مطالبها، من مواقع تواجدها أو مركز عملها، داخل وخارج العاصمة / الدولة، وإنما انتقلت جموعها الغاضبة نقلةً كبيرة، حين أحاطت بمثلث السلطة الكبير في وسط القاهرة، (الذي يضم مجلس الوزراء، ومجلس الشعب، ومجلس الشورى)، لعرض بؤس أحوالها، وكشف مصاعب حياتها، بعد أن سُدَّت السبل،

وتعقدت المسالك، وأغلقت المنافذ، بينها وبين سدنة النظام، الذين أداروا الظهور لأناتهم، وأصمّوا الأذان عن سماع شكواهم، ولسان حالهم مقولة الرئيس المخلوع «حسنى مبارك» الشهيرة: «خليهم يتسلوا»!. ولقد تَبَدَّتْ خطورة هذه التراكمات، بعد ذلك بأقل من عَقْدٍ واحدٍ من السنين، حينما أزفت الواقعة، ودقّت طبول الثورة الجارفة في يناير عام ٢٠١١.

والحق أن الحوارات التي تتضمنها دفتي هذا الكتاب، في أغلبها الأعم، كانت تعبيراً واضحاً عن «فوران» هذه الحالة الكاشفة، وعكست استشعار هذه النخبة المتحدثة، من المفكرين والسياسيين، والتنفيذيين، ومن المسؤولين الحكوميين السابقين، والمعارضين، أن مصر مؤهلةٌ لحدثٍ كبير، وأنها، إذا لم يتم تدارك تداعيات الوقائع، والقيام بحزمة فاعلة من الإجراءات، لإيقاف تفاعلات الأحداث، مندفعاً، لا ريب، إلى لحظة انفجارٍ عظيم، بعد أن أكدت الوقائع والأحداث، أن الشعب في واد، ورأس الدولة، أو الدولة التي تجسدت فيه، في وادٍ آخر، وهى حالة عبْرَ عنه المُحَاوَرُونَ في هذه الصفحات، بأكثر من معنى، وأجملها الفقيه الدستوري، الدكتور إبراهيم درويش، بقوله: «إن الدولة، وجميع مَنْ في مصر، وشوارع وقصور وأهرامات مصر تحت رئاسة رئيس الجمهورية، ومن هنا لا يوجد مؤسسات في مصر، بل هي دولة الرجل الواحد»!.

وفي «دولة الرجل الواحد» تلك، أو «شبه الدولة» كما وُصفت فيما بعد، حيث يغيب العدل والقانون، وتسود شريعة الغاب، ويعم الظلم الاجتماعي، وتتفاقم الفروق الطبقية، وتنعدم شروط المساواة والمواطنة، وينهار التعليم، وتضمحل الثقافة، وتسود الخرافة، وتتواطأ الدولة مع قوى الظلام المرتدية عباءة الدين، ويعتاش كل منهما على حساب الآخر... على نحو ما فصّلته صفحات هذا السفر المهم، كان من رابع المستحيالات أن تظل الأمور على ما كانت عليه، وكان الانفجار، الذي حدّر من توابعه العديد ممن حاورهم المؤلف، حتمياً! ولم يحم جهاز الأمن، النظام المتعطرس، ورمزه الذي تربع على دست الحكم لثلاثين عاما

متصلة، رغم أنه، كما ذكر د. إبراهيم البحراوى، أستاذ اللغة العبرية بجامعة «عين شمس»، وعضو «لجنة السياسات» بالحزب الوطني: كان «يسيطر على كل شيء في مصر، لأن النظام مركزي، وأشبه بقلعة صلاح الدين الأيوبي، (تقبع) في ربوة عالية تطل على كل شيء في مصر، ولديها ربوة عالية تُطل على كل شيء في مصر، ولديها مدفعية ثقيلة جداً تستطيع كسر عظام أي أحد وفي أي مكان، ولديها وسائل رصد بعيدة المدى، وتملك أذرع سياسية واقتصادية وإعلامية!.

ويبقى أن أشير في هذه المقدمة التي أرجو ألا تكون قد طالت بأكثر مما ينبغي، أن قيمة هذه الشهادات أنها صدرت عن أناس معروفين، ومرموقين: مسؤولين سابقين في أجهزة أمن النظام، وأعضاء حزبه، ولجنة سياساته، وجهازه الحاكم، أكاديميين، وفقهاء دستوريين، وبرلمانيين، وحزبيين معارضين، ومفكرين قالوا كلمتهم في ذروة سطوة النظام، لا بعد أن سقط رأسه، وانتهى أمره، بعضهم قالها بصراحة ووضوح يُذكر له، والبعض الآخر بمداواة مفهوم دواعيها، لكنها في مجملها كانت صحيحة إنذار لاه، بلغ به جبروته حد تجاهل آفات الناس، بل ووجودهم ذاته، والسخرية من عذاباتهم، واليقين في أبدية عجزهم، واستصغار قدرتهم على الفعل، وابتلاع الوهم الذي روج له أعداء الشعب، بأنه «تجمعه صفارة، وتفرقه عصا»!!.

ولعل في هذا الكتاب الوثيقة الذي تعود مادته الخام إلى ما قبل ثورة ٢٥ يناير، ما يُبرئ ساحتها من تُهم باطلة، وسخائم ظالمة، لطخ بها أعداؤها وجهها النبيل، حين زعموا افتراء أنها صنعة الأمريكان والصهاينة، وأنها «مؤامرة» خارجية على البلاد واستقرارها، لكي ينتقموا من يوم خرج الشعب عن بكرة أبيه، ليهتف على قلب رجل واحد «الشعب يريد تغيير النظام» إذ لم يكن لنظام على هذه الشاكلة، والذي أجمع المتممون إليه، والغاضبون منه، والثائرون ضده على عدم جدارته، إن يستمر، قابضاً على عنق شعب كالشعب المصري، صاحب الحضارة التليدة والغد المشرق.

وإذا قيَّض لصاحب هذا الكتاب، إن يقدم قسماً ثانياً منه، يضم مختارات من حواراته العديدة، مع رموز أخرى من رموز المجتمع المصري، بعد إن وصل إلى كرسي السلطة «محمد مرسي» رئيس جماعة الإخوان، وعناصر جماعته المجرمة، لتؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن ما جمع هذه الجماعة بنظام «مبارك» المخلوع، كان أكثر مما فرقتها، فكلاهما احتقر شعب مصر ولم يُقدّر ملكاته، ولا احترام آماله المشروعة، في «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وكلاهما تصور، واهماً أن جدران قلعته ستحميه من إرادة شعب أراد الحياة، وسيظل قابضاً على الجمر، حتى يحقق أحلامه، مهما بُعدت الشُّقة وعظمت المشقة، وتكالبت قوى القهر والاستبداد، كي تحاول منعه عن بلوغ آماله، وتحقيق مآربه.

القاهرة

أحمد بهاء الدين شعبان

رئيس الحزب المصري الاشتراكي

■ ■ مقدمة المؤلف

لم يكن الفساد وحده هو المسمار الوحيد الذي عجل بإسقاط «مبارك» ونظامه وشلته كما يعتقد الكثيرون، لكن المحسوبية والرشوة والتوريث والقبضة الأمنية والديكتاتورية، التي افرزت إحتقانات وإعتصامات وإضرابات نقلها الإعلام ونشرتها الصحف، رغم ان السادة المسؤولين والتنفيذيين في عهد «مبارك» كانوا في منتهى الإنحراف والسوء، ولكنهم دائماً ما كانوا يصرحون بأن مصر دولة مؤسسات ويكادون لأن يقسموا على ذلك، وأن بها دستور وقوانين تنفذ وتحترم، إذن فكان من البديهي أن من كان يحكم مصر كان يحكمها من خلال هيئات تتشاور وتتباحث في الأمور الهامة من خلال بيانات ودراسات.. ثم تخطط لما يلزمها من محاور وسيناريوهات، وتضع بدائل لكل الإحتمالات.. ثم يتم قياس إتجاهات الرأي العام، وتداول الأفكار، وفي النهاية يطرح المشروع المقترح للتنفيذ..

كيف هذا و«مبارك» أصبح رئيساً للجمهورية بسلطات ملك؟... فقد كان رئيس كل شيء في مصر، حيث كان يتحكم في السياسة الخارجية ويعين الوزراء ويقيلمهم ويضع السياسات الداخلية التي تنفذ في شكل شعارات.

وبنظرة سريعة على المسؤولين الذين كانوا يديرون مصر، نجد معظمهم عواجيز وشيوخ، مع ان كبار السن غالباً يميلون للإستقرار، ولذلك كانوا يخافون من التغيير الذي يعرفون انه سيرهقهم، ولهذا لم يفرط نظام «مبارك» في خدامه طالما انهم كانوا على العهد والوعد سائرون ومحافظون، ولهذا لم يهتم «مبارك» بالتغيير نهائياً أو بتجديد الدماء والأفكار والرؤى، فأصبح هو ونظامه يعانيان الشيخوخة، وبناء عليه تشكلت

جماعة المصالح التي تغلغت في كل مكان وإستحكمت في كل بقعة وكل منشأة على أرض مصر، ما جعل التغيير والتجديد يزيد من خسارتها، وأصبحت الشفافية تعريها وتفضحها.. وعانت مصر من أزمة الندرة في كوادرها، على مختلف الاتجاهات السياسية والإقتصادية، مما أصاب المناخ السياسي بحالة تيبس للمفاصل، والتي أصابتها بحالة من الجمود، أو الشلل الرعاش لتأرجح.. ولكنه كان تأرجحاً للخلف!!.

بما أصاب الشباب الإحباط واليأس بعد ما شعر أنه يعيش في بلده مثل أي شيء، دون أي مشاركة أو قرار، بل ويقوده مجموعة محددة فرضت عليه فرضاً ونادراً ما تنزحزح أو تتبدل، أو حتى يزورها «عزرائيل» مما جعله فريسة سهلة في براثن المخططات الخارجية التي تستهدف أمن وسلامة الوطن، كما أصبح عرضة للانحراف في الداخل للمخدرات أو البلطجة أو اللامبالاة، لأن الكبار والعواجز كانوا يملكون كل أوراق اللعبة - السلطة - وكانوا يعرفون جيداً أن أي تجديد للرؤى سوف يكون على حساب وجودهم في مناصبهم، ولذلك كانوا يحاولون وبشتى الطرق إبقاء الوضع كما هو عليه، بل إستمراره أطول فترة ممكنة حتى لو كان بالتوريث ..

وعندما أراد «مبارك» هدم النظام الجمهوري بأن يجعل مصر مملكة له ولأولاده من بعده، مع أنه اختار «جمال» ليكون خلفاً له ولم يكن مقبولا شعبياً، وظهرت الاعتصامات والإضرابات للعمال والموظفين بل لكل فئات المجتمع، وكانت الكارثة الكبرى تزوير الانتخابات مجلس الشعب الأخيرة في عصره.

ولأن الكلمة الصادقة كانت ومازالت لها مفعول السحر في نفوس المصريين، فربما الحوارات التي أجريناها ونشرناها مع وزراء ومحافظين ومسؤولين ونواب برلمان، في عز مجد «مبارك» وجبروت نظامه، كشفت معدن هؤلاء الرجال الذين صدعوا بالحق في وجهه، لأنهم أشاروا ونبهوا إلى المناخ السيئ الذي كانت تعيش فيه مصر ودعوا إلى تغييره، بسبب المحليات الفاسدة والرشوة والسرقعة، والإحتكار وتوحش الأسعار والقبضة الحديدية للأمن، والقمح المسرطن ومرضى الكبد، والفشل الكلوي وتجريف الوطن من الكفاءات والمخلصين، لأنها أكدت الكثير من الحقائق ودعمتها بشهادات، وأثبتت ان هذا الشعب ظل ٣٠ عاماً في جهل عما كان

يدور من حوله، أو يفعل به.

ولعل هذا الكتاب هو بمثابة الحلقات المجهولة في عصر «مبارك»، ويثبت انه كما كان يوجد صفحات تكتب أكاذيب، وتنشر أباطيل، عن إنجازات وإنجازات، بمداد الحبر السري بين الكتاب وبين السلطان، في شكل عضوية في المجالس البرلمانية أو الإستمرار في المناصب الكبرى، داخل المؤسسات الإعلامية، وإستقطاب ضعاف النفوس وخربي الضمائر لتكريس نظام ديكتاتوري فردي، ولتجميل وجه النظام، كان يوجد رجال لا يخشون في الحق إلا الله، ولا يخافون بطش سلطان جائر، وتؤكد حوارات هذا الكتاب ان بلادنا كانت تسير في طريق وعر وكان لا بد من الوصول الى لحظة الانفجار، بعد أن أصاب الانهيار كل شئ سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، وثقافياً، وأصبحت الجرائم والأخطاء ترتكب، والخطايا تتراكم بلا حلول، أو حتى مجرد التفكير في حلها، وحصيلة ٣٠ سنة أخطاء من حكم «مبارك» كانت ضخمة وثقيلة، تمثلت في سياسات فاشلة أتت بنتائج مريرة وخلقت جسراً مهولاً من الكوارث، عبر عليه العجز واليأس، والإحباط والفساد، والفقر والفشل، والعشوائيات وأطفال الشوارع، وعدم الإنتماء، والخواء النفسي للإنسان المصري، الذي تحول الى كائن ممسوخ دون هوية أو إنتماء، دون حاضر يعيشه وينعم به، أو مستقبل يسعى إليه ويحلم به، فتوقع داخل نفسه في سياج من العزلة والسلبية، يرى شعارات دينية، تدغدغ عواطفه، وتبعده عن الواقع الذي يعيشه ويئن منه، وشعارات سياسية، تجمل واقع قبيح أصبح ينطبق عليه المثل القائل:

«وإيه تعمل الماشطة في الوش العكر» ..

فربما هذا الكتاب أزال المساحيق عن وجه «مبارك» ووجه رجاله، ليظهر عنهم الوش العكر!!

وعلى الله قصد السبيل،

ممدوح دسوقي



الدكتور : عبد المنعم عماره
آخر وزير للشباب والرياضة في عهد «مبارك»
وأحد مؤسسي الحزب الوطني



الدكتور «عبد المنعم عماره» آخر وزير للشباب والرياضة في عهد «مبارك» وأحد مؤسسي الحزب الوطني ، شغل منصب المحافظ والوزير، وله تجارب عديدة تحت قبة البرلمان.. أكد أن مصر تمر بحالة مخاض ولا نعرف هل سيعيش الجنين أم لا ؟ والفوضى الحالية نتيجة لهذا المخاض، وإذا وضعنا كل ما في مصر من مشاكل في أقوى جهاز كمبيوتر سينفجر ويترشق!! .. وطالب «عمار» بتعيين وزير للديمقراطية للتصالح مع المعارضة، كما طالب القوى السياسية بتوحيد مطالبها في حزمة إصلاح واحدة وليس تغيير الرئيس فقط حتى نستطيع أن نواجه النظام الحاكم وحزب الأغلبية، وقال «عمار» مصر تفتقد المسئول القائد مستنداً في ذلك الى قولهم بناء على توجيهات الرئيس، مشيراً الى انه لا توجد معايير للإنتقاء، فالمسئول يعين ويرحل بسياسة العصا والجزرة .. ويدلل على ذلك بوزارة الدكتور «عاطف صدقي» عندما اختار أصدقائه الذين كانوا معه في فرنسا أعضاء في وزارته.. وأيضاً الدكتور «عاطف عبيد» الذي قام بتعيين مدير مكتبه وسكرتيه وزيراً في الوزارة، وعليه فوزارة «أحمد نظيف» تسير على نفس المنوال ، ، والى نص الحوار



**** سألته ماذا يحدث حالياً على الساحة السياسية ؟**

*** مصر الآن تمر بمرحلة مخاض وهذا التعبير أخذته من الرئيس «السادات»**
حيث كنا في الإستراحة الرئاسية ومعنا «عثمان احمد عثمان» ، و«مشهور أحمد مشهور» وقلت للرئيس «السادات» عايزين نهدئ مع العرب..

فقال: «يا بني ما يحدث هو مرحلة مخاض وبكرة ترى، فالعالم العربي في مخاض والعرب سيأتون مصر مسرعين ولكن لا نعرف متى .. وبالفعل حدث ما تنبأه الرجل وجاء العرب وصالحوا مصر في عهد الرئيس «مبارك» فالمخاض لا يعرف أحد ميعاده، وهل سيولد قيصرية أم طبيعي وفي ميعاده أم يموت الجنين.. ومصر في هذا الوضع فلا أحد يستطيع التنبؤ بما سيحدث حتى الآن .. وكما درست في العلوم السياسية أن التنبؤ صعب، ومن كان يتنبأ بسقوط سور «برلين» أو سقوط الاتحاد السوفيتي ؟.

**** يا دكتور .. مصر رايحة على فين ؟**

*** سؤال في منتهى الخطورة فمعنى اننا لا نستطيع التنبؤ بمستقبل مصر فهذا صعب جدا والمشهد كله مخاض!!، فمثلا ظهرت في الساحة أشياء جديدة جماعة الإخوان أصبحوا أقوىاء ولهم تواجد في البرلمان، والصحافة المستقلة أصبحت شيئاً قوياً وضخماً ولها تأثير، والحركات الاحتجاجية مثل «كفاية»، و«شايفينكو» وأيضاً المستقلين، فأصبح هناك هجوم واضح على رئيس الجمهورية وبشدة ولم يحدث شيء لهؤلاء، وهذه من الظواهر التي لم تحدث في فترة «عبد الناصر» أو «السادات» .**

**** ولكنها الفوضى ويوجد خوف من تداعياتها ؟**

*** نعم.. هي الفوضى ولكنها لا زالت تحت الكترول من الدولة، ومع هذا لا نعرف حتى الآن من هو الرئيس القادم ؟، أو هل سيستمر الرئيس «مبارك» أم سيترشح «جمال مبارك» او سيتقدم أحد آخر ؟.. المهم ان الكل يجمع على ان**

تكون مصر دولة مدنية وأن تسود الديمقراطية.. ولكن التدايعات لا أخشاهها لأن الإجابة فيها (القدر) أكثر من الإجابة السياسية والاقتصادية أو الموضوعية، أو الاجتماعية، فمصر محروسة وفي العين وربنا يحبها، لأنك لو وضعت كل المشاكل الي في مصر في أعظم كمبيوتر سينفجر ويترشق!!، ولكنها لا زالت مستمرة، ولو نظرت الى البيوت في مصر تجدها تكهرب من السلوك العريانة والكابلات المضروبة ولكنها مستورة.. حتى إختيار «مبارك» كان فيه رعاية من الله لأنه صبور وليس عصبياً، فلم يدخلنا في حروب أو مهاترات عنترية فلا نقلق على مصر بالقدر الكبير من القادم أو حتى من الي ماشي!! .

**** كيفية الإصلاح الذي تطالب به القوى السياسية وتتفق معها عليه ؟**

* أولاً.. لا بد أن نقرر أننا في حاجة الى التغيير وهو الحقيقة الوحيدة لأنه سنة الكون، ولكننا لا نفكر إلا في تغيير الرئيس فقط ولا نأخذ التغيير والإصلاح في حزمة واحدة، والمصريون يفكرون في شيء واحد هو الديمقراطية فكيف تتم وما هي معناها؟ ونحن نريد إصلاحاً إقتصادياً وسياسياً وأن يحكم الرئيس بمدد محددة، وليس لدينا رؤية واضحة سواء للنظام الحاكم أو القوى السياسية.. وليت الرئيس يعين وزيراً للديمقراطية يتولى مهمة التصالح مع المعارضة والتحاور معها وعمل مشروعات للقوانين التي تساعد على الحفاظ على الحياة السياسية وتفعيلها، وهذا موجود في دول مثل «السويد» و«النرويج» .

**** وزير للديمقراطية سيكون تابعا للحكومة ويتم عرقلة عمله ؟**

* لن يتم عرقلة عمله إذا وضع الرئيس في برنامجه الإنتخابي خطة للبرنامج السياسي الديمقراطي، ويضع لها مدة زمنية ولتكن عشر سنوات، فهذا سيمنع الشكوك لدى الشعب لأنه سيصبح متأكد من ان الديمقراطية الحقيقية ستتحقق بعد مدة محددة، وان هناك وزيراً مكلفاً بوضع سياسات بمراحل معينة للوصول لهذا الهدف، والأمر الثاني هو تغيير الدستور فالتفكير أيضاً في المواد «٧٦» و«٧٧» و«٨٨» وطبعاً أنا مع هذا التغيير ولكننا طرقتنا الوقت عندما ضاق، وقلنا الوقت

أصبح ضيقاً كما صدر على لسان «صفوت الشريف» والبعض يطالب بدستور جديد كامل، فلا بد من توحيد مطالب المعارضة لنواجه النظام الحاكم وضرب الأغلبية.

**** لماذا هاجمت منظومة التعليم ؟**

* كل ما أسافر للخارج واعدود الى مصر، أغضب وأغتم بسبب التعليم السيء لأنه في فترة الثلاثينات الناس كانت تعوض التعليم بالثقافة مثل «العقاد» لكن حالياً لا أحد يهتم بالقراءة، بل بالمسلسلات ودول كثيرة تقدمت بالتعليم مثل «تركيا» و«ماليزيا» ولكن في مصر فوجئت أنهم يحاولوا تقليل أعداد الطلبة التي ستلتحق بالجامعات، وتحاورت مع الدكتور «هاني هلال» وزير التعليم العالي عن هذا، وبالطبع رد على ولكن رده لم يقنعني، فالذي يدخل التعليم الجامعي ٢٨٪ فقط من طلبة المراحل التعليمية السابقة عليها والحكومة تريد تقليصهم، ثم اسمع الدكتور «حسام بدر اوي» يقول الموازنة قليلة، وهذا شيء خطير لأن التعليم الجامعي هو المحور الأساسي للتقدم .

**** ولماذا تلوم الدكتور هاني هلال فهل هو الذي يضع السياسات التعليمية أم ينفذها ؟**

* في السياسة توجد امور إستراتيجية وتكتيكية، فالإستراتيجية هي الوصول الى الهدف، ويوجد ايضاً صنع السياسات، لكن لا توجد سياسات وأذكر وأنا عضو في البرلمان تحدثت عن وضع السياسات وهاجمت الحكومة، وكان يوم منيل!! والدكتور «الجنزوري» رئيس الوزراء الأسبق اشتكاني للرئيس «مبارك» وقال له «عبد المنعم» من الحكومة وبيهاجها بسبب إلغاء لجنة السياسات التي كانت تضع حينها السياسات الصحية والتعليمية إلخ، وضربت مثل حينها بإلغاء الصف السادس الابتدائي ثم عودته، وبتحسين مجاميع الثانوية العامة ، ثم أنا كنت وزيراً وأعرف أن كل وزير يأتي يعمل الي هو عايزه، فلا توجد سياسات وإلا أحد يقول لي ما هي سياسات الأراضي الصحراوية ؟، أو لماذا الحقوا النقل

على وزارة المواصلات وهي مشغولة بالقطارات والطرق والكباري وبلاوي كثيرة جداً.. إنهم يقتلون اللامركزية .

**** لا توجد سياسات لكن يوجد برنامج الرئيس الانتخابي فلماذا لا تنفذه الوزارات ؟**

* لن أتكلم عن سوء الإدارة فوزير التنمية الإدارية يستطيع إخراج ألف مدير بالتدريب، ولكني أتكلم عن نقص المسئول القائد الذي لديه نافورة أحلام ويستطيع أن يحولها الى حقيقة، ويتخذ القرار بمفرده لأنه يوجد فرق بين المدير المسئول والمدير القائد، ولهذا نجد المسئولين يقولون بناء على توجيهات الرئيس، فمصر في حاجة الى قائد في كل موقع مسئولية .. وأيضاً لا يتم إختيار المسئول بعناية فمثلاً في وزارة الدكتور «عاطف عبيد» مدير مكتبه أصبح وزيراً وأيضاً سكرتيه أصبح وزيراً، وأيضاً وزارة الدكتور «عاطف صدقي» إختار أصدقاءه الذين كانوا معه في باريس للمناصب الوزارية، ووزارة الدكتور «أحمد نظيف» بالطبع سارت على نفس المنوال !! فليس لدينا معايير للإنتقاء بل المسئول يأتي ويرحل بسياسة العصا والجزرة.

**** إذن مصر تفتقد الى الوزير السياسي ؟**

* بالطبع لأن مصر بها وزراء تكنوقراط يعتمدون على البيانات والمعلومات التي تصلهم من معاونين، لكن الوزير السياسي يعرف إحتياج الرأي العام، وفي ماذا يفكر فيعطيه الذي يريده، ولهذا أرى أن المحافظ الذي يعين في الوزارة يكون أنجح لأنه عمل في الشارع، والوزارة الحالية بها الدكتور «محمود محي الدين» وأعتبره سياسياً بسبب عائلته والدكتور «مفيد شهاب» لأنه مشى المشوار كله .

**** فساد، عمولات، رشاوي، تظهر في بعض الوزارات ومع هذا لا نجد إستقالة وزير ؟**

* عدم الإستقالة هذا تراث مصري، فعيب أن يستقيل الوزير، وكأنه يعترض

على شيء قاله أبوه، أو انه عيب يتزوج من إنسانة يحبها وأبوه يرفضها.. وأضرب نموذجاً بـ«فاروق حسني» وأنا أحبه، ولكنني أتعجب وأتساءل لماذا يجلس على كرسي الوزارة وكل فترة يدخل في مشكلة ومشاكل الوزارة كثيرة ولا أعني سرقة لوحة «زهرة الخشخاش» وأسأله لماذا ينتظر الإهانة؟ وقد ذكرت إنك مستريح مادياً؟ وظللت «٢٣» سنة في الوزارة يعني ربع قرن، وأصبح لك علاقات دولية ليس لها مثيل وأصبحت شخصية عالمية، فلماذا تتحمل أن يتهمك موظف لديك، أو أن تلبس التهمة لموظف لديك، أو هو يلبسك التهمة؟ وكل فترة تعلن إنك مستقيل، بعد حريق قصر ثقافة بني سويف، وبعد سرقة لوحة «زهرة الخشخاش»، فلماذا لا تصر على إستقالتك؟ فهذا ما اسميه حرجاً للرئاسة، فعندما تعلن عن إستقالتك ولا تقبل فمعنى هذا إنهم ماسكين فيك ومتبتين!! ومفيش غيرك.

**** قلت أن السيد فاروق حسني مستريح مادياً، معنى ذلك أن راتب الوزير جيد ويكفي؟**

* هو الذي قال انه مستريح مادياً.. وأريد أن أقول لا يوجد شيء يكسر الإنسان إلا لقمة العيش، فيوجد بعض الوزراء يعانون، فأنا معاشي حوالي «١٩٠٠» جنيه ولا يكفيني لأنني عودت أولادي على مستوى من المعيشة، وكان الوزير على أيامنا يدفع ثمن علاجه وشغلة الوزير لم تكن تجيب همها.. وعندما كنت وزيراً كان راتبي «١٥٠٠» جنيه ونحصل على «١٠٠٠» جنيه من تحت الترابيزة.

**** ألف جنيه من تحت الترابيزة التي أسموها الظرف؟**

* أه فعلاً.

**** وهذه الأيام الظرف وصل الى كام؟**

* هذه الأيام الظرف وصل الى ٢٠ أو ٣٠ ألف جنيه ومع هذا ما تجيش قيمة الإهانات التي يتعرض لها الوزير من الصحافة والإعلام التي تطالب أحياناً

بتحويله الى النيابة ولأنفه الأسباب، ولهذا أنا زعلان على «فاروق حسني» لأنني أحبه على المستوى الشخصي .

**** شغلت منصب المحافظ ، فما الذي يعيق عمل المحافظ ؟**

* سوء الاختيار لأن الإختيارات تتم ترضية ومجاملات ومكافآت، وبدون اعتبار هل الشخص المختار فيه المواصفات اللازمة لنجاحه في منصبه كمحافظ؟ لأن منصب المحافظ كيمياء خاصة بين المواطنين والشارع ومجلس الوزراء وبين الرئاسة.. ولا بد ان تعمل الكيمياء ويكون على دراية بها ، وبناء على هذه الإختيارات نجد محافظين يستفزون المواطنين ومحافظين يعشقهم المواطنون .

**** يوجد مسئولين يتم الهجوم عليهم في وسائل الإعلام، والمواطنون يكرهونهم بسبب أدائهم السلبي ومع هذا لا تتم إقالتهم ؟**

* الرئيس «مبارك» له تركيبة خاصة لأنه لا يأخذ بالإشاعات أو الضغوط، ويتكلم مع المسئول الذي تحوم حوله الشائعات ويقول له انه سمع كذا وكذا، وهذا حدث معي ومع الكثيرون، وهذه ميزة جيدة لأن معيار إقالة المسئول عند الرئيس «مبارك» تختلف عن غيره، ولو أنا مكان الرئيس «مبارك» سأرصد كل الوزراء والمحافظين.. فهو يتعامل مع كونه قائداً عسكرياً، وإذا حدث خطأ ما فليتحمل المخطئ كلمتين جامدين ولكنه لن يذبحه أو يسجنه، وهذا جانب إنساني قوي جداً لدى الرئيس.. ولكنه أقال مسئولين كثيرين فجأة مثل الدكتور «اسماعيل سلام» وزير الصحة ، و«تحسين شنن» كان في إجتماع للمحافظين وإتصل بي وقال أنا مشيت!! فالرئيس طالما يحكم فهو صاحب القرار بناء على اتجاهات مختلفة ورؤيته هو وهذه ميزة وليست عيباً .

**** هل المركزية لا تعيق عمل المحافظ ؟**

* المركزية معوقة جداً، ولن تتقدم مصر إلا باللامركزية والوزراء يديرون أمور وزاراتهم بمركزية شديدة ويعيقون عمل المحافظين ويعانون من مركزية

الوزراء، وكنت محافظاً وعانيت من هذه المركزية، ولهذا المحافظون يبتزون الوزراء، فمثلاً في إجتماع مجلس المحافظين كنت أقول لوزير التموين، النهاردة سأتكلم مع رئيس الوزراء.. فيقول لي عايز أيه؟ وكنت أطلب منه ما أحتاج من دقيق أو سلع بها عجز في المحافظة فالوزير يعيش في برج آخر غير المحافظ .

**** الفساد في المحليات وصل الى أين ؟**

* مقولة الدكتور «زكريا عزمي» أصبحت شهيرة جداً فمعظم الفساد في التراخيص ولا بد من وضع قواعد وتأمينات حتى ننهي على الفساد.. فأنا رجل أبكي كل يوم من الفساد وإذا إحتجت شيئاً لا بد أن أدفع رشوة، وكنت محتاج تركيب عداد إنارة في شقتي بالإسماعيلية التي كنت محافظاً لها ، وارسلت موظف لدى وظل رايح جاي من القاهرة الى الإسماعيلية عشر مرات، مع ان وزير الكهرباء صديقي، ولم يتم تركيب العداد، فأجبرت على دفع رشوة، فتم تركيب العداد ثاني يوم !! فالفساد أصبح ظاهرة في مصر، لأن درج مصر مفتوح .

**** وماذا عن تزوير الانتخابات هل أصبح ثقافة مصرية ؟**

* هذا التزوير تراث مصري، مثل تراث العائلة والأب والأم، وأنا تحدثت عن التزوير في التلفزيون فتم فهمي بالخطأ، لأنني قلت : لو هدخل النار سيكون بسبب التزوير، ولكنني أكملتها وقلت إن الحكومة لا تزور بحكاية تبديل الصناديق!! فالذي يحدث أن المرشحين ضد بعضهما يتم ضرب المندوب فلا يصل، ويتم الإستفراد بالموظفين ويعطون لهم نقوداً فيزورون، وكل حسب المرشح وقوته وعائلته التي تسانده في الانتخابات خاصة أن الشرطة تكون محايدة وبعيدة .

**** لكن محكمة النقض أبطلت انتخابات أكثر من دائرة ثبت فيها التزوير؟**

* لكن الحكومة لا تغير الصناديق، هل ستحضر ضباط الشرطة يزورون لأعضاء الحكومة بالطبع لا، لكن الجالسين على الصناديق هم الذين يزورون، وكنت مرشحا في دائرة مدينة نصر والحكومة لم تزور الانتخابات، وكان مرشح

ضدي المهندس (عادل حسين) و«سعيد عبد الخالق» هاجمني في الوفد وهدلني مع ان المحافظ لم يغير لي الصناديق .

**** فما هو دور المحافظين في تزوير الإنتخابات ؟**

*** يعتقدن إجتماعاً في مكاتبهم يعلنون أنهم يريدون نجاح شخص محدد كضغط معنوي !!.**

**** ما تقيمك لإنتخابات مجلس الشورى التي تمت في عدم إشراف قضائي ؟**

*** لا بد من إشراف قضائي على الإنتخابات حتى يطمئن الناخب والمرشح، أتساءل ماذا يحدث لو أن مفكري الحزب الوطني من أمثال «صفوت الشريف» تركا بعض الكراسي للمعارضة لتصل الى عشرين مقعد داخل مجلس الشورى فما هى المشكلة ؟، فما حدث في إنتخابات مجلس الشورى هو مؤشر للقادم، ويقولون انهم لا يريدن التضييق وستترك الدوائر للناخب حتى يكون لديه ثقة في الإنتخابات القادمة .. لكن ما حدث الكل رآه ، أصبح الشعب لا يثق في الحكومة لأنها لم تقدم له السبت .**

**** النظام الإنتخابي بالقائمة النسبية أم بالنظام الفردي أفضل للواقع السياسي في مصر ؟**

*** أنا أفضل القائمة النسبية بالطبع لأنها الأفضل وتسمح لعدد كبير من القيادات السياسية للمعارضة بالمشاركة في مجلس الشعب، قد رأينا ذلك في الإنتخابات التي تم إلغاؤها بحكم المحكمة الدستورية العليا، الحزب الوطني إذا وضع وزيراً ما أو عضواً قوياً رقم ١ و ٢ و ٣ فسينجح وإذا سقط رقم ٤ و ٥ لا يهم لأن القائمة الأخرى يوجد بها أقوياء سينجحون .. لكن النظام الفردي يعتمد على القوة العصبية والقبلية للمرشح فتظهر البلطجة التزوير ورشوة المال لشراء الأصوات .**

**** ما هو الحساب الختامي لمجلس الشعب ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ ؟**

* لم يرضيني أو يحوز إعجابي، فقد كنت عضواً في مجلس الشعب ١٩٧١-١٩٧٦ ورئيسه كان حافظ بدوي، وكان به عتاوله مثل محمود القاضي ، وأذكر أن عثمان احمد عثمان ترشح حوالي ٢٠ مرة ، الإستجواب كان يستمر يومين أو ثلاثة ، لكن الإستجوابات حالياً ممنوعة ودعك من الإنتقال الى جدول الأعمال ولهذا فالبرلمان ضعيف لأن الذي يعطي البرلمان قوة وصفة برلمانية هو الإستجواب ، لكن طلبات الإحاطة والأسئلة هي مجرد تسلية فقط .

**** أفهم من هذا أن دور البرلمان إنتهى ؟**

* بالفعل إنتهى دور البرلمان القديم الذي وضعتة إنجلترا من العالم كله.. لأن الحزبية دخلت وحزب الأغلبية أصبح مسيطراً ، ونواب المعارضة لا يتم الموافقة على إستجواباتهم، وطلبات الإحاطة بعضها يعرض وبعضها يحجب .. والأغلبية تحركها الحكومة وتشغلها في الوقت الذي تريده كيفما تشاء .

**** هل نسبة العمال والفلاحين لها أثر في هذا التدهور؟**

* أنا متعاطف مع العمال والفلاحين لأن المرحلة التي وجدت فيها كانت مهمة وضرورية ولا أعترض إذا كان العامل الذي يمثل الشعب في البرلمان مثل البدري فرغلي، أو مثل شومان لكن ما نراه أن نصف المجلس لا يشاركون ويتحدثون بل لا يفهمون في الميزانية، فنحن في إحتياج ضمانات للعمال والفلاحين بمواصفات خاصة لأننا نجد لواء شرطة يدخل البرلمان بصفة فلاح، أو غيره حاصلاً على دكتوراه يدخل بصفته عمال، فهذه النسبة لا بد من مراجعتها لنعرف هل تستوجب الإستمرار أم يتم إلغاؤها .

**** كيف سيكون شكل البرلمان القادم في وجود كوتة المرأة؟**

* أنا ضد تخصيص كوتة المرأة في مجلس الشعب، لأننا إذا أعطينا دوراً للمرأة فلن يكون بالعافية.. لأننا نشاهد وجود هرولة نحو المرأة ، كرئيس جامعة وفي القضاء، هذا يحدث لأننا نريد أن نثبت للعالم أن مصر تقوي دور المرأة.. مع

ان دورها لا يكون بفرض القرارات والقوانين، ولذلك القضاء أوقف تعييناتهن، فكيف ندخل ٦٠ امرأة في مجلس الشعب فالإختيار لا يفرض، وأيضاً دور المرأة لا يفرض بمعنى أن يكون حكومياً، بل لابد أن يكون خارجاً من كفاح المرأة ومشاكلها الخاصة، لكن الهرولة والإستعجال لوضع المرأة هنا وهناك فلن يكون في صالح قضية المرأة في مصر .

**** الحزب الوطني يحتكر السلطة منذ ثلاثين عاما ماذا كان عليه أن يفعله ولم يفعله ؟**

* أنا كأحد مؤسسي الحزب الوطني أقول أن الحزب الوطني لا يحكم بل يضع سياسات جيدة والحكومات لا تنفذها، ولا بد ان نفصل بين ما تم على أرض الواقع من إنجازات وبين فلسفة الحزب نفسه، فالحزب ليس فاعلاً لكن نستطيع ان نقول أن تغيير الدستور لابد ان يحدث ومن زمن بعيد.. أن يكون تابع من الشعب وينبغي تغيير صيغة الانتخابات.. أن نقوي الأحزاب ولا نهشمها لأن أحزاب المعارضة تقول أن الحزب الوطني راكب صاروخ والمعارضة تركب بسكlette !!، ويكون دوره في الشارع قوياً، لأنه يتهم بعدم الوجود في الشارع، وأن الملايين من أعضائه غير حقيقيين، لم يعد له كوادر بمفهوم المضبوط التقليدي، وما زال في العقل إعداد شباب الحزب الوطني كما كان يتم في الإتحاد الاشتراكي .

**** وهل يوجد فرق بين الإتحاد الاشتراكي بين الحزب الوطني ؟**

* من حيث إعداد فلسفة جديدة للتدريب والإعداد والتثقيف لا يوجد.. فالحزب يحضر أربعة وزراء في الدورة التدريبية كل وزير يتحدث عن نفسه وعن إنجازاته فأين التدريب ؟، لهذا فلسفة الحزب في إعداد كوادره فيها القليل جداً من إعمال عقل الشباب، وفيها عرض أكبر من إنجازات الحكومة، والوزراء والمحافظين الذين يحضرون يجدون الشباب ينام منهم بعد خمس دقائق، وهؤلاء لا يفهمون ان محاضراتهم يستطيع الشباب ان يحصل على معلومات أفضل منها عن طريق الإنترنت، والأن توجد ديمقراطية اليكترونية، ومع ان حكومة الحزب

الوطني يطلق عليها الألكترونية والذكية إلا أنها لم تستطيع ان تملك هؤلاء المدونين الذين يكسرون الدنيا، وأي حزب عبارة عن أفراد وأفكار وبرامج.. أفراد الحزب الوطني لم يستطيعوا ان يقنعوا الناس لأنه ليس لديهم قبول، والحزب الوطني يختار اعضاء ينفر منها الشعب .

**** لكن الحزب الوطني به مجموعة قيادات شابة تلتف حول «جمال مبارك» وتتولى صياغة الفكر الجديد ؟**

* المجموعة التي تلتف حول «جمال مبارك» تنفر الناس منها، وهذه إحدى مشكلات الحزب، فعندما يقدم الحزب قيادات شابة فيها نشاط وحيوية وديناميكية ويكونوا متواجدين ومتغلغلين في الشارع، غير مجموعة الإستطلاع الخاص بالانتخابات، وهذه قيادات لا يقدمها الحزب حتى تتغير صورته، ثم ان تغيير المجموعة القديمة الى مجموعة جديدة مرة واحدة تغير غير سليم لأن الحزب الوطني لم يكن له دور إلا في عام ٢٠٠٥ وقبل ذلك كان يطلق عليه حزب الحكومة لأن الحكومات كانت أقوى، لكن الآن اصبح يوجد حكومة الحزب بمعنى أن الحزب اقوى، ولهذا يتم محاسبته عن الفكر الجديد والكلام الكبير الذي يقوله .

**** هذا إعراف ضمني بوجود حرس قديم وحرس جديد داخل الحزب ؟**

* هذا التعبير لا أحبه لكن عندما تجدني، والدكتور «علي الدين هلال» ستحسبنا من الحرس القديم، لكن توجد مجموعة أخرى قد تفكر عكس ما نفكر به، وبطريقة أخرى ممكن!! وقد يكونوا «جمال مبارك» و«حسام البدر اوي» و«محمد كمال» وهذه المجموعة صغيرة السن والتي يقال عنها أنها تريد ان تعمل تغييراً ولكنني أشك أن تكون فيه نية قوية والتفكير الجذري بأن يكون فيه تغيير !!

**** ولماذا هاجمت الجبهة الشعبية لتأييد جمال مبارك رئيساً؟**

* هاجمهم في برنامج مع «حمدي رزق» ثم وأنا خارج قابلني الأخ «مجدي

الكردي» وسألني أنت بتهاجمنا طب إسمعنا.. وأنا هاجمتها لأن أولاً القرار لا بد له من توقيت، وتوقيتها غير مناسب، وهدفها غير مناسب لأن الرئيس موجود وما زال يحكم، ثم أنني أراها توقع بين الرئيس وبين ابنه، ثم أن موقف الحزب الوطني غامض، الى ان خرج «صفوت الشريف» وادلى بتصريح بشأنها.. وأيضاً أرى المحافظين متخاذلين تجاهها لأنه كان عليهم أن يزيلوا هذه البوسترات من الشوارع، وأنا شخصياً ك«عبد المنعم عمارة» تاريخ ومناصب عديدة لو إحتجت أن أعلق ورقة صغيرة لا أستطيع أن أعلقها كما فعلوا هم.

**** من أين يتم تمويل الجبهة الشعبية لدعم جمال مبارك ؟**

* تمويل هذه الجبهة هو الفوزرة !! فمن أين يتم التمويل وقد نفى «إبراهيم كامل» تمويل هذه الجبهة فهل «الكردي» هذا غني وميسور الحال ؟ فأنا لا أعرفه.. فهذه الجبهة لا هى ظهرت في توقيتها ولا مناسبتها وليس لها أي لازمة، وأنا أراها ضد «جمال مبارك» وليست في صالحه .

**** قطار التوريث هل سيصل الى محطته الأخيرة ؟**

* موضوع التوريث يغضبني جداً فإعلاء وإعلان موضوع التوريث الذي أثاره هو المعارضة فهل هو قلة حيلة منهم أم ذكاء ؟.. فلو انهم لم يتكلموا عن التوريث لم يكن أحد أخذ باله منه، فالذي فرض أمر التوريث هم أعضاء المعارضة، وفلسفة التوريث واردة أم لا ؟ ومن الذي أخرجها ؟ فليست لدى إجابة واضحة وأتركها للقاريء لأن حملات التوريث ضد «جمال مبارك» هى التي صعدته، فقد كان رجلاً عادياً يعمل وفجأة المعارضة رشحته رئيساً للجمهورية.. ولا أعتقد أن الرئيس «مبارك» لديه إيمان بأن «جمال مبارك» يكون رئيس جمهورية لأن دي مصر يا جماعة بلد قوي وكبير ولم يوجد أحد حكمها وهو صغير إلا «جمال عبد الناصر» وذلك كان في ظروف تاريخية، وثورة مغايرة وكان شخصية فذة وغير طبيعية، فتقديري الخاص هو أن المخاض لا يعرف من الذي سيأتي به رئيساً لمصر.

**** ومن هم الرجال الذين حول الرئيس مبارك ؟**

* إستمر حول الرئيس «مبارك» رجال عظماء لفترة طويلة، مثل المشير «محمد حسين طنطاوي» والدكتور «زكريا عزمي» و«صفوت الشريف» و«كمال الشاذلي» فالرئيس لديه حسن إنتقاء للأشخاص، وله إنتقاءات شخصية كثيرة وتكون دقيقة وليست إختيارات لمكافأة نهاية الخدمة، فالرئيس لا يفعل ذلك، فمثلاً عندما إختار الدكتور «عاطف صدقي» رحمه الله ليكون رئيساً للوزراء، كان المتفق عليه هو الدكتور «كمال الجنزوري» ان يكون هو المقبل لرئاسة الوزراء، ولكن حسابات «مبارك» كانت لها نظرة أخرى فاختر «عاطف صدقي» وقد نجح نجاحاً مدهشاً .

**** ماذا يقلق الدكتور عبد المنعم عمارة ؟**

* يقلقني مستقبل مصر لكن لا يقلقني من هو الرئيس القادم، فأريد ان ارى مصر كما ارى دول الخارج فأرى الإسلام والنظام في الخارج ومصر تستحق أن تكون كذلك .

**** وهل مصر دولة مؤسسات حتى لا تقلق ؟**

* لا مصر دولة الفرد، وليست دولة مؤسسات مع ان بها مؤسسات كبيرة، ومع هذا لا نعرف من سيحكم، ولو حدث لا قدر الله للرئيس شيء فالتقوات المسلحة ستتدخل، وهذا الكلام كتب ونشر .

**** ولماذا يوجد قلق بعد الرئيس مبارك ؟**

* لأن المؤسسات لم تصعد بدائل أخرى موجودة، فقد كنا نعتمد على ان نائب الرئيس هو الذي يتولى السلطة بعد رئيس الجمهورية.. والرئيس «مبارك» يرى ان النائب قد يكون على غير المستوى ولا نضمنه وقد يكون رأيه سليماً ١٠٠٪ .. والبدايل الموجودة تدور في فلك صغير، وكل ما هو مطروح من أسماء على الساحة غير مقتنع به طالما يوجد «مبارك» .

**** وهل مصر نضبت ؟**

*** لا.. لم تنضب ولكن ليس لدينا نظام انتخابي سليم يدار بشفافية وديمقراطية، ولتقدم من يتقدم والشعب عليه الاختيار الحر السليم وحينها سيتولى رئاسة مصر أفضل رئيس طالما كان من اختيار الشعب، وكما نرى أعلنوا أن «عمر و موسى» يفكر !!.**

نشرت في الوفد ٩ سبتمبر ٢٠١٠

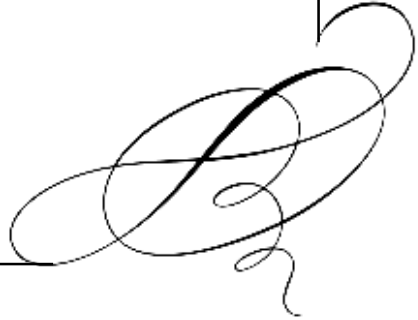


الدكتور / احمد عكاشة

خبير الطب النفسي العالمي



الدكتور «احمد عكاشة» الخبير العالمي في الطب
النفسي يرى ان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ، لأن
أي مسؤول سواء كبر منصبه أو صغر ، إذا ظل في
منصبه مدة طويلة يؤثر ذلك على صحته النفسية
فيشعر انه رسول العناية الإلهية لإنقاذ الوطن ويشعر ان
كل ما يفعله هو لمصلحته وانه لديه نوع من الفكر
السليم ، فالسلطة أقوى من الأمومة والإبوة وقد تجرد
الإنسان من عواطفه ويصب كل جهده على البقاء في
منصبه مهما كان ..



** صحة المصريين النفسية .. أخبارها إيه يا دكتور ؟

* أولاً منظمة الصحة العالمية عرفتها بجودة الحياة النفسية والجسدية والاجتماعية.. وإذا أردنا ان نعرف الصحة النفسية للشعب المصري، وهل هى جيدة أم لا؟ فعلينا ان ننظر الى (٤) مكونات.. أولاً : القدرة على الصمود والتكيف مع ضغوط الحياة بمعنى إذا أصابت الإنسان صدمة أو كرب أو خيبة أمل، عليه ان يستمر ولا يتوقف ولا يستسلم، ويكون للجهاز العصبي مرونة وهى مهمة جداً، ولكن إذا نظرنا الى الشارع المصري وما يحدث فيه، نجد لا أحد يستطيع التحكم في أعصابه، وأقل شئ نجد انفجار وإنفلات في الأعصاب، وعنف ومشاجرات قد تصل الى جرائم جسدية..

ثانياً : قياس قدرة الإنسان على ان يعمل ويتج بحب وكفاءة..

ثالثاً : ان تكون قدراته متواكبة مع تطلعاته، بمعنى إذا كان كفاء وجيد فليديه اعتقاد ويقين بانه سيصل الى ما يريد، ولكن إذا رأى احداً غيره أقل منه كفاءة ولكنه وصل بالمحسوبية والواسطة فهذا يؤثر عليه وعلى صحته النفسية.

رابعاً : لا بد للإنسان ان يشعر بقيمته وأدमितه داخل مجتمعه، ويشعر ان صوته الانتخابي مهم ومؤثر، وهذه الأربع مكونات غير متوفرة في مصر، لذلك نجد ان الصحة النفسية للمصريين غير سوية .

** الصحة النفسية ليست سوية ، ومع هذا الشعب راضي وقانع ؟

* لا .. فالإنسان المصري مستنفذ ومحترق ومطحون، لأنه يعمل ليل نهار حتى يلبي إحتياجاته، مع ان منظمة الصحة العالمية حذرت من زيادة العمل عن (٧) ساعات يومياً حتى يحدث الابتكار والإبداع، ولهذا لا نجد المصري يبدع أو يتكرر، ومستواه في العمل أقل من نظرائه في العالم، بداية من الأستاذ الجامعي الى النجار والسباك الخ ، وهذا يجعل المصريون محبطون وغير قادرين على التحكم في حالات الغضب، ومعظم المصريون يريدون ان يأخذوا دون ان

يعملوا، لأنهم متأكدون ان معظم الوظائف والتعينات لا تتم إلا بالعلاقات الشخصية والمحسوبية، ويتم تنحي الكفاءات بداية من الوزير وحتى الخفير، فلا أحد يعرف لماذا جاء فلان وزير؟ أو حتى لماذا تمت إقالته؟، وكذلك أي موظف في مؤسسات الدولة .

**** معنى هذا ان الشعب المصري يعيش في إحباطات وإنتكاسات دائمة ؟**

* بالطبع فالإحباطات شديدة ومؤثرة في نفوس المصريين، فمثلاً لا توجد دولة في العالم يذهب لإنتخابات الرئاسة فيها ٢٢٪ من مجموع الناخبين إلا في مصر، لأن الشعب يعلم مسبقاً أنه سواء ذهب وأدلى بصوته أو لم يذهب فصوته ليس له قيمة والي جاي جاي.. مع إننا رأينا دولة مثل موريتانيا نسبة التصويت في إنتخابات الرئاسة كانت ٧٤٪ .. ولكن هنا إحترام الشعب لذاته قل وأصبح لديه إحساس بالدونية، وعدم العزة والكرامة، والدونية تصيبه بالإحباط الذي يسبب الكسل والعجز، وهذا سببه عدم وجود إدارة حكيمة أو رشيدة تدير السياسة المصرية.

**** ذكرت الإحباطات والكسل والعجز الذي يصاب بهم المصريون، ولم تذكر الصبر فهل هذا تراث مصري؟**

* الى حد كبير منذ أيام الفراعنة وحتى الآن الشعب المصري إما محتل أو محكوم بالديكتاتوريين، وإذا جاء حاكم يصبح فرعون، والفرعون له الطاعة والولاء، والمصريون يقدسونه ويجعلونه نصف إله، وحالياً المصريون لديهم الطاعة والإذعان والتغاضي عن طلباتهم في سبيل إرضاء الحاكم، بعد ما أصبحت هذه الصفات جزء من شخصية المصري .

**** إذن المصري لا يثور ولا يحتاج ؟**

* لا .. فالمصري يثور بسبب ثلاثة أشياء، منها الجوع، فالجوع كافر كما يقال، بمعنى ثورة الجياع تكون فوضوية حتى يأكلوا، ويثور عندما تخدش عقيدته

الدينية، فتكون ثورة شديدة جداً، أو عندما يشعر ان مهاتته وصلت لدرجة ان وجوده أصبح في الحياة كعدم وجوده .

**** جوع إيه يا دكتور .. بعد ان سقط قتلى في طوابير العيش ولم يثور المصريون ؟**

***** ما حدث في طوابير العيش ليس ثورة، وإنما نطلق عليه في علم النفس «الإزاحة» بمعنى انسان غضبان من الحكومة، ولا يستطيع ان يفعل معها شيئاً، لأنها تقبض عليه وتعذبه في القسم وتسجنه وتعتقله، فيزيح هذا العنف على من يقف بجانبه، وهذا ما نقوم بشرحه في محاضراتنا الطبية الخاصة.. بأن اللواء سب العسكري، والعسكري تشاجر مع زوجته، وزوجته ضربت الأولاد، والأولاد ألقوا القطة من الشباك، وإلقاء القطة من الشباك هو في الأصل إزاحة قادمة من اللواء .

**** إذن ما حدث في طوابير العيش هو إزاحة قادمة من الحكومة ؟**

***** بالطبع طالما المواطن المصري غير قادر على الوقوف امام الحكومة، ويطالب بحقوقه، لأنه يخشاها ويتجنبها .

**** الأحداث الكبرى التي حدثت في المجتمع لا بد ان يكون لها تأثير على الصحة النفسية .. فماذا حدث للمصريين بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؟**

***** قامت الثورة وأعلنت انها مع الفقراء، وجميع الزعماء والوزراء كانوا مساندين للفقراء، إذن كان فيه أمل وحماس حينها شعر المصري بأن له قيمة، عندما سألت عنه الدولة، ولكن التغيير السيئ الذي حدث في نفسية المصريين بعد نكسة ١٩٦٧ لأنه شعر بخيبة أمل شديدة، و«عبد الناصر» تنحى بعد ما شعر انه خذل الشعب، لكن الشعب وقف بجانبه وتغاضى عن أخطائه، ولم يحدث في العالم ان قائد انهزم وتمسك به شعبه إلا في مصر .

**** وماذا عن نفسية المصريين بعد الإنفتاح ؟**

* النفسية إختلفت والمجتمع تحول الى مجتمع إستهلاكي، وكل صناعات القطاع العام أنهارت وأصبحت الخصخصة هى الأساس، فالأول كان حماس وأدمية وقطاع عام مع وجود سلبيات، ولكن الخصخصة جعلت الفجوة الموجودة حالياً أكثر مما كانت عليه أيام الملكية، وهذا يؤثر على الصحة النفسية للشعب المصري .

**** وماذا عن عصر الرئيس مبارك ؟**

* كانت السياسات تنحاز حتى لو قليلاً تجاه الفقراء، الى ان جاءت الحكومة الأخيرة - حكومة رجال الأعمال - وليس لها شأن بثورة يوليو ولا بفقراء مصر، والذي أعرفه ان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قالا : سنحارب الفساد.. والرئيس «مبارك» قال في خطابه : أعدكم بأن الإنتخابات القادمة ستكون نزيهة، وهذا إعتراف بأن الإنتخابات السابقة كانت غير نزيهة، ومعناه ان أعضاء مجلس الشعب غير شرعيين، وعليه فالشعب يعيش في حيرة، وتوجد فجوة بين الشعب ومن يحكمونه، والحكام والحزب الحاكم هما السبب في هذه الحيرة، وهذه الفجوة تزعزع ثقة الإنسان في كل من حوله، وتشعره بالإحباط واليأس والعجز، وإذا صدقنا كلام الوزراء نجد ان كل شئ جيد وهذا عكس الحقيقة تماماً .

**** إذن هنا أزمة ثقة بين الشعب وبين من يديرون أموره ؟**

* نعم .. فمركز دعم القرار بمجلس الوزراء عمل إحصائية عن هذه الثقة بين المصريين وبين المؤسسات السياسية والأمنية والإقتصادية، فوجد ان نسبة الثقة ٨٤٪ بين الشعب وبين مؤسسات الدولة، وهذا أخطر شئ يجعل الشعب يتمحور حول الذات، والصحة النفسية السليمة هى ان تتمركز حول الآخر، فالمصري يتمركز حول أسرته فقط، وهذا ما نلقاه من ظاهرة إلقاء القمامة خارج شقته المهم ان تظل شقته نظيفة، وهذا أبسط الأمثلة.. ثم نجد ٨ مليون نسمة يعيشون في العشوائيات مهمشين وبذلك يقل إنتمائه تجاه دولته طالما يعيش مهمش .

**** معنى هذا ترى ان الإنتهاء لمصر ضعيف ؟**

* الإنتماء يأتي في قمة الهرم.. أولاً المواطن لا بد ان يجد المسكن والطعام والصحة، ثم لا بد وان يشعر بالأمن والطمأنينة فيأتي الإنتماء، ثم التعليم ثم الثقافة فتظهر النخبة، ثم التذوق الجمالي فتحقيق الذات، ولو نظرنا الى غالبية المصريين فنجد تعليمهم سيئ، وكذلك أحوالهم الصحية، مع ان الدول الغنية تعالج شعوبها، نجد ان ٧٣٪ من المصريين يتحملون نفقات علاجهم.. ونحن أكثر شعوب العالم التي تعاني من تدني الخدمات الصحية، فإذا كان المواطن يعرف ان أولاده لن يتعالجوا او يتعلموا فكيف ينتمي لمصر؟ .. والشعب كله شاهد كيفية عدم إحترام آدمية المواطن المصري، وكيف ان المحافظ أمر بصرف ٥ الاف جنيه الى أهل الشهيد المصري الجندي «أحمد شعبان» هذا البطل الذي كان يحرس حدود الوطن، وإستشهد في سبيل ذلك، ولكن هذا يثبت ان أي مواطن ليس له قيمة في مصر .

**** لكننا نرى الإنتماء صارخاً في مباريات كرة القدم ؟**

* هذا صحيح.. والناس تحب كرة القدم لأن بها شفافية، ومسائلة ورأينا ان كابتن الفريق يتم عزله، وآخر يتولى مكانه ولهذا فهي تعطي سعادة للعالم كله .

**** ماذا يحدث للمسئول العام عندما يتأكد انه خارج المساءلة ؟**

* تصبح وعوده كثيرة جداً، ومن نوعية قضينا على مرض السرطان وعلى شلل الأطفال ، مع أن مرض أنفلونزا الخنازير سقطنا فيه، مع انه طلع «فياسكو» ووصلتني شهادات من منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوربي تفيد ذلك.. فسياستنا إرتجالية وعشوائية ولا تعتمد على المصداقية، فمثلاً ماهى الفائدة من ذبح الخنازير؟ ومن قبل ذبحنا الدجاج!! وحالياً يقولوا الماعز.. فهل سنذبح الماعز؟ ثم الدور على النبي آدم المصري .. ولا أعرف السياسيون يسمعون كلام مين ؟ فوزارة الصحة لم تدفع للتأمين الصحي لأن ليس لديها أموال ثم تعلن انها

ستعالج ٨٠ مليون نسمة، ويرد نقيب الأطباء ويقول أنتم عاجزون عن علاج مليون ونصف، فكيف ستعالجون ٨٠ مليون؟ .. حتى رئيس الوزراء يقول بيانات وأرقام لا تعكس الواقع، والوزير المصري لا يلاقي محاسبة من أحد، وولاءه أصبح للحاكم، وليس لديه أية مسئولية تجاه الشعب.. ولهذا المواطن المصري يحترق .

** ما هي أمراض السلطة ؟

* السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، فعندما يعلم المسئول ان لديه سلطة بدون مساءلة، سيتغاضى كثيراً عن القيم والأخلاق ويتوحد مع الكرسي، ولا يهتمه غير البقاء على الكرسي.. وإذا ظل المسئول في منصبه مدة طويلة، يؤثر ذلك على صحته النفسية فيشعر انه رسول العناية الإلهية لإنقاذ الوطن، ويشعر ان كل ما يفعله هو لمصلحته وانه لديه نوع من الفكر السليم، فالسلطة أقوى من الأمومة والإبوة وقد تُجرد الإنسان من عواطفه، وينصب كل جهده على البقاء في منصبه مهما كان.. ولهذا دساتير العالم تحدد مدة بقاء المسئول حتى معيد الجامعة تحدد مدته، ونحن نرى (٦) رؤساء أمريكيون سابقون ويذهبون الى السوبر ماركت .

** هل السلام مع إسرائيل أثر على الصحة النفسية للمصريين ؟

* لا شك خاصة اننا وقعنا إتفاقية السلام، ولكننا لم نعمل سلام حتى الآن، وأعتقد ان غالبية المصريين لا يشعرون بالراحة إطلاقاً تجاه إسرائيل خاصة عندما إستمعوا الى وزير الخارجية الحالي بأنه يريد ضرب السد العالي لإغراق المصريين .. والمصريون لا يهتمون بالمعاهدات ولا المفاوضات التي تبرمها الحكومة مع إسرائيل، لأنها تعرف ان الإسرائيليين لا يعترفون بشيء إلا بأنفسهم.. ونحن وصلنا الى درجة من الدونية وعدم قدرة الإنسان العربي لعمل أي شيء.. وإسرائيل تستعمل القوة في غير موضعها، وانه يوجد مائة قرار من هيئة الأمم المتحدة ضدها ولا تعيره إهتماماً .. ويجب ان ننظر الى فائدة الأمم المتحدة ، وهذا الخطأ الذي وقع فيه «السادات» عندما اعلن ان ٩٩٪ من طموح حياتنا يتبع امريكا، فأصبحت

البلاد العربية إذا أرادت عمل شيء مع إسرائيل عليها ان تتحدث مع امريكا ، أو تكلم ربنا وهذا أثر على نفسية المصريين بالخنوع والإستسلام والعجز واليأس، وعدم وجود القوة الدافعة .

**** مصر رايحة على فين ؟**

* أرى مساحة من الشباب متوسطى الأعمار ومن المثقفين، إبتدأوا يطالبون بحقوقهم مع اني ضد اي عنف، ولكن إذا إتحد المصريون بنوع من أنواع التكاتف، وطالبوا بحقوقهم دون تخوين أي إنسان، لكن الموجودين في الحكم يحكمون بطريقة خاطئة، لأنهم لا يقومون بحوار مع احد، وللأسف معظم الأحزاب السياسية غير قادرة ايضاً على الحوار، مع اني أعتبره البداية الحقيقية للإصلاح، والمساءلة وتداول السلطة حتى جيل واحد لعشر سنوات، فتصبح مصر كما كانت تقبل الآخر والشعب يثق في نفسه وقدراته، ويلغي الفهلوة والفساد والمحسوبية ويتفانى في العمل بعيداً عن المحسوبية والفساد .

نشر في جريدة الغد بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٠



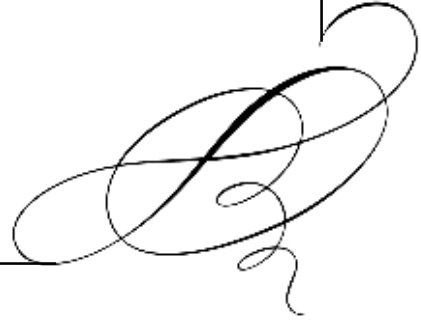
الدكتور: محمد أبو الغار

أحد مؤسسي حركة ٩ مارس

للدفاع عن إستقلال الجامعات المصرية.



يعد الدكتور «محمد أبو الغار» الأستاذ بطب قصر
العيني من ابرز الذين شكلوا حركة ٩ مارس للدفاع
عن إستقلال الجامعات المصرية .. يكتب في العديد
من الصحف المستقلة والمعارضة مدافعاً عن الحريات
العامة يقف بجانب كل الحركات الإجتماعية المؤيدة
للحريات وله كتاب بعنوان «يهود مصر من الإزدهار
الى الشتات» ، ومؤلف آخر بعنوان «إستقلال
الجامعات» .. له آراء صادمة في الحكومة المصرية
وسياستها ، وهو ناشط سياسي يدافع عن آرائه
وأفكاره بجرأة يحسده عليها كثير من أقرانه ، ، .



**** بعد تعديل الدستور .. لماذا لا زال يوجد قلق شعبي من الانتخابات الرئاسية ؟**

* الناس في إحتياج لمرشحين جدد في إنتخابات الرئاسة .. ولو نظرنا للمرشحين الذين يتم طرح أسمائهم فلن نجد أحد غير «مبارك» منذ أكثر من ثلاثين سنة، ومن هنا يأتي القلق على المستقبل ومن حق الأجيال القادمة ان تطمئن على نفسها.

**** منذ يوليو ١٩٥٢ لم يكن هناك مرشح منافس للرئيس ؟**

* بالطبع لم يكن هناك مرشح ولهذا اصبح لدى الناس ملل شديد، والحركات الشعبية المختلفة جعلت الناس تزهق، خاصة بعد ما تردد أسم «جمال مبارك» جعل الناس تقلق أكثر لأنه ليس له شعبية وهذا هو سبب القلق.

**** لكن « البرادعي » أعلن شروطاً للترشيح ؟**

* ليس «البرادعي» بمفرده، ولكن هناك الكثيرون وضعوا شروطاً يطالب بها الشعب، والذين هاجموا «البرادعي» هم صحفيوا الحكومة وكذابين الزفة، ثم يقولون نريد إنتخابات حرة سليمة ومراقبة، وكل هذا يطالب به العالم كله إذن هذه ليست مطالب جديدة.

**** لماذا ساندت البرادعي وذهبت لإستقباله ؟**

* نعم .. لأن القوى الراغبة في التغيير بدأت في التحرك، وعلى المترددين والخائفين خلع رداء الخوف والتردد، لأننا نريد تصحيح الأوضاع وصنع مستقبل للأجيال، ونريد حرية لأبنائنا وتعليماً وصحة أفضل لهم، ونريد القضاء على الفساد ونرجو أن يمسك «البرادعي» بهذه اللحظة الفاصلة كما أمسك بها «سعد زغلول» الذي لم يكن ثورياً قبل إرهابات ثورة ١٩١٩، ولكنه إقتنص اللحظة التي حركت مشاعر الوطنية فقاد الثورة وإكتشف نفسه، وإكتشف أيضاً معدن المصريين الذين تحركوا معه يطالبون بالإستقلال.

**** كيف ترى مناقشة القوانين التي يشرعها البرلمان ويرفضها الشعب؟**

* دائما الحكومة لا تنظر الى الشعب عندما تشرع قانوناً أو غيره، ولهذا جميع القوانين ضد الشعب، ومثلاً صدعوا رؤسنا بقانون المرور الجديد وكأنه فتح مبین، وهو في الحقيقة يعطي الفرصة لبعض ضعاف النفوس من رجال الشرطة ليرتشوا وهذا هو فائدته الوحيدة!! وأي قانون لا يناقش بل يمرر.. فالدستور ينص على حرية الجميع وعلى المساواة، ولكنها قوانين وهمية وتطبق على الفقراء والضعاف ليس إلا.

**** ولكن يوجد داخل البرلمان قوى استطاعت ان تقف ضد الحكومة وتحيل الدكتور ابراهيم سليمان الى التحقيقات بتهمة الفساد؟**

* مجلس الشعب لا يملك من أمر نفسه شيئاً، والقوانين الهامة تتم بالتمرير وبالأمر المباشر من «احمد عز».. لكن النظام لا بد ان يسمح لهم ببعض المعارضة وحيز من الحرية، ويمرر لهم بعض القوانين التي يوافقون عليها، ويعترضون لأنها لا تمثل أهمية مثل قانون زراعة الأعضاء فليناقشوه بحرية كاملة، ومن وقت لآخر يُسمح بتحويل بعض القضايا الى النيابة العامة، ولكن القوانين الهامة تمرر في خمس دقائق.

**** الدكتور مفيد شهاب قال ان الحكومة عينت الدكتور ابراهيم سليمان في شركة الخدمات البترولية وكانت لاتعلم ان القانون يحظر الجمع بين عضوية البرلمان وبين الوظيفة العامة؟**

* الدكتور مفيد شهاب طول عمره وهو بوق للنظام ولو قالوا «ريان يافجل» سيجعلها في القانون، ولهذا لا يوجد أحد يعتقد ان كلامه مؤيد أو حقيقي فالكل يعلم انه «مبراتي» للحكومة، وهذا مؤسف ان يصل به الحال لهذا الوضع وانا يصعب على هذا لأن الدكتور مفيد شهاب خبير قانوني يشار له بالبنان .

**** لكن يوجد الكثيرون يدافعون عن الحكومة وعن اخطائها ويستشعرون**

الخطر عليها؟

* معظم الموجودين في الحكومة ينطبق عليهم هذا السؤال، لديهم قرون إستشعار، ولكن الدكتور مفيد شهاب أول من ينطبق عليه هذا الكلام .. فقد كان أمين عام منظمة الشباب في فترة الستينات، ومن كبار الإشتراكيين ومن مبرري الإشتراكية في مصر، ومساعداً مخلصاً لـ«جمال عبد الناصر» وعندما توفي عبد الناصر وجاء الرئيس السادات وتغيير الوضع، خاف على نفسه وسافر الى الكويت، لأن البعض من الناصريين ومراكز القوى تم القبض عليهم وهدأت الدنيا فعاد الى مصر، وقال ان الدنيا اصبحت إنفتاحاً وتغيرت لرأسمالية فأصبح رأسمالياً ليبرالياً، ولا توجد لديه مشكلة في تغيير السياسات والنظريات.

** ولكن قد يغبر الإنسان رأيه وفكره مع مرور الزمن لتراكم الخبرات والتجارب؟

* الأمر مختلف فقد كانوا مع عبد الناصر والسادات ثم مع مبارك، فالمسئول في مصر ليس لديه إنتماء سياسي واضح، لأنه يمشي مع التيار المسيطر في السلطة، وإذا إنعكس التيار وغير إتجاهه سار معه وغير إتجاهه أيضاً بمنتهى السرعة، والمحنكون منهم لديهم قرون إستشعار فيغيرون الإتجاه حتى قبل ان ينعكس التيار، ويعرفون من أين تؤكل الكتف فيوطد علاقته بالأمن والسلطة لعل الحظ يحالفه ويصبح وزيراً، أو يعمل في وزارة كموظف تنفيذي وتظل عينه على أعلى، ولا علاقة له بمصالح الشعب.

** معنى هذا لا يوجد في مصر مسئول سياسي؟

* نعم .. لا يوجد في مصر شيء أسمه وزير سياسي ولا مسئول سياسي، بل يوجد سكرتير أو مساعد سكرتير، فرئيس الوزراء سكرتير للرئيس والوزراء والمحافظون هم مساعدون لسكرتير الرئيس.

** التضييق على الأحزاب السياسية وإندماج الحزب الوطني مع الحكومة

قضايا على المسئول السياسي؟

* القضاء على الأحزاب وإندماج الحزب الوطني مع الحكومة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن فأصبح الحزب الوطني والحكومة شيئاً واحداً، فلا يوجد لدينا شيء يسمى بالحزب الوطني وشيء اسمه الحكومة.

** وماذا عن تزواج رأس المال بالسلطة؟

* هذا التزاوج هو كارثة بكل المقاييس، لأن الرجل الرأسمالي عندما يتولى منصباً المفترض انه يترك عمله الخاص لأي هيئة حرة تدير أعماله، وهذا لا يتم في مصر لأنه لا توجد هيئات حرة بل تابعة للحكومة.

** هل جماعة الإخوان فزاعة للنظام بشكل حقيقي؟

* الحزب الوطني هو الذي جعل من الإخوان قوة لأنه، لا يؤمن بالتعددية لكونه نظاماً غير ديمقراطي، ويعلن نفسه انه القوى السياسية المنفردة على الساحة ولا يوجد حريات، والأمن يضيق على الأحزاب ويعين بعض رؤساء الأحزاب ويوافق على أحزاب ورقية كثيرة فجعل الإخوان قوة سياسية مؤثرة.

** كيف ترى قانون التأمين الصحي الجديد، وهل العلاج على نفقة الدولة سيصبح في خبر كان؟

* لا يستفيد من العلاج على نفقة الدولة إلا المسنودين وأصحاب الحظ هم وأقاربهم، يا إما من أعضاء الحزب الوطني والناس المهمين وخدامهم وبوايينهم، وباقي المصريين لا يعرفون العلاج على نفقة الدولة لأنه مجرد أكذوبة كبرى.

** لماذا لم تحقق حركة ٩ مارس أهدافها حتى الآن؟

* حركة ٩ مارس ليس لها صلة بالنظام الحاكم وليست حركة سياسية، لكن أعضاءها اساتذة جامعات وأعضاء في أحزاب سياسية، وأهم ما حققته هو زيادة الوعي لدى الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس بحقوقهم، وهذا الوعي أصبح

موجوداً لدى رؤساء الجامعات.. فإذا انحرفوا أو أصدروا قرارات مخالفة فسيجدون وقفات احتجاجية على أبواب الجامعة، والجرائد ستكتب والإعلام سينقل وتحدث لهم مشكلة، فأصبحوا يأخذون حذرهم ألا إذا طلب الأمن منهم عمل شيء ينفذونه على الفور.

**** وما هو حجم إخفاقها؟**

* لم نحقق الانتشار فأعضاء حركة ٩ مارس قليلون بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الذين أصبحوا بالألاف ولكنهم معجبون بحركة ٩ مارس ومع هذا الكثير منهم لم ينضموا إليها.

**** وما السبب؟**

* لأن النظام نجح في زرع اللامبالاة والكل أصبح يقول وأنا مالي، والبعض يخاف والبعض الآخر لديه تطلعات يريد أن يسافر كملحق ثقافي مثلاً، أو يعمل خداماً في وزارة مع وزير، ولهذه الأسباب مجتمعة كثيرون لم يلحقوا بحركة ٩ مارس.

**** معنى هذا ان الجامعات أصبحت في قبضة الأمن؟**

* بالطبع فالأمن أصبح يتدخل في كل كبيرة وصغيرة لأنه يخشى التنظيمات الكبيرة.

**** بماذا تفسر عدم وجود اية جامعة مصرية ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم؟**

* التعليم المصري يواجه تحديات إقتصادية كبيرة لعدم الإنفاق عليه بالشكل الكافي، لأن الأمن والشرطة أصبحا أهم شيء في الموازنة فطغت على ميزانية التعليم.. مع ان الحكومة تؤكد ان التعليم مهم ولكنها لا تقوم بعمل شيء لنهضته وتطويره.

**** لكنها قامت مؤخراً بتنظيم مؤتمر لتطوير التعليم؟**

* بالفعل .. ومع ذلك لم يتم عمل شيء لأنه لا يوجد خطة تجاه تطوير التعليم، وكل مسئول يأتي يعمل الي على مزاجه، ثم لدينا نظام مدارس من الصعب تغييره حالياً، فالمدرسون متفرغون للدروس الخصوصية والأصولية تجذرت في التعليم.

**** ولماذا غضب منك الدكتور أحمد زكي بدر وزير التعليم؟**

* تغيير وزير التعليم بمجئ «أحمد زكي بدر» لن يغير من الأمر شيئاً وهو غضب مني لأنني كتبت مقالاً عن هذا التغيير، وذكرت انه أدخل البلطجية لضرب الطلبة، وهذا تفكير لا يصلح لأن يكون معلماً إبتدائياً، وفي عصر هذا الوزير أصبحت جامعة عين شمس في ترتيب متأخر عن جامعة جنوب الوادي، وأنا لو كنت رئيس لجامعة عين شمس كنت سأنتحر وأموت نفسي، أو على الأقل أجمع بالمعاونين معي وأناقشهم وأسألهم ماذا سنفعل في هذه المصيبة؟ ولكنه لم يفعل شيئاً من هذا .. ثم انه من المفترض ان وزير التعليم يكون له أبحاث او دراسات أو مشاريع، فمثلاً الدكتور «طه حسين» جاء وزيراً في حكومة الوفد بمشروع، وأتساءل ما هو مشروع «أحمد زكي بدر» حتى يكون وزيراً للتعليم؟.

**** وهل لدى وزير التعليم العالي مشروع علمي لنهضة التعليم الجامعي؟**

* الدكتور «هاني هلال» ليس لديه معرفة بالجامعات، لأن إقامته هنا كانت محدودة فقد كان ملحقاً ثقافياً، ثم عين في جامعة في الخارج، وكان رئيس قسم صغير جداً عن المناجم وليس له أبحاث علمية فهو كأستاذ جامعي علاقته محدودة بالجامعة، وبالتالي قراراته غير صائبة حتى لو كان يريد الإرتقاء بالجامعة .. وهو رأى في الخارج أفكار تحديثية جيدة وجاء بهذه الأفكار وأراد ان يلطعها كما هي مع انها لا تتوافق مع الواقع المصري.

**** من هنا بدأ الصراع بين وزير التعليم العالي وبين أعضاء هيئة التدريس؟**

* نعم .. لأن الدكتور «هاني هلال» طلب من أساتذة الجامعات أن يظلوا ٤ أو ٥ أيام في الإسبوع، ولم يوفر لهم الإمكانات، فليدهم حجرة واحدة وقسم اللغة الإنجليزية به ستون عضو هيئة تدريس، فكيف يمكنون في حجرة ٣×٤ أمتار؟ ويقول من أجل جودة التعليم، و«هاني هلال» لا يعرف شكل الكلية، مع انه كان يتمنى أن يقدم بحثاً علمياً ولكنه لا يستطيع !!.

**** وهل مشكلة البحث العلمي هي مشكلة الدكتور هاني هلال؟**

* البحث العلمي في مصر مشكلة كبرى وجميع وزراء التعليم العالي وبالإجماع لا يؤمنون بالبحث العلمي، وأيضا رؤساء الوزارات مع انه هو المخرج الوحيد لمشاكلنا الاقتصادية و«نهر» عندما تولى الحكم في الهند طلبوا منه تأجيل البحث العلمي لأنهم فقراء .. فقال: نحن أفقر من أن نتخلى عن البحث العلمي واليوم كل التقدم والعظمة التي تحياها الهند بسبب إهتمامها بالبحث العلمي.

**** ولماذا رفض مشروع «زويل» لإنشاء معهد للعلوم والأبحاث؟**

* المشروع كان جاهزاً للتطبيق، ولكن تم رفضه لأنه لن يكون تابعا لرئيس الوزراء أو وزير التعليم العالي، وسيكون تابعا لرئاسة الجمهورية مثل مكتبة الأسكندرية وقناة السويس، فحب السلطة والمنظرة هو الذي رفض المشروع، لأن كل وزير يريد أن يعمل مشروع يتمنظر به .. ولكن مشروع «زويل» سوف يفتحه الوزير بعد القادم، ولهذا فالمشروع لا يهمه ونتائجه ستكون بعد ١٠ أو ١٥ سنة ولهذا لم يهتم به أي مسئول، وهذه خيانة عظيمة وضيق أفق، ومثالي على ذلك ان الدكتور «مفيد شهاب» كان هيموت وتجيله سكتة قلبية، عندما اصبحت مكتبة الأسكندرية تابعة لرئاسة الجمهورية .. مع انه عمل إفتتاح ووضع كام حجر أساس، لزوم شغل الهمبكة بتاعه!!، مع انه لم يكن يوجد مشروع ولا حاجة.

**** هل كل الطرق في مصر تتجه نحو التوريث؟**

* التوريث يواجه صعوبات كثيرة في مصر، ورفضناه شعبياً بالرغم من موافقة القوى الخارجية عليه متمثلة في امريكا وإسرائيل، مع انهم يخشون ان تتحول السياسة المصرية الى القمع الشديد نتيجة التوريث لأن «جمال» بدون شعبية، والقمع سيولد عنفاً وإنفجاراً وتنظيمات سرية فالتوريث ليس سهلاً بل كاد ان يكون مستحيلاً.

**** إذن مقولة الدكتور «مصطفى الفقي» عن موافقة امريكا على الرئيس القادم حقيقة؟**

* «الفقي» لم يقلوها وحده فكثيرون قالوها صراحة أو ضمناً، وهى حقيقة ١٠٠٪ ولكنها كون أن تصدر من «الفقي» بصفته رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشعب، فهو جزء من النظام فتكون مقولته لها تقدير وتحليل.

**** ترى الفساد في مصر فساد أفراد أم فساد مؤسسات؟**

* النظام المصري بالمقاييس العالمية هو من أكبر النظم التي تحمي الفساد والمفسدين في العالم، من أصغر موظف في المحليات، الى أصغر عسكري في المرور، الى أصحاب المصالح في الدولة .. فالفساد في مصر وصل الى درجة غير مسبوقة ، و«ابراهيم سليمان» الذي يتم التحقيق معه بعد كل تلك السنوات، منحه هذا النظام اعلى وسام في مصر .. والآن يحاكم لأن فيه اثنين إختلفا داخل الحزب الوطني، وكان احدهما مع «ابراهيم سليمان» والآخر كان ضده .. والذي ضده هو الذي فاز وانتصر فتم تحويل «ابراهيم سليمان» الى المحاكمة ولو كان الآخر هو الذي فاز فسيخرج «سليمان» براءة ويصبح بطلاً.

**** هذه المحاكمة لم تكن نتيجة الضغط الشعبي أو بضغط نواب المعارضة؟**

* الضغط الشعبي يقلق الدولة، والأمن لحماية الدولة وليس لدرء الفساد والمفسدين.

**** الشارع المصري به حراك سياسي فهل يحتاج الى قيادات تقوده؟**

* بالطبع يحتاج الى قيادات لكن في مصر القيادات صعبة التكوين، وأن وجدت قيادة يتم القبض عليها أو يتم تلفيق أي تهمة لها، والأحزاب لا زال الأمن يضيق عليها والنقابات الأمن مسيطر عليها ١٠٠٪ واصبحت مغلقة على نفسها.

**** هاجمت الدكتور مفيد شهاب كثيراً فماذا بينك وبينه؟**

* أنت الذي سألت وأنا أجبت، ولا يوجد بيني وبين «مفيد» إلا كل خير وكل ود .. بل جاء نقدي له في حب الوطن، ولكنني أغضب عندما أجده كاستاذ جامعي محترم فاهم وواعي، ويفعل أشياء كهذه تصغرنا كلنا وبطريقة مقززة ومستفزة سواء في الحزب أو في الوزارة.

نشرت في الوفد ١٢ مارس ٢٠١٠



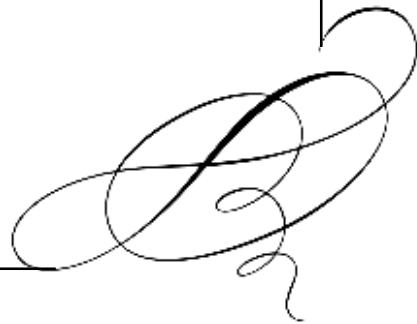
اللواء : فؤاد علام
النائب الأسبق لرئيس جهاز مباحث أمن الدولة.



، ، فتح اللواء فؤاد علام النائب الأسبق لرئيس جهاز مباحث أمن الدولة النار علي جماعة الإخوان واتهمهم بسرقة بنوك مصر والتسترو وراء الدين وأكد كذبهم وإجرامهم وقيامهم بعمليات إجرامية وإرهابية أنكروها من قبل رغم ثبوت التهم عليهم..

وأشار «علام» الى إن الإخوان في مصر تربطهم علاقة مشبوهة بالولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة المخابرات العالمية رغم عملهم في التنظيمات السرية التي أوصلتهم للصدام مع الدولة ..

وكشف عن أكذوبة بطولات الإخوان في حرب فلسطين مؤكدا أن عدم اعترافهم بالقانون والدستور خلق نوعا من البطش تجاههم من جانب الدولة .. واللواء «علام» يعد خبيرا إستراتيجيا في شئون جماعة الإخوان، وأداة إعلامية كاشفة لأفكار وتوجهات الجماعة العتيقة ، ، .. وإلي نص الحوار



**** الساحة السياسية تشهد حراك سياسي فلماذا لا يتقبل هذا الحراك جماعة الإخوان؟**

* يستحيل إنصاف جماعة الإخوان طالما انهم يعملون من غير شرعية قانونية، وعليهم أولاً الإقرار بأخطائهم السابقة، لانه وللأسف الشديد الغالبية العظمى من قيادات الإخوان لا يعترفون بالأخطاء، وبالتالي الجدد والذي يتأثر بفكر الإخوان يكونوا في حالة توهان، ولا يعرفون الحقيقة وعلى قادة الإخوان ان يدركوا ان التنظيمات السرية كانت سبب بلاء جماعة الإخوان، وأثرت في الحياة السياسية في مصر، لأدركوا انه من الواجب ان يعلنوا بصراحة وبجرأة شديدة انه من الخطأ ان يكون للإخوان تنظيم سري كما حدث في الماضي من كافة التنظيمات السرية التي خاضوها.

**** وما هي المعتقدات والمفاهيم التي تطالب بمراجعتها في مفاهيم جماعة الإخوان؟**

* حتى هذه اللحظة لم تحدث مراجعة حقيقية لمجموعة من الأخطاء والمعتقدات التي نادى بها «حسن البنا» وفي رسالة الأحزاب نجد ان «البنا» ينكر فكرة وجود الأحزاب وأتهم القائمين عليها واعضاءها بالكفر، وأسس هذه الأفكار بتأسيس من بعض نصوص القرآن والأحاديث النبوية مضمونها بأن التحزيب والتفتيت عملاً من اعمال الكفر.

**** لكن بعض قادة الإخوان أعلنوا انهم يؤمنوا بالأحزاب وبالتعددية؟**

* هؤلاء يتشدقوا بالكلام ولن نصدقهم حتى يقولوا على أي أساس بنى «البنا» فكرته، وما هو السند الشرعي الذي كان يطرحه بتكفير الأحزاب؟.. وما هو السند الفقهي الجديد الذي يستندوا اليه؟.. تماماً كما فعلت الجماعات الإسلامية وجماعات الجهاد، وكان لديهم الشجاعة والجرأة في رد بعض المعتقدات الخاطئة في إستدلالاتهم، ويقولون انهم أخطأوا في أمور محددة وأهمها عمليات

الإغتيالات والقتل، فكثير من معتقدات الإخوان تحتاج مراجعة فقهية للخروج للرأي العام بتفسير فقهي صحيح .

**** ولكنهم أعلنوا عن برنامج حزبي ولكنهم يتخوفون من لجنة شئون الأحزاب من رفض حزب لجماعة الإخوان؟**

* هذا إدعاء آخر.. لأن تصريح «مهدي عاكف» المرشد السابق لهم قال: هذا برنامج للناس ونحن غير معترفين بلجنة شئون الأحزاب، والمطلوب منهم ان يعلنوا التزامهم بالدستور والقانون المصري بالكامل، وانهم يسرون في نهج الأحزاب أو أي شيء آخر يقره القانون .

**** ولكن الجماعة تنفي وبشدة وجود تنظيمات سرية لديها، ومعارضوها يؤكدون وجود هذه التنظيمات ؟**

* التنظيمات السرية داخل الجماعة موجودة، وعليها حل هذه التنظيمات لأن الإدعاء بعدم وجودها كذب وضلال، لأنهم يعلمون انهم يكذبون والدليل انهم دربوا الشباب الذين رأيناهم في جامعة الأزهر وكان تدريبهم تدريب عسكري وليس تدريب رياضي .

**** وما خطورة العمل بقولة الإسلام دين دولة؟**

* هذه المقولة لها مفاهيمها، لكن جماعة الإخوان تخلط بين الدعوة الإسلامية والعمل الحزبي والعمل السياسي، ليس بغرض خدمة الدين أو المشاركة السياسية، لكن حتى يستطيعوا التخفي وراء الدين لجذب عناصر جديدة للجماعة، ويجب أن توجد دراسة ومناقشة جادة مع كل الفصائل السياسية في المجتمع، ليحددوا معنى كلمة «دين ودولة» وما هو الفارق في استخدام الحزبية وبعيداً عن أن الإسلام دين ودولة، حتى لا يتم الخلط الذي هو موجود الآن.

**** جماعة الاخوان تعلن انها صاحبة مبدأ ورسالة وتمسكها بالعمل السياسي في ضمن رسالتها؟**

* لابد من تفسير دقيق لمعنى الاسلام دين ودولة، فعندما نسألهم عن الدستور الذي يقترحونه، يقولوا القرآن مع ان الدولة تعترف ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للسلطات.. وإذا سألناهم عن النظام الإقتصادي الذي يفترضونه يقولوا القرآن، وهذا كلام مرسل والمفترض إذا كانت لديهم اعتراضات على الدستور يتم مناقشتها، ولكن الإخوان ليس لديهم رؤية، فقط هم يستترون وراء الدين ويقولوا الاسلام هو الحل.. وليتهم يقولوا ماهو الحل في قانون المرور أو في معالجة مشكلة القمامة والأزمة الاقتصادية كيف يتم حلهم؟!.. وتحضرني مقولة «الهضيبي» عندما سألوه عن الحركة الجهادية ضد القوات البريطانية؟

فقال: أفضل شيء أن تقعدوا تقرأوا قرآن أفضل من المواجهة، فهل هذا منطق!!.

**** ولكنهم قالوا انهم إشتراكوا في العمليات الفدائية ضد الإنجليز وقام بتدريبهم وجيه اباطة ومحمد عبد الفتاح ابو الفضل ؟**

* لا «أباطة» ولا «ابو الفضل» كان لهما علاقة بتدريب الإخوان ولا غير الإخوان، وعمليات التدريب شاركوا فيها بعد قيام الثورة، والضباط الأحرار إتخذوها كوسيلة ضغط على القوات الإنجليزية حتى يخدموا مفاوضات الجلاء، ففكروا ان يوجدوا حركة فدائية لمنطقة القناة فأنشأوا معسكرات في الجامعات وبعض المدارس لتدريب العناصر الفدائية، وكان المسئول عن هذه المعسكرات «كمال رفعت» والاخوان مثلهم مثل القوى السياسية الأخرى تطوعوا في هذه المعسكرات وقاموا بعمليات خطف «مور هاوس».

**** قالوا إنهم قاموا ببطولات عندما شاركوا في حرب فلسطين؟**

* هذه الحرب اشتركوا فيها مثلهم مثل القوى السياسية الأخرى، فالإخوان اشتركوا في حرب ٤٨ تحت قيادة «أحمد عبد العزيز» ومع أنهم يروجون بأنهم

أصحاب البطولات في حرب فلسطين إلا أن «أحمد حسين» و«إبراهيم شكري» رحمهما الله كانا في حزب مصر الفتاة، وقد كشفوا أكذوبة جماعة الإخوان وأصدرا بيانا بعدد المتطوعين من جماعة الإخوان في الحركة الوطنية الفدائية ولم يكن يزد عددهم علي ٤ أو ٥٪ من جملة المتطوعين للحرب.

**** البعض يخشى أن تكون جماعة الإخوان هي البديل الوحيد للنظام الحالي؟**

* للأسف الشديد الحركة الحزبية ضعيفة، لأن الخناق ضيق عليهم من الحزب الوطني والنظام .. ولم يحققوا نجاحات في الشارع المصري في حين أن الإخوان التحموا بالشارع، وبالتالي فهي القوي التي من الممكن أن تحل محل النظام في حالة إذا لم يكن النظام موجودا.

**** وهل هذا الإلتحام والتغلغل في الشارع نتيجة لفشل الحكومات؟**

* هذا صحيح ١٠٠٪ فالإخوان هي القوة القادرة على إعادة سلبات القوى السياسية الأخرى بما فيها الحزب الوطني، مستغلين في ذلك العملية الانتخابية الهشة وغير المقنعة، ثم انحصار دور الحكومة في القرى والنجوع والمناطق العشوائية والفقيرة فتمددت الإخوان في هذه المناطق بقدر إنحصار دور الحكومة.

**** هل تري أنه بعد سيطرة تنظيم ٦٥ علي مقاليد الإخوان سيكون الصدام مع الدولة قادما؟**

* كل الإخوان علي مبدأ واحد وعلي قلب رجل واحد، وإذا أردنا أن نقوم بعمل تفرقة، عندما يكون المسيطرون علي قيادة الإخوان من التنظيمات السرية التي تصبغ هؤلاء الأشخاص بصبغة العنف، وبطبيعة العمل السري التي تحث علي الصدام مع النظام بصفة عامة، لكن يجب التفرقة بين قيادات الإخوان مع التنظيم السري ومع التنظيمات العادية.

**** هل مازالت أفكار سيد قطب تسيطر علي المجتمع الإخواني؟**

* في الوقت الحالي أفكار «سيد قطب» انحصرت تماما، وكان عليها انقسام داخل الإخوان بالرغم من أن الأفكار التي جاءت في كتاب «معالم علي الطريق» أكدها «محمود الصباغ» في كتابه وهو أحد قادة النظام الخاص بأن فكر التكفير كان موجودا منذ أيام «حسن البنا» لكن «البنا» كان يرفض فكرة النقاش حولها حتي لا تقوم فتنة.. إلا أن أفكار التكفير اندثرت خصوصا بعد المراجعات التي تقدمت بها الجامعات الإسلامية والجهاد، والتي فندت الكثير من الأدلة الشرعية التي كان يعتنقها أبناء هذا التيار، وأثبتوا بدليل قاطع أن السند الفقهي القديم كان خاطئا في الاستدلال، وقد طرحوه في أكثر من ثلاثين كتابا وبالتالي فأنا لا أفرق بين «محمد بديع» أو «مصطفى مشهور» أو «مهدي عاكف» لأنهم جميعا من التنظيمات السرية لكن مرحلة «عمر التلمساني» و«حامد أبو النصر» كانت أكثر هدوءا والتزاما في كل التصرفات.

** وما خطورة التنظيمات السرية على أمن الوطن؟

* تكمن الخطورة في العمليات الإرهابية من قتل وتفجير، مع أن الإخوان ينكرون تلك الجرائم التي قاموا بها مثل الانقلاب الذي قاموا به في اليمن، أو محاولة اغتيال الرئيس «جمال عبد الناصر» أو قتل المستشار «الخازندرا» أو سرقة بنوك مصر، وتفجير أقسام الشرطة والتنظيمات السرية هي السبب فيها و«عبد الرحمن السندي» و«أحمد عادل كمال» نفذوا عمليات، وقيل إن «البنا» كان لا يعرف!!، وأن التنظيم السري قام بها من تلقاء نفسه، ولو صدقت هذه المقولة مع أنه ثبت بعد ذلك أن «البنا» كان يعلم ذلك، لكن خطورة العمل السري أنه قد يقوم بأعمال لا توافق عليها القيادة أو من خلف ظهرها.

** الإعتقالات الأخيرة لأعضاء مكتب الإرشاد لأنهم يتمتعون لجماعة محظورة فلماذا لم يتم القبض على المرشد فهل القبض عليه خط أخطر؟

* لا خط أخطر ولا خط أزرق والعبارة ليس بكونه مرشد لجماعة الإخوان، ولكن العبارة بالعمل الذي إرتكبه، فلو خرج على القانون سيتم القبض عليه سواء

كان مرشد للإخوان أو عضو مكتب الإرشاد أو عضو شوري الإخوان.

**** ما الفرق بين الحزب الوطني والإخوان في حالة الوصول للسلطة؟**

* كل القوي السياسية من حقها أن تطمح في الوصول للسلطة، لكن بالقانون والدستور والطرق المشروعة وخلال صندوق الانتخابات، والحزب الوطني يصل للحكم عن طريق الصندوق، والإخوان ليس لهم حق بأن يطمعوا في السلطة، لأنهم غير مشاركين في الحياة السياسية بطرق مشروعة أو قانونية.

**** لماذا يتمسك الأمن بتولي ملف جماعة الإخوان؟**

* الأمن عضو أساسي في المواجهة مع جماعة الإخوان، باعتبارهم جماعة غير مشروعة وأعمالها مجرمة قانونياً، فالأمن ضروري مادام يوجد خروج علي القانون كالتنظيمات السرية أو الأعمال الإرهابية، مع ضرورة وجود رسالة للأحزاب بإقامة حوار سياسي مع جميع القوي السياسية ومنها الإخوان.

**** وأيضاً ملف الأقباط في يد الأمن وهو من الملفات الشائكة؟**

* ملف الأقباط في يد الأمن من زاوية معينة وهي الخروج على القانون، وأيضاً لأنه يتطلب موافقات أمنية في بعض الحالات، وهذه الأحداث هي موروثة إجتماعي ونوع من الإحتقان الذي يولد العنف، ومعالجتها لا تكون بإجراءات أمنية بل بمكاشفة سياسية وإجتماعية، لأن المعالجة الأمنية تكون معالجة لاحقة لجرائم وقعت وسببت مشاكل.

**** لكن يوجد اتهام للدولة بإهتمامها بأمن النظام وأمن المؤسسات التي تساعد النظام على الأمن السياسي والجنائي؟**

* بدون شك الجريمة الجنائية لها اثارها على المجتمع بقدر لا يقل عن الجريمة السياسية، وعلماء القانون يرفضوا لفظ الجريمة السياسية!! فمقتل الرئيس «السادات» وهو رئيس الدولة فهذه جريمة جنائية، مع انها قد تغير شكل الحكم لأنه رئيس الجمهورية فالجريمة هي الجريمة واثارها مدمر على المجتمع.

**** إذن بماذا تفسر زيادة البلطجة في الشارع المصري مع وجود سطوة أمن شديدة؟**

* المشكلة ليست أمنية بل هى مشكلة إجتماعية بالدرجة الأولى، وحتى أريحك كثير من سلبيات المجتمع المفترض ان تعالج من جهات غير أمنية، ولكن الحكومة تترك حلها للأمن وهذا يجعل الأمن في صورة غير القادر.

**** الأمن غير قادر على ماذا؟**

* مثلاً أحداث المحلة الكبرى التي حدثت منذ سنوات هذه قضية عمالية عادية، عمال لهم مطالب حول الأجور، وكان المفترض ان تعالج بمعرفة وزير الإستثمار، و«عائشة عبد الهادي» وزيرة القوى العاملة قبل ان تصل الأمور الى خروج المظاهرات المدمرة، وهنا كان لابد من تدخل الأمن لأنها لم تعالج ومثل ذلك كثير.

**** هذا إتهام للحكومة بالتحرك البطيئ وعدم التحرك لمنع الكوارث ؟**

* نعم .. فكثير من المسؤولين في الحكومة لا يقومون بما يجب أن يقوموا به، ويترك الأمر الى الأمن الذي يظهر بأنه غير قادر على القيام بواجبه، مع ان الأمن محمل بأعباءه الكثيرة جداً .. فمن المضحكات المبكيات انه مكلف بحل مشكلة الخبز في مصر هو والقوات المسلحة يقومون ببناء الأفران وإحضار الدقيق وصنع الخبز وتوزيعه!! ثم ان الأمن يتحمل مشكلة المرور مع ان هذه المشكلة يدخل فيها وزارة النقل والمواصلات واجهزة الحكم المحلي .

**** من أين يحصل الإخوان علي التمويل والدعم الهادي؟**

* «عمر التلمساني» نجح في شيء مهم بالنسبة للإخوان، بإنشائه إدارة باسم «إدارة استثمار أموال الإخوان المسلمين» برئاسة «يوسف ندا» و«غالب همت» ونجحوا طبقا لخطة اقتصادية مدروسة في عمل كثير من المشروعات الاقتصادية، تحقق أرباحا كثيرة، بعد أن كانوا يعتمدون علي الاشتراكات وبعض الإعانات،

وعلي الدعم من بعض الدول التي كانت تختلف مع مصر سياسيا وبعض الدول المعارضة تدعم الإخوان.. لكنهم الآن أصبحوا قوة اقتصادية ويستطيعون أن يتخطوا أية مشكلة خاصة بالتمويل تحت أي ظرف قد يتعرضون له، وبنك التقوي كان في وقت من الأوقات في درجة متقدمة بالنسبة لبنوك العالم وجزء منه يمول حركة الإخوان ككل سواء المحلية أو العالمية.

**** لكن كيف عاد بنك التقوي بعد تأميمه على الهواء مباشرة من الرئيس «بوش الابن» بعد أحداث ١١ سبتمبر؟**

*** عودة بنك التقوي بعد تأميمه للإخوان مرة أخرى أمر غريب ويشير الشكوك، فبعد أحداث ١١ سبتمبر والحملة التي قامت بها أمريكا لتجفيف مصادر الحركات الإسلامية، وفجأة سمحوا «ليوسف ندا» بإدارة أموالهم وهذا يشير إلى علاقات غير مفهومة بين جماعة الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية.**

**** إذن هناك علاقة بين الإخوان وأمريكا وليست الإخوان فزاعة للغرب كما يتردد؟**

*** لا يوجد شك في أن جماعة الإخوان منذ أيام «حسن البنا» كانوا يسعون إلى إقامة علاقات مع إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.. ودائما وأبدا هناك علاقات سرية بين الإخوان وبين أجهزة مخابرات العالم خاصة أمريكا وإنجلترا، وتابعنا زيارة أحد أعضاء الإخوان في مجلس الشعب إلى أمريكا، والصدفة هي التي كشفتها لأنه سافر إلى دولة أخرى، ومنها إلى أمريكا ثم عاد لدولة ثالثة ومنها إلى مصر.. وأتابع حركة دعم الإخوان لبعض الأنشطة الأمريكية والعكس صحيح وأجد في كثير من الأحيان علاقة مشبوهة بين الإخوان وأمريكا.**

**** لماذا تهون من قوة التنظيم الدولي لجماعة الإخوان؟**

*** لأن البعض يعطي له أكثر من حجمه، فالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان الهدف منه إدارة أموال الإخوان في العالم، وأصبح يسهم في دعم مجموعات في إنجلترا ولبنان وسوريا، ومن مهامه تقديم خدمات للإخوان كالحجز في الطيران**

والفنادق وإلقاء المحاضرات للأعضاء الذين يسافرون للخارج.

**** لماذا اتهمت بالبطش من جانب الإخوان ؟**

* أنا خرجت معاش في ١٩٨٨ ولم تتهمني جماعة الإخوان بأية تهمة من هذه التهم إلا عام ١٩٩٦ مع أن الرئيس «السادات» عندما تولى الحكم، أنشأ مكتب إدعاء التعذيب لكل من أراد أن يتهم إنسانا بالتعذيب، وكان هناك أكثر من ٢٠ ألف بلاغ بالتعذيب لم يكن منهم بلاغ واحد ضد «فؤاد علام» لكن عندما بدأت أكتب مقالات في «روزاليوسف» أعري فيها جماعة الإخوان، وأصبحت أداة إعلامية مهمة في كشف حقائق الإخوان بدأت الموجة تتجه نحوي واتهموني بالمعاملة الباطشة.

**** وهل تصل التهم الى حد إتهامك بقتل الإخواني كمال السناني تحت وطأة التعذيب ؟**

* عندما توفي «كمال السناني» كان نشاطي مجمد في جهاز مباحث أمن الدولة لخلافات داخلية، ثم أعيد لي وضعي بعد أن تولى اللواء «حسن ابو ياشا» مدير جهاز أمن الدولة بعد إغتيال الرئيس «السادات» في ٢٠ أكتوبر ١٩٨١ ، و«كمال السناني» توفي قبل أن يعاد لي وضعي، وكنت غير مكلف بأي عمل ولم أكن مسئولاً عن هذا الملف، وعندما توليت مهمتي وجدت منشورات في الداخل والخارج عن «السناني» فقممت بدراسة الموضوع فوجدت طبقاً لقرارات النيابة وتشريح الطب الشرعي ان هذا الرجل دخل دورة المياه وربط ملاية سرير في السقف وانتحر.. وكان تارك ورقة كاتب فيها انه تخلص من حياته ويوصي بمنح ساعته الى «علي نويتو» وتم تصوير الخط وتمت مطابقته وأثبت انه خط «السناني» ثم ان «السناني» قبض عليه ٥ سبتمبر ضمن ١٥٣٦ معتقل الذين تحفظ عليهم «النبوي اسماعيل» وزير الداخلية، وقدم «السناني» الى المدعي العام الإشتراكي، لأن المعتقلين كلهم قدموا الى المدعي العام الإشتراكي فلم يكن

«السنانييري» محل تحقيق نهائياً فمن أين أتى عليه التعذيب؟ والذي تم إستلام جثته هو أخيه «محمد شوقي السنانييري» ودكتور «عز بكر شافع» ابن شقيقة زوجة «السنانييري».

**** وهل سافرت الى المانيا لمقابلة المستشار علي جريشه القيادي الإخواني لغلق ملف السنانييري ؟**

* لا.. ولكن بعد تولي الرئيس «مبارك» الحكم كلفت للسفر الى المانيا لمواجهة مخطط إخواني يستهدف إفشال سفر الرئيس «مبارك» الى المانيا وانجلترا، وتقابلت هناك مع المستشار «علي جريشة» وكان «مهدي عاكف» مسئول الإخوان في أوروبا ولم أقابله أو هو لم يريد أن يقابلني، وأثار معي المستشار «علي جريشة» موضوع وفاة «كمال السنانييري» فقلت له: مستعدين لإحضار أي لجنة طب شرعي في العالم وتعيدوا إخراج جثة «السنانييري» لتثبت اللجنة إذا كان «السنانييري» مات مقتولاً أم منتحراً، وقلت مستعد لسماع شهادة «عمر التلمساني» بنفسه مع انه كان مقبوضاً عليه، وإستأذنت وزير الداخلية بأن تتم مكالمة تليفونية بين «جريشة» و«التلمساني» في القصر العيني، وذكر له «التلمساني» ان هذا كلام فارغ وأباطيل وعند عودتي سلمت «عمر التلمساني» أوراق القضية كلها وشكل لجنة وقالت: هذا كلام فارغ و«علي جريشة» ارسل لي خطاب خاص يقول انه فهم الموضوع بأن «السنانييري» قتل من التعذيب ، وعندما أثار «محمد عبد القدوس» والدكتور «محمد حبيب» هذا الموضوع تقدمت ببلاغ الى النائب العام وتم التحقيق فيه وافرج عنهما بكفالة ثم تراجعوا بعد ذلك، وقلت حينها يا إخوان يا مسلمين كاتم الشهادة شيطان ..

فلماذا بدأت بعد ٢٥ سنة ثم تراجعتم بعد تحقيق النيابة ؟!!

نشر في جريدة الغد بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٠



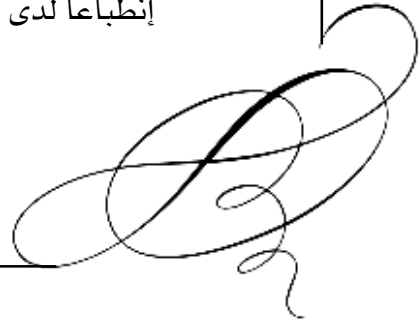
الدكتور: علي السمان

مستشار رئيس الجمهورية الأسبق

وعضو لجنة حوار الديان.



، ، خرج الدكتور علي السمان مستشار رئيس الجمهورية الأسبق وعضو لجنة حوار الديان عن صمته إزاء الوضع المعقد في مصر على المستويين الطائفي والسياسي بصفة عامة وقال: ان مستقبل مصر مرهون بالعودة الى الدستور والتحريك في الوقت ذاته ناحية تغييره أو على الأقل تعديله بطريقة سليمة تحفظ استقرار المجتمع وألح الى ان مسألة حكم مصر ليست «ترفا» حتى تتدافع الأسماء والشخصيات ناحية الترشح لمنصب الرئاسة .. كما ان التعددية لا تعني إغفال حساسية المنصب، ولم يكن تنظير «السمان» في هذه الناحية دعوة مقنعة لإحتكار السلطة في مصر من جانب الحزب الحاكم .. ويرى ان الفتنة الطائفية تعود الى شيوع ظاهرة البلطجة وصدام الحضارات يقصد به بالأصل صدام الإسلام مع الغرب ، خوفاً من إنتشار الإسلام بقوة في الحضارة الغربية ، ودعا الى أعمال العقل في الدول الإسلامية بدلا من التصعيد العشوائي تجاه أي ظاهرة دون تفهمها ، بما يعطي إنطبعا لدى العالم الغربي ب«تخلف المسلمين» ، ، .



**** لماذا كثر الجدل حول مستقبل مصر الرئاسي ؟**

* الأصل هو العودة الى الدستور والرئيس ما زالت مدته باقية، وعند إنتهاء مدته يكفل له الدستور حق الترشح مدة أخرى.. فالدستور هو الذي يحكم من له حق الترشح، وإذا كان الغرض ان نقول اننا غير راضيين عن الدستور الحالي، فيوجد مائة طريقة لتغييره، منها الإلتماسات الشعبية أو التحركات من خلال مؤسسات الدولة التشريعية التي تحكم بالقانون.

**** لكن يوجد مطلب شعبي بتغيير مواد الدستور الخاصة بترشح الرئيس وتحديد مدة الحكم ؟**

* نعم.. ولكن فلتأخذ وضعها وإجراءاتها، وما يهمني هو العمل من خلال المؤسسات القائمة، كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني بجمع توقيعات، تطالب بهذا التغيير ويفترض في صانع القرار شعوره بالرأي العام، فمثلا إذا تم جمع مليون توقيع لتغيير الدستور فعليه الموافقة.

**** لكن لماذا تم الهجوم والتجريح على الأسماء التي تم طرحها للمنصب الرئاسي؟**

* هذه الأسماء لها التقدير والإحترام في تخصصاتها، وهى في نهاية المطاف وضعت في ذاكرة مصر، ولا يمكن أن نختلف عليها في يوم وليلة، لمجرد الإعلان عن ترشحها، وارجو أن يراعي القواعد الإجرائية، عندما توضع اسماء أمام الرأي العام، في كيفية التعامل مع الأسماء المرشحة .. وهم أساتذة منهج فماذا يريدون في ظل الدستور الحالي ؟ .. والمفترض تغيير الدستور حتى يكون لهم حق الترشح، ثم ان عبء الحكم بصفة عامة في مصر آخر ما يقال عنه انه ترف، فهو هم بالليل والنهار، فكيف سأطعم ٨٥ مليون فم وأوقف الزيادة السكانية الى جانب التعامل مع المنطقة بما فيها من مناورات ومخاطر.

**** هل هذا سببه ان الحكم في مصر مركزي وشمولي ؟**

* لا أريد أن أذهب الى الأسباب لأنها تناقش وهدوء، والساحة تسمح كما سمحت بالتعددية، ولكن أقول من يحكم مصر ليس في وضع ترف، ولا بد ان يكون لديه إحساس أنه يقوم بمهمة ويؤمن بها، ولا أعتقد أنها مناورة سياسية، ولكنها ظروف مرحلة وأن غياب بعض القادة عن الساحة فجأة وفي هذا التوقيت قد يكون له خطورة غير محسوبة.

**** هذا إحتكار للسلطة؟**

* لا بد من وجود نوع من السماحة، والكلمة يرد عليها بالكلمة، ولكن ما يقلقني أن يقترب الإخوان من الحكم في بلد تعمل فيه كلمة الدين عمل السحر، يقولوا الإسلام هو الحل، نعم ولكن لا إحتكار لكلمة الله .

**** هل يوجد بوادر صدام بين الإخوان وبين النظام؟**

* لا بد من وقفة أمام هذا الصدام، فمصر هي أقدم دولة في التاريخ، ولا يمكن ان يوجد بها أي إتجاهات أو تنظيمات، تعتدي بأي شكل من الأشكال على الشرعية، وما حدث في تاريخها من صدامات كان إستثناء ولكن العودة الطبيعية كانت تصحيح المسار.

**** تميل الى التغيير الهادئ المرحلي وليس التغيير الشامل الجذري.. فما شكل التغيير الذي تراه؟**

* حجم المشاكل في مصر كبير جدا، ويحتاج الى سلطة تنفيذية قوية، واي دولة عبارة عن تاريخ وواقع، ونحن في إحتياج الى تبادل السلطة على الطريقة الأمريكية ، فالحزب الحاكم هو الحزب الوطني ولكنه يحتاج بجواره الى حزب ليبرالي آخر يتبادل معه السلطة، وهذا الحزب أراه في حزب «الوفد» فهو الأنسب لأنه أقرب تاريخيا الى مصر والى تاريخها، وإختياراته ومبادئه وقياداته وأعضائه .

**** لكن الأزمات كثيرة ومستمرة والتحرك الحكومي بطيء وهذا يقلق الشعب على مستقبله؟**

* هذا صحيح.. ولكن علينا ان لا ننسى اننا ورثنا عصر الدولة المسئولة عن كل شيء، من كهرباء وتعليم وصحة وهذا يظهر في القطاع العام .. منذ فرعون ورأينا غرق القرى من السيول، وعلى الدولة أن تتحرك والمطلوب منها توفير لقمة العيش يوميا، ومن هنا يأتي القلق الدائم من الخطر الداهم، وإذا إستمرينا على هذا المنوال فلن نطمئن على أنفسنا.

**** لكن تزاوج المال بالسلطة لا يهتم بالبعد الإجتماعي الغائب عن الشعب؟**

* هناك مدرستان ، مدرسة تؤمن بالمال وتعتبره الدين الثاني بالرقم، طالما لديها رقم فهل من مزيد، لكن بجانب هذا يوجد كم كبير من العطاء في هذا البلد جمعيات خيرية يرأسها الدكتور «علي جمعة» مفتي الديار المصرية، والدكتور «علي مصيلحي» ويدرسان المحافظات الأكثر فقراً، والعطاء مستمر بغض النظر عن من يأخذ المعونة مسلما كان أو مسيحيا، ولكن عبدة الأرقام سفهاء لأن الأرقام لم تنقذهم إذا طفق الكيل من الشعب الذي سينقذنا هو الخير الذي يقدم.

**** يا دكتور .. الحكومة لا تقوم بدورها وما تقوله هو دولة موازية؟**

* لا بل هذه أداة وفرصة للخير وجهد وليس تنظيم، هؤلاء صالحون يخرجون من جيوبهم للعمل الصالح.

**** كيف تنظر الى احداث الفتنة الطائفية في نجع حمادي؟**

* أسباب هذه الفتنة هي الجهل والفقر والبلطجة التي أصبحت الخطر الأول، وأوجه رسالة الى «حبيب العادلي» وزير الداخلية، أقول له لقد إستطعت ان تنتصر في معركة الإرهاب، وجاء اليوم لتعطي الوقت والجهد لمعركة البلطجة، وانا عشت في هذه الدولة وكنت مستشار لرئيس الجمهورية، وأفهم محدوديات الأشياء وقد اجتمع رأي الشعب للقضاء على البلطجة، لأنها أصبحت خصخصة

فكل واحد يجهز عدداً من البلطجية وينهي بها مصالحه، وهذه لغة مرفوضة في حياة وتاريخ هذا الشعب.

**** تقصد بعض نواب مجلس الشعب ؟**

* نعم.. واقول لبعض الإخوة في البرلمان إن النجاح في الانتخابات، لا يجب أن يكون أهم من مصلحة الوطن.

**** كيف ؟**

* بمعنى انه ليست كل السبل والطرق مسموحاً بها، لضمان هذا النجاح ويجب العودة الى الشرعية وإحترام الناخب ومقاطعة البلطجة، وهذا ينطبق على مجموعة محددة وأدعي ان الكل يعرفها.

**** كنت في باريس أثناء وقوع الحادث الإرهابي فكيف تناولها الإعلام الغربي ؟**

* أظهر الإعلام الأوربي أن هناك إجماعاً شعبياً من المسلمين والمسيحيين على رفض تلك الحادثة، ولكن الغريب في الأمر أن الإعلام المصري هو الذي أعطاها حجم اكبر مما ينبغي.

**** لجنة تقصي الحقائق التي زارت مصر، هل هذه بداية للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي ؟**

* تاريخ مصر يشهد دائماً ان هناك محاولات للتدخل ويجب ان نتعامل معها دون اي عقدة، وعلينا ان نقابل الوفود القادمة، ونضع الأمور امامها مع الحرص في التعامل ليكون الخط الصريح بين التدخل والمطالبة بالفهم، وقد قبلت دعوة لجنة حرية الأديان .. وقلت ان الشعب المصري ليس على استعداد لتقبل التدخل، وليس لدينا شيء نخفيه بل يوجد إجماع للتصدي لمثل هذه الأمور في مصر .

**** ما حدث فتنة أم لا ؟**

* عندما يحدث إنفجار لا يستبعد ان يتحول الى فتنة طائفية، ولا أقول انها مستبعدة ولا يكفي في كل مرة ان نقول عنها إحتقان بين طرفي إختلاف، فهذا تلاعب بالألفاظ ولكن ما حدث في نجع حمادي هو خطر الفتنة الطائفية.

**** إقليمياً هل أصبحت مصر شرطياً بين فتح وحماس ؟**

* الجهد الذي تبذله مصر دون كلل للتوصل للمصالحة بين فتح وحماس، هو جزء من الأمن القومي المصري، ومصر ليست شرطياً بدليل انها عندما شعرت ان الأنفاق تمثل خطراً إتخذت موقفا قومياً وعملياً وتنفيذياً، فليس دور الشرطي دور أناس لديهم وعي بالواقع والمستقبل .. فلا بدليل عن إستمرار الحوار المفتوح للتواصل.

**** يوجد فتور بين مصر وحماس لدى الشعب المصري خاصة بعد مقتل الشهيد «احمد شعبان» ؟**

* ولهذا اقول لعن الله السياسة لأن الأخوة في حماس إختاروا ان يخلطوا الأمور، وقضية التحرير والحق بما نسميه المحيط السياسي وتدخل الأطراف الخارجية بالنصح أو بالدعم وانا من أنصار الشرعية.

**** لكن حماس تسيطر على «غزة» وتقول انها تملك الشرعية وتبحث لها عن دور في المفاوضات ؟**

* وهل الشرعية ان تقوم حماس بالإعتداء على مؤسسة الحكم ؟ نعم هي فازت في الإنتخابات ولكن ذلك ليس معناه ان تذهب بقوة وتقوض السلطة الفلسطينية في «غزة» .. ونحن نعرف الطرف الإسرائيلي ومناوراته، وإذا إفترضنا حدوث جهد وضغط غير عادي من الولايات المتحدة ومصر على أن إسرائيل تذهب الى المفاوضات، والمفاوض الإسرائيلي الذي يحكم لو أذكاء يعملوا على المدى القصير لأن النظام الإسرائيلي بالغ التعقيد، ممكن عشرة من نواب إسرائيل

يستطيعون تغيير المعادلة السياسية، بل ومصير الحرب والسلام وهذا نموذج للديمقراطية المتطرفة، فكل عضو مملكة وله تأثير عال جداً في القرار، وإذا أعلن مسئول في الحكومة الإسرائيلية انه جاهز للمفاوضات وطلب مقابلته بمفاوض عربي فلسطيني .. هانقول انتظر حتى يتصالح (حماس - وفتح) ولن نجد أحداً يجلس معه للتفاوض.

**** لكن لا زال الهجوم على إتفاقية السلام مستمراً ؟**

* نعم .. فحينما تلهب المشاعر امام عدوان إسرائيلي نجد أصواتا تقول لمن السلام؟ واشاهدهم في الفضائيات وإذا إستجابت القيادة السياسية لهؤلاء سيخرج الشعب الإسرائيلي في اليوم التالي يصفق لهم، ويطالب بإعادة المواقف لما كانت عليه، فهم سلمونا الأرض وأخذوا منا بعض الأوراق الموقعة، وإذا كنا نريد ان نلغي إتفاقية السلام سنفتح باب المهاترات والمغامرات تجاه السلام، فالذي يقول كلمة لا بد ان يفهم معناها .. فإتفاقية السلام كانت معادلة بين العمل العسكري الذي أوصلنا لدرجة معينة من تحرير الأرض، وبين الفكر والعمل الدبلوماسي وتجديد الرأي العام والجهود التي بذلت في التحكيم، وتوجت العمل العسكري بعودة كامل أراضيها، فمصر مارست يوجا ضبط النفس حتى لا تنفعل وقادت مجموعة على أعلى مستوى من الخبرة والكفاءة والوطنية، وكل فرد فيهم كان يحمل شرف مصر على يديه لإسترجاع حقنا دون الخوض في معارك.

**** ولهذا صمم الرئيس السادات على هذه الإتفاقية رغم ماعاناه خلال**

توقيعها؟

* لا أنسى تعبيرا سمعته من الرئيس «السادات» قبل تنفيذ إتفاقية السلام وقت ما حدث من إعتقالات سبتمبر، انه كان يسير في اتجاه يريد ان يصل به في نهاية الأمر للمفاوضات التي تجعله يسترد آخر شبر من أراضيها.. فقال : يابني رئيس مصر التزامه الدائم هو حماية كل شبر في هذا الوطن، وإسترداد هذه الأرض هو الواجب الأول لي وأمام هذا الواجب لو بيني وبينه أبني سأذبحه.. فالصدمة

الكهربائية التي أحدثها «السادات» كانت أكبر من قدرة الإنسان العادي على الاحتمال والاستيعاب .

**** دكتور علي هل انت مع التطبيع الشعبي ؟**

* أنا لا أستعمل هذا التعبير ولا أقرب منه، فالتطبيع ممارسة ولا بد له من مناخ معين وهو عمل شعبي، وإذا كان متقبلاً حتى لو في رؤية فيلم أو مسرحية أما فيما يخصني فأنا لم أقاطع يهودياً، ولن يستطيع أحد ان يجبر شعباً بقرار جمهوري أن يصفح أو يجلس في مقعد ليرى مسرحية لشخص يرفض التعامل معه، بل يرفضه هو شخصياً.

**** وبماذا تفسر الحملة الإعلامية التي هاجمت الموسيقار اليهودي «هارون هاي» ومع هذا كانت حفلته كاملة العدد في دار الأوبرا المصرية ؟**

* هذا الموسيقار العظيم عندما جاء الى مصر، وقام بأداء دوره في الأوبرا، ولم أرى أوبرا في مصر كاملة العدد إلا مع «هارون هاي» لأنه سبقته حملة إعلامية واعية، أظهرت الحقيقة التي ظلم الرجل فيها .. لأنه كان مع الحق الفلسطيني، ووقف داخل الكنيسة ودافع عن الفلسطينيين وهو يحمل الجنسيتين وعلينا ان نذهب لقاعدة قرآنية تقول «اقرأ» .

**** لجنة حوار الأديان بالأزهر .. هل قامت بدورها كما كنت تتمناه ؟**

* حوار الأديان ظلم لأن الناس كبرت حجمه وجعلته مسئلاً عن التصدي لكل الصدمات، ولكنه لن يستطيع، لأنه يتكون من مجموعات حسنة النية وميزانياتهم محدودة، وإذا نظرنا الى مؤسسة حوار السلام والأديان الأمريكية تجد ميزانياتها (١٤) مليون دولار، ومع إحترامي لمؤسسة الحوار الرسمية، فحينما كنت نائباً لرئيس لجنة الحوار قالوا لن يوجد لكم ميزانية، وهذه الميزانية من الصعب ان نتحملها، ونحن (٥) اعضاء وكنا نحتاج الى دعم مجتمعي ودولي، ومن المؤسسات المتخصصة، وأقول إذا كان من حق شيخ الأزهر ان ينفق ميزانيته

بالشكل الذي يراه دون تخصيص جزء منها للجنة حوار الأديان، فهذا شأنه، ولكن إمكانيات اللجنة كانت محدودة فلم أستطع أن أذهب بها الى أكثر مما ذهبت حسبما هو متاح من الإمكانيات .

** ولهذا تقدمت بإستقالتيك من لجنة حوار الأديان ؟

* لكي تقدم مؤسسات للحوار لا بد ان تمنحها دعماً مالياً، ودعم مؤسسات حكومية ومؤسسات متخصصة، لتستطيع التصدي لمنع صدام الحضارات وإقامة الحوار، وأنا إستقلت من لجنة حوار الأديان بالأزهر ولكني لا زلت عضوا منذ زمن بعيد بلجنة حوار الأديان بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وسعيد بالتعاون مع الدكتور «حمدي زقزوق» وزير الأوقاف .. اما لجنة الحوار التابعة للأزهر إختلفت معها حول عدم إعطاء ميزانية للجنة الحوار، وقد انفقت لمدة (٤) سنوات على اللجنة وعندما لم أستطيع التوفيق بين الممكن والمستحيل إستقلت.

** هل يوجد صناعة للعداء ضد الإسلام في الغرب ؟

* القلق في الغرب من الإسلام سببه زيادة المسلمين هناك، ففي فرنسا أصبح عدد المسلمين كبير منهم مليون ونصف مسلم فرنسي، لهم حق التصويت في الانتخابات وبحكم التجربة علينا الآن نوقظ الشيطان ولنتترك قانون العدد يأخذ مكانه حتى داخل مؤسسات الحكم، فالآن يوجد (٥) أعضاء مسلمين في البرلمان الفرنسي و(٣) أعضاء في البرلمان البلجيكي والتزايد مستمر .

** بعد طرح «صمويل هنتجتون» نظريته صراع الحضارات .. من يهدد من؟ الشرق المسلم ام الغرب المسيحي؟

* الغرب حالياً لم يصبح مسيحياً بل فيه اعداد كثيرة مسلمة، كما ان الشرق من كرم الله علينا لم يصبح كله مسلماً .. ولكن بصفة عامة نقول من يريدون صراع بين الشرق والغرب ؟ وقد قابلت «صمويل» وقلت له : انت لم تجرؤ على ان تسمي

كتابك بما تريد ان تسميه، وكنت تريد ان تعلن فيه عن الصراع بين الإسلام والغرب كأفكار تتصارع فاسميته صراع الحضارات وتريد ان تقول ان الحضارات تتصارع عملا على أرض الواقع .

**** وهل نحن نتحرك مع هذا الصراع بالتحرك المناسب ؟**

* صحيح نحن دخلنا في المصيدة ونقول لا يوجد صراع !! فمثلا عندما تحدث بابا الفاتيكان الحالي عن الإسلام تاريخيا بما اغضب المسلمين، وكان لديهم كل الحق لأنه كان اسلوبا غير مقبول، ثم فوجئنا بعد تصريحاته بثلاثة شهور هاجت الدنيا على «البابا» وعلى المسيحيين في الغرب وذهب «حمدي زقزوق» الى ألمانيا واعطى محاضرة عالية المستوى وكانت موجهة للدول الناطقة بالألمانية، ورد بهدوء وموضوعية على مسؤولي الفاتيكان وهم رحبوا به .

**** كيف ترى شكل العلاقة بين الشرق والغرب ؟**

* يجب ان تكون علاقة حوارية ويجب ان نبتعد عن التعميم الذي يشوه الصورة بين الشرق والغرب .

نشرت في الوفد ١٥ مارس ٢٠١٠



الدكتور: رفعت السعيد

المفكر اليساري الكبير

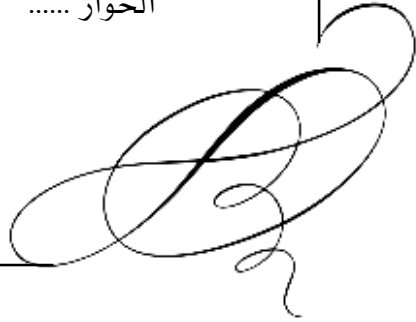
رئيس حزب التجمع وعضو مجلس الشورى.



، ، الدكتور «رفعت السعيد» المفكر اليساري
الكبير ورئيس حزب التجمع ، وعضو مجلس الشورى
.. أكد أن النظام الحاكم جعل من جماعة الإخوان
أقزام أمام فكر «حسن البنا» !..

ويرى أن ما يحدث على الساحة السياسية ليس
حراكاً سياسياً بل هو حراك فئوي، وحذر منه
الجميع إذا تحول هذا الحراك الفئوي الى حراك رأي
ومجتمعي، كما حذر من ثورة الجياع التي قد تأكل
الحكومة والمستثمرين والمجتمع بأكمله.. واصفاً
التعديلات الدستورية بأنها لم تكن على المستوى
المطلوب ، بل هى مجرد تعديلات دمهها خفيف.

واشار الى أن بعض المثقفين يغيظون الحكومة
ويطهقونها ويفرسونها، وأن لجنة السياسات تجمع
قوى معينة لإدارة معارك الحزب الوطني ، ، .. والى نص
الحوار



**** الحراك السياسي الموجود حالياً على الساحة.. هل تراه يمكن أن يسفر عن شيء؟**

* الحراك السياسي بطبيعة الحال مفيد لأنه ضد الجمود وضد السلبات، ويحرك الرأي العام وهو تعبير عن رفض ما هو قائم، فكل الفئات تريد التغيير وترفض الوضع القائم من مدرسين وأطباء ومهندسين وأساتذة جامعات وعمال، وكل فئات المجتمع.. وبالتالي ما يحدث الآن هو حراك فتوي نتيجة لغضب فئات وشرائح في المجتمع لا تحصل على حقوقها في أماكن عملها، وهؤلاء لا يشغلهم المجتمع ولا الحرية ولا الدستور، فمثلاً أي فئة مضربة تطالب بحقوق ليحصلوا عليها ليطلعوا أولادهم، وإذا حصلوا على حقوقهم إنتهى كل شيء بالنسبة لهم، ولكن البعض أطلق عليه حراكاً سياسياً، والحزب الوطني أيضاً فعل ذلك حتى يقال أن مصر بها حراك سياسي وأصبحت دول ديمقراطية.

**** لكن هذا الحراك ظاهرة مقلقة قد تعصف بأمن البلد؟**

* هي كذلك بالفعل.. لأن هذا الحراك القوي هو بداية إرهابات للحراك المجتمعي ككل، وهذه الإعتصامات والإحتجاجات ليست ظاهرة رأي بل هي ظاهرة رفض، والخطورة تكمن في تحويل الرفض في خطوة تالية لتصبح ظاهرة رأي، وهذا يصحبه إحتجاج متمرّد.. وقد يتمرد على كل شيء على التقاليد والأوضاع السائدة، ونرى ذلك على رصيف الإعتصامات فنجد المعتصمين منهم من علق ملابسه الداخلية ليقول للحكومة أنا عريان أمامكم هتعملوا معايإيه؟.. والأخر يأخذ أولاده ويشنقهم شكلياً.. وبعض أعضاء الحكومة لا تعرف خطورة إستمرار هذه الإعتصامات ويقولون إتركوهم يفعلوا ما يفعلونه، لنظهر أمام العالم بأن مصر دولة ديمقراطية فيها إعتصامات وإحتجاجات.

**** لكن معظم هذه الإحتجاجات موجهة ضد وزارة المالية والموازنة العامة بها عجز دائم فهل ستستمر هذه الإضرابات الى الأبد؟**

* أذكر انني تحاورت مع الدكتور «بطرس غالي» وزير المالية في مجلس

الشورى، وطالبت بفرض ضرائب تصاعدية، وحاولت إقناعه بأنها هى الحل الوحيد لمشاكل المجتمع المصري، بأن يأخذ من الأغنياء ما يفيض عن أرباحهم الجمة، وهذا إجراء طبيعي يحدث في كثير من المجتمعات الرأسمالية، وإذا تم ذلك فسيحدث ما يسمى بالتساقط، فالثروة تصعد وتتركز لأعلى ولكنها تهبط مرة أخرى بالتبرعات الخيرية لعلاج الفقراء .. أو بفتح مدارس مجانية، أو بتقديم خدمات عامة من الأغنياء الى المواطنين .. ولكن ما يحدث هو وجود شراهة وحرص على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب، وبدون فرض الضرائب التصاعدية ستظل الثروة تتركز لأعلى ويصبح الفارق كبيراً جداً بين الذين لا يجدون الخبز وبين الذين ينفقون «٧٠» أو «٨٠» مليون جنيه على الأفراح .. أو كالذي دفع «٥٠» مليون جنيه مهراً لزوجته وقضى معها إسبوعاً واحداً .. فرد الدكتور «بطرس غالي» رداً مبسطاً، إذا فرضنا الضرائب التصاعدية الإستثمار سيقبل، والمستثمرون سيهربون، فقلت له: هل تتخيل المستثمر الأجنبي وهو قادم ليقابل الدكتور «نظيف» في مجلس الوزراء ويرى منظر المعتصمين الي ممدد، والي ناشر ملابسه الداخلية، هل سيطمئن بأن المجتمع مستقر ويوافق على الإستثمار فيه؟ أم إنه سيقول هؤلاء الجياع سيأكلونني بعد ما يأكلون الحكومة؟ .. فرد أحد المسؤولين وقال: بالعكس المستثمر سيطمئن لأنه سيقول إنه سيستثمر أمواله في بلد ديموقراطي ..

**** وهل ما يحدث حالياً ليس بداية للديمقراطية؟**

*** طبعاً لا ..** لأن البلد الديموقراطي لا يحدث فيها ما يحدث أمام مجلسي الشعب والشورى .. بل فيها مظاهرات ، أو مسيرات للعمال وإضرابات ، فيها حركة نقابية عمالية حقاً وقوية مستقلة .. لكن ذلك المظهر ينطبق عليه قول «معظم النار من مستصغر الشرر» .. والويل للجميع عندما يتحول ما هو فتوي إلى ما هو مجتمعي، ولن يحدث الأمن والاستقرار إلا عندما يشعر العمال انهم سيحصلون على حقوقهم كاملة وبالعدل الإجتماعي، وبالتعليم الجيد، وتوسيع الحريات،

والصحة تكون أفضل والفكر المستنير ينطلق دون قيد ولا تعقيدات .

**** ولماذا يدور الجدل حول الرئيس القادم وما زالت توجد في ولاية الرئيس «مبارك» أكثر من عام ؟**

* لأن البعض يقفز على المراحل وهذه شيمة المثقفين العرب .. دائما يبعدون عن ما هو حالي ويتحدثون عن ما هو بعيد .. وهؤلاء لا يهمهم النائمون على الرصيف، ولا يحسون أن الشعب جائع وهيموت من الجوع، وأن المرضى لا يجدون العلاج لأن وزارة الصحة أصبحت لا تقدم العلاج للمواطنين، لأنه إستبدل بالواسطة أو بما يسمى العلاج على نفقة الدولة، والمثقفون لا يرون الرشاوي أو الفساد والإفساد ولكن همهم أن ينتقدوا فقط ليأمنوا شر الحاضر وبعضهم يتعجل والأخر يعجل، والبعض لا يهمه إلا أن يغيط الحكومة ويطهقها أو يفرسها .. لكن ما نريده إكراههم على التغيير ولا يهمنا ان يغتاظوا أو يتفلقوا أو يمشوا ولهذا كثر الحديث عن الرئيس القادم مبكراً.

**** الإنتخابات القادمة قيل أن بها صفقات بين حكومة الحزب الوطني والمعارضة ؟**

* هذا الكلام يؤخر ولا يقدم .. وما علينا أن نتأمل مسيرة الأحداث ونخوض إنتخابات الشورى، ولا يوجد شيء اسمه صفقة مع الحكومة، ولماذا تقدم الحكومة على صفقة مع أحزاب المعارضة بإمارة إيه يقوموا بصفقة معنا ؟ هيقولوا لنا إخرسوا ما بنخرشش، إهمدوا ما بنهمدش، بطلوا معارضة مش هنبطل .. كل ما نحتاجه قدر من الشفافية، والشفافية لا نطلب شيئاً من أحد إلا حقنا، بأن نال ما دخل صندوق الإنتخابات من أصوات لنا دون نقصان، وأن ينال مرشح الحكومة ما ناله من أصوات دون زيادة، فهذه هي حقوقنا حتى لو لم نحصل على شيء فسنكون لهم شاكرين طالما أخذنا حقوقنا .. ونجد مرشحا آخر ينفق ثلاثين مليون جنيه في الدائرة فهل هذا تكافؤ؟ فهو بذلك كأنه يدخل المزاد ويكتسح كل شيء أمامه.

**** الرئيس وعد بإلغاء قانون الطواريء ومع هذا تم تمديد قانون الطواريء ..
فما هذا الغموض؟**

*** إطلاقاً فهذا وضوح للمشهد السياسي، فالرئيس قرر ان تلغى الطواريء ويحل محلها قانون الإرهاب، وأنا كتبت مئات المقالات والعديد من الكتب ضد الإرهاب المتأسلم وفضحته، وأكدت انه لا علاقة له بصحيح الإسلام، فالجماعة المحظورة وقوى التأسلم الإرهابي يهزمون الديمقراطية في مصر، لأنهم حينما يتحدثون حديثاً معادياً للديمقراطية والليبرالية والآخر شريكنا في الوطن يقسمون بذلك وحدة الوطن .. مثلما فعل الأخ «محمد علي بشر» عندما أعلن أن صوت المسلم للمسلم فإذا كان صوت المسلم للمسلم، سيكون صوت القبطي للقبطي، وعندما يعلم القبطي انه لن يفوز في الانتخابات سيطالب بكوتة للأقباط فينقسم البرلمان المصري جزء مسلم وآخر مسيحي !! ومن يرفض ذلك يصبح كافراً ودعاوي الحسبة تقام على كتاب «ألف ليلة وليلة» ونحارب في معارك أخرى وهم بذلك يفرغون القضايا من مضمونها بدلاً من الإنشغال بالديمقراطية والحرية نشغل بألف ليلة وليلة وملك الزمان.**

**** معنى هذا ان التيار الديني يعطل الديمقراطية ؟**

*** نعم .. فهم يهزموننا مرة ثانية لأنهم يمنحون النظام فرصة أن يستخدمهم تكأة لضرب الديمقراطية، وإذا طالبنا بإنتخابات حرة يقولوا فيه جماعات ظلامية، وإذا قلنا نلغي حالة الطواريء يقولون فيه إرهاب يمكن أن يتسلل ويضيع البلد وهذا حقيقي، والإرهاب لن ينتهي لأنه مثل الحشائش التي في الحديقة، ولكن مصر ليست حديقة بل هي غابة أو حقل برسيم !!**

**** هل الطواريء ستظل أبدية ؟**

*** أولاً علينا إجتثاث هذا الفكر المتطرف من جذوره ونحاربهم بالفكر وليس بالشنق!! واتحدى ان تكون الحكومة أو الحزب الوطني حاولا أن يخوضا معركة فكرية ضد التأسلم السياسي، فقط توجد إحدى الصحف الحكومية مكلفة**

بالهجوم عليهم فقط .

**** تقصد أن الحكومة تعتمد على المواجهة الأمنية فقط ؟**

* فعلا وهذا لن يحل المشكلة، وفي إحدى اللقاءات التلفزيونية قلت أنا ضدهم سياسيا وأيضا ضد إعتقالهم، لأننا نحارب بسلاح القانون ونترك سلاح الفكر والأخ «مهدي عاكف» المرشد السابق لجماعة الإخوان كان في مداخله تليفونية وقلت «مهدي عاكف» حبس «١٧» سنة وأنا حبست «١٥» سنة ، ومع هذا «عاكف» خرج عُتْل كما دخل ، وانا خرجت عُتْل كما دخلت ولم يحدث لنا أي تغيير، لأن الإنسان عندما يقتنع بعقيدة يجب أن نناقشه فيها، وإذا إقتنع بالفكرة الأخرى سينصلح المناخ العام في المجتمع .

**** الحكومة قالت ان قانون الطوارئ ليس للإرهاب فقط ولكنه للمخدرات**

أيضا؟

* الحكومة تحارب المخدرات منذ عام ١٨٠٠ وعندما انتشر الكوكايين في بداية العشرينات، ولم يعتمدوا على الأمن فقط بل خاضوا معركة فكرية غيرت المناخ العام، وإستخدموا فيها كل شيء حتى الفن عندما غنى «سيد درويش» (شم الكوكايين خلاني مسكين) فالمخدرات والإرهاب سيظلان الى الأبد إذا لم نحاربهم بالفكر، ومع اننا لدينا ترسانة من القوانين بلا نهاية وعقوبة تهريب المخدرات هى الإعدام والإتجار هى المؤبد.. فماذا سيفعل الإحتجاز القصري وهو غير إنساني ، فهل الحكومة ستظل تمدد وتمدد وتعتقل حتى تموت الناس وتنتهى ؟ فلا بد أن تحاول ان تهزمهم فكراً ..

**** التعديلات الدستورية في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ لم ترضي أحد من القوى**

السياسية ؟

* التعديلات الدستورية في مصر دمها خفيف لأنها بتذكرني بأيام السجن، عندما قلت : لـ«إسماعيل باشا همت» حكمدار السجن، ان ما يحدث معنا غير

إنساني، حيث كنا أربعة أفراد يعيشون وينامون في زنزانة ٣×٣ متر فقال سأعطيك زنزانة بمفردك، وحسني حسباً إنفرادياً، وهكذا جاء التعديل الدستوري في موضع ضيق وجعل الترشح لمنصب الرئيس مستعصياً، وقالوا : سنعطيك فرصة الى عام ٢٠١٦ حتى تكونوا قويتم وبهذا الأسلوب لن يقوى أحد من أحزاب المعارضة ولا حتى الحزب الوطني، وما يحصل عليه الحزب الوطني ليس لأنه حزب قوي، بل توجد أساليب أخرى عديدة .. مثلاً مرشح الحزب الوطني تذاع خطبه قبل نشرة الأخبار وبعد النشرة، وقبل الأكل وبعده، ويسير في موكب به عشرون سيارة وهل المرشح الآخر يحصل على هذا ؟ فالقضية ليست قضية نصوص .. وأنا لست ضد وجود شروط لانتخاب رئيس الجمهورية ، ولكن لا بد أن تكون شروطاً مقبولة ومقنعة ليأتي الأفضل ويترشح .

**** جماعة الإخوان تحتاج الى مراجعة أفكارها حتى يتقبلها هذا الحراك السياسي ؟**

*** المجتمع يريد حراكاً سياسياً حتى يتغير ويحقق حرية وديموقراطية وليبرالية أكثر، والإخوان يريدون صوت المسلم للمسلم وأن تجلس المرأة في المنزل ، فهم لا يريدون مراجعات ولا يريدون أن يقتربوا من أفكار «حسن البنا» لأنه مقدس بالنسبة لهم في كل فعل أو قول أشار إليه، والحقيقة أنهم جميعاً أقزام بجوار «حسن البنا» وعندما يريد أحد أن ينظر نظرة نقدية لفكر قائد سياسي، فعلى الأقل يجب أن يكون فكره قريباً منه فهم يعتقدون أن «البنا» لم يخطيء وانا على إستعداد ان أظهر مائة خطأ لـ«حسن البنا» فهم لم ينقدوا «البنا» مطلقاً وايضاً «سيد قطب» وكنت مع المستشار «الهضيبي» وقلت له أنت لست قطبياً فلنقل معانحن ضد أفكار «معالم في الطريق» التي تكفر الحاكم والمحكوم فرفض لأنه لا يجرو، ويوجد أحد القادة من جماعة الإخوان المشاغبين في صفوفهم قال لي في إحدى الفضائيات: أن «حسن البنا» ليس بنبي وممكن أن يخطيء، فقلت له «سيخلعوا لك الحذاء ويمدوك على رجلك» !! وثان يوم قال لي: أنت ورطنتني لأن الإخوان**

غضبوا مني لأنني قلت هذا الكلام على «البناء» فهم لا يقدرّون لأن قامتهم أصغر من قامته «حسن البناء».

**** لكن جماعة الجهاد أعلنت مراجعاتها لأفكارها ؟**

* جماعات الجهاد ليسوا أملة ومراجعاتهم أنهم قالوا أفكارا جديدة مستندين على كتب تراثية ثم عادوا وإستندوا على ذات الكتب التراثية ليقولوا أفكارا عكسها وسميها كما تسميها لكن لا تسميها مراجعات.

**** كيف ترى فكرة طرق أبواب الأحزاب من قبل جماعة الإخوان؟**

* من حق أي جماعة أن تقوم بحركات ترى فيها انها تقدم نفسها، ربما لأن الإخوان تريد ان تفعل ذلك مع قياداتها الجديدة، وحدث ذلك مع «مهدي عاكف» وأنا أعرفه جيدا ويعرفني جيدا ، فطلب زيارتنا في حزب التجمع .. وطبعاً لم أرفض لأننا أعتقلنا مع بعض وضربنا وحبسنا مع بعض وزمالة السجن غير زمالة القهاوي، وقابلته وتعاقدنا فقال الدكتور «عصام العريان» يا فضيلة المرشد طالما أنكم حبايب أطلب منه أن لا يهاجمنا.. فقال: لا .. «رفعت» يهاجمنا كيفما شاء لكن سأطلب أن نتعاون مع بعض .. فقلت سأهاجمكم ولن أقبل التعاون معكم.

فقال : «عاكف» فلنتناقش وتناقشنا وأسمعناه ما نريد قوله، ولكن جيل القطبيين جاء وزملائنا حاصروهم بالأسئلة ، فأجابوا ربما بما أسقط القناع عنهم، وهو أكبر كارثة سياسية على جماعة تعمل بالسياسة في مصر.

**** بعد سيطرة القطبيين على مقاليد جماعة الإخوان هل الصدام قادم مع الدولة**

؟

* ليس شرطاً لأن «سيد قطب» لم يكن متصادماً مع النظام في البداية ولكنه تصادم عندما تصور انه في مرحلة الإستقواء والقوة فقرر الصدام .. وطول فترة سجنه في طرة كان يعيش في مستشفى السجن منعماً معززاً مكرماً ويقال انه كان لديه تقلص في الرئتين مع ان هناك اناس ماتت في السجن لأنها مريضة ولم تحظى

بالعلاج، وكانوا من جماعة الإخوان ومن الشيوعيين، وأذكر «جميل عبد الشفيع» صحفي بالجمهورية وكان عمره ٣٠ سنة وكان لديه ذات المرض ولكنه ترك حتى مات، إذن «سيد قطب» كان قادراً على المهادنة في فترة الإستضعاف، وقادراً على التشدد في فترة الاستقواء، وهم الآن يفعلون ذلك ويستندون إليه من الإقامة المكية والإقامة المدنية، ويقولون ان الرسول «صلى الله عليه وسلم» عندما كان في مكة كان القرآن ينزل عليه هادئاً داعياً بالحسنى، وعندما إنتقل الى المدينة وقوى كان القرآن ينزل عليه مهاجماً مؤيداً لهم .

**** ماذا قدم نواب الإخوان الـ ٨٨ في مجلس الشعب وكيف تقيم أدائهم ؟**

* لم يقدموا شيئاً جديداً وقدموا أداءاً سلبياً، وصرخوا بأقصى ما يستطيعون كما فعل إخوانهم عندما حصلوا على ٣٨ مقعد في البرلمان .

**** هل جماعة الإخوان هي البديل الوحيد للنظام القائم ؟**

* هكذا يخيّل النظام والإخوان لنا ذلك فهما الأثنان وجهان لعملة واحدة، والخلاف بينهما ليس في المقاييس الاجتماعية والإقتصادية، ولكن الخلاف بينهما في من يحكم مصر.. ونحن لنا خصمان النظام القائم والجماعات السياسية المتأسلمة نقف ضدهما على قدم المساواة ؟

**** ماذا يحدث لو أصبحت مصر دولة دينية ؟**

* لن أعرف لأنهم سيقومون بشنقي أول ما يحكمون، وهذه حقيقة ولست مازحاً فذات يوم كنت في زيارة «فؤاد باشا سراج الدين» رئيس حزب الوفد، وكان يعرف والدي لأنه كان وفدياً فدخل علينا المستشار «الهضيبي».. وقال له «فؤاد باشا» سيادة المستشار سأسألك سؤال أمام «رفعت» أنتم لو حكمتكم مصر ماذا ستفعلون في «رفعت السعيد» ودون تردد أجاب «الهضيبي» سنحيل أمره الى أهل الحل والعقد!! وضحك «فؤاد باشا» وقال خلاص عرفت يعني ستذبحونه.

**** ماذا تفعل لجنة السياسات في مصر ؟**

* تستهدف تجميع قوى معينة لاستخدامها في معارك الحزب الوطني .. والكوادر عددها محدود جداً لأنهم يبدأون من أعلى والساق والجذور كما هي .. والذين يسعون الى الحزب يسعون وراء مغنم لأنهم يرون فلان في أعلى قمة الحزب يكسب المليارات فيطمعون ويقولوا لننضم للحزب ونكسب نحن أيضاً، ولا أحد يستطيع منع رجل الأعمال من العمل السياسي، ولكن عليهم مراعاة البعد الاجتماعي، لأن جميع حكومات الحزب الوطني لم تراع البعد الاجتماعي إطلاقاً، وكنت أقول ان الناتج القومي يحصل عليه فئة محددة جداً عشرة أو اثنا عشر ولكنني إكتشفت انهم إزدادوا فرداً واحداً، وهو الذي دفع (٥٠) مليون جنيه مهراً لعروسه في إسبوع واحد .. وهذا يؤدي الى فساد وغلاء ومحسوبية وهذه هي لائحة الحزب الوطني التي تؤدي الى مزيد من الإحتجاجات والإعتصامات الفتوية.

** وما هي أدوات الضغط التي يمتلكها إئتلاف أحزاب المعارضة لإجبار الحكومة على تعديل الدستور؟

* تحريك الرأي العام كما قال «رفاعة الطهطاوي» ان سلطان الرأي العام قاهر على قلوب الحكام ، فلنجعل الرأي العام سلطاناً قاهراً على قلوبهم، ولكننا لانفعل ذلك بكفاءة ومقدرة لأننا مشغولين بعض الشيء في الداخل مع النظام ومحتاجون بعض الوقت لتحريك الساكن .

** في ظل الفساد والغلاء والبطالة وباقي لائحة الحزب الوطني كما ذكرت .. مصر رايحة على فين ؟

* إذا إستمر الوضع كما هو فمصر مقبلة على أزمة حقيقية خطيرة.. إلا إذا أتى بعض من العقل الى الحزب الوطني .

نشرت في الوفد ٣ يونيه ٢٠١٠

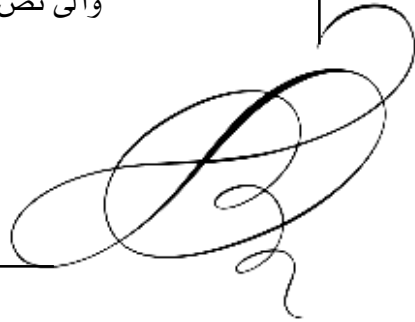


الدكتور: علي الدين هلال
أمين الإعلام بالحزب الوطني.



، ، حركات التغيير كثيرة ومتعددة ولا أحد يعلم حقيقتها وأهدافها فكل الجبهات مدعومة من الداخل أو الخارج ، وتنفذ سياسات وأهداف محددة .. وقد تنتج جماعات متطرفة فكرياً ومتعصبة لأرائها.. فتلعب على آمال وطموحات الشعب في ظل وجود مستوى بطالة مرتفع ، وطلبات فتوية في منتهى الضرورة والأهمية بالنسبة لكثير من الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع ، والمطالبة بإصلاح سياسي وإقتصادي أصبحا أكثر أهمية.. ويؤكد الدكتور «علي الدين هلال» أمين الإعلام بالحزب الوطني أن هذه الحركات الاحتجاجية بدون فكر تنظيمي ولهذا يراها مجرد أصوات ثائرة ، وبها نوع من إلهاب المشاعر والخيال ، ولا توجد حركات احتجاجية الى ما لا نهاية فعليها أن تتحول الى حزب سياسي وإلا ستتلاشى .. ويرى السبب في وجود هذا الحراك هو تعديل المادة ٧٦ من الدستور والتي سمحت بالتفافس على منصب رئيس الجمهورية ، مما خلق نوعاً من الحراك لم يكن موجوداً من قبل ، ،

والى نص الحوار



**** كيف ترى المشهد السياسي على الساحة الآن ؟**

* في هذه الفترة تشهد مصر تحولات سياسية قوية جداً وتحولات إجتماعية، وهذه التحولات ليست نتاج هذه الفترة، ولكنها ترجع الى سنوات طويلة ماضية.. ولكن نقطة التحول أو القدرة على التحول كانت في عام ٢٠٠٥، عندما تم تعديل المواد الدستورية ، وخاصة المادة ٧٦ وبدأ ولأول مرة في مصر يوجد برنامج رئاسي .. وفكرة وجوده أي أصبح فيه تعهدات رقمية في هذا البرنامج .. ووجود إنتخابات رئاسية، وهذا لم يحدث في تاريخ مصر أن يتم التنافس على منصب رئيس الجمهورية إلا بعد أن سمح النظام بذلك، وتم تعديل المادة ٧٦ من الدستور .

**** وماذا في ذلك ؟ أليست هذه هي آليات الديمقراطية ؟**

* ذلك يعني وجود مفهوم المحاسبة والشفافية في الواقع السياسي المصري.. ثم وجود إنتخابات تنافسية رئاسية، مما يعني إطلاق قوى عديدة في المجتمع وحدوث تغير فكري وإجتماعي، ذلك التغير لا يمكن لأي قوى أن تحكمه، فعندما تطلق أي قوى من معقلها فكأنك تلقي مياه على الأرض، فقد تجد المياه إنسابت في إتجاهات مختلفة وانحرفت يمينا أو يساراً، أو إنقسمت قسمان.. فالمجتمعات لها حيويته وخصوصيتها الخاصة بها .

**** هذه الخصوصية غالباً ما تعرف إتجاهاتها بالمتابعات والدراسات والأبحاث؟**

* ليس دائماً .. فالمجتمعات غالباً ما تفاجئ المشتغلين بالعمل السياسي بتطورات معينة أو أفكار معينة لم تكن توجد في الحسبان، وأربط ذلك بثورة المعلومات والإتصالات، وثورة الإنترنت والمعرفة والعولمة، فمن كان يتوقع في العالم كله أن يحدث كل ذلك في بضع سنوات؟.. فالتغير حدث في العالم كله ومن ثم أنا من المؤمنين بأن المجتمع المصري يشهد حيوية وتغيرات هامة، ومع هذا

فليست جميعها تظهر على السطح .

**** طالما ان هذا سياق تم في العالم فما هي آلياته في مصر؟**

* الآلية الأولى هي إقتناع النظام السياسي بأن الديمقراطية هي تعدد الأحزاب .. وأن تداول السلطة لابد وان يتم من خلال أحزاب سياسية لها شرعية، لأن الأحزاب هي المنظمات الوحيدة التي أعطاها القانون حق التنافس في الحياة السياسية للوصول الى السلطة .. والنظام السياسي أصبح يؤمن بهذا ويكرسه، وطالب بأن تنشط الأحزاب ذاتها وتفعّل أنشطتها، ولكن عندما ننظر الى الأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب الكبرى، نجدّها جميعها مرت بمشاكل، وأحياناً بصراعات وأحياناً قضايا فساد.. ولكن بعض هذه الأحزاب قد تجاوز هذه الأمور، وفي النهاية يوجد في مصر ٦ أو ٧ أحزاب كبرى لديهم حافز ولهم مستقبل ولديهم أفكار وبرامج، الى جانب أحزاب صغرى تحاول أن تنهض .

**** كيف تفسر ظاهرة الحركات الاحتجاجية؟**

* يوجد نوع من التوسع في المسميات لهذه الحركات، حركة المواطنين من أجل كذا... وكذا...و....، وإذا نظرنا الى هذه الحركات نجد كل حركة إعتراضية تتكون من خمسة أو عشرة أشخاص، وتصدر بيان أو اثنان وينتهي الأمر على ذلك، وتجد شخص داخل في حركة ضد الفساد، ثم تجده غداً يشكل جبهة أخرى لحقوق المرأة، وأخرى ضد التعذيب .. وهذا نوع من التوسع وكأنه موضة.

**** وما تعريف الحركات الاحتجاجية ؟**

* مفهوم الحركات الاحتجاجية هي مفهوم موجود في علم الاجتماع والعلوم السياسية، ولي فصل في كتابي الأخير عن وضع الحركات الاحتجاجية في مصر، فهي بحكم التعريف لها مواصفات فيها جانب عاطفي وفوري، ويوجد شعور لدى أعضائها بأنها ثقيلة التحرك ولا تتحرك في سرعة هذه الحركات وكانت أساليبها في البداية أكثر مباشرة ، فلو تذكرنا بداية الحركات الأولى عندما ظهرت المكناس

(المقشّات) ورفعت شعارات أنهم يكنسوا «السيدة زينب» على الحكومة، وظهرت أيضاً الشموع، إذا فهي بها نوع من التجديد في الممارسات وإلهاب المشاعر والخيال .

**** وماذا عن إستمراريتها ؟**

* لا .. هذه الحركات مؤقتة وستنتهي، إما ان تتحول الى حزب سياسي أو تنتهي، فهي ليست فروع أو لجان كالأحزاب، ولهذا تتسم بضعف التنظيم أو عليها ان تتحول الى منظمة من منظمات المجتمع المدني، وعلى الحركات الاحتجاجية الجادة أن تحسم أمرها، لأنها لن تستطيع أن تستمر كحركة احتجاجية الى ما لا نهاية ، لأنها بدون مصدر منظم للتمويل وبدون كشوف للعضوية والتنظيم، وليس لها هيكل تنظيمي كالأحزاب، فلا تستطيع ان تطالب بإجتماع مع الجمعية العمومية للحركة أو الهيئة العليا كالأحزاب لأنها بدون هذه المعطيات .

**** وهل من الممكن أن تشهد هذه الحركات صراعات داخلية طالما انها بدون أيولوجية ثابتة تلتف حولها مثل الأحزاب ؟**

* هي بالفعل بدون أيولوجية، وقد رأينا حركة ٦ إبريل عندما حدث صراع داخلها، وإتهموا ما أسموهم مجموعة حزب العمل، بمحاولة الإنقضاض على الحركة وشدها للحزب .. وأيضاً عندما تم دعوة عضوان من الحركة لزيارة أمريكا والباقي من أعضاء حركة ٦ إبريل رفضوا الدعوة، ومؤخراً ذهب عضواً منها وحضر حفل السفارة الأمريكية إحتفالاً بـ «عيد الإستقلال» والآخر رفض، وهذا يعتبر عدم توحيد في الرأي وهذه طبيعة الأمور لأن الحركات لا يوجد لديها فكر تنظيمي يتم الإتفاق عليه، كالأحزاب السياسية إنما هي مجموعة أصوات ثائرة .

**** هل هذه الحركات تتحرك وفق أجندات خارجية ؟**

* لا أميل الى التشكيك في نوايا الآخرين، ولا أحب إذا اختلفت معهم ان أقول انهم يتحركون وفق أجندات خارجية، لكن من الممكن أن أقول: ان هذه

الحركات من الممكن أن تسيء أو تفتت المجتمع ويكون لها أثار سلبية.. لكن طالما لم يكن لدى معلومات عن ما إذا كانوا يتحركون وفق أجندات خارجية، أو لم يثبت عليهم الأمن ذلك فلن أقول.. ولكن المجتمع يجب أن يكون لديه نضج، فإذا قال أحد أن هذه الجبهات تتحرك وفق أجندات خارجية، فالمفترض أن يعتبر ذلك رأي وليس إتهام، وعليهم أن يقولوا لا نحن لا نعمل كما يقال فنحن ندافع عن حقوق الإنسان وهذا مطلب تاريخي وليس كل مطلب تاريخي أو يؤيده النظام العالمي يكون فيه أجندات خارجية.

**** هل من الممكن أن تؤدي تلك الجبهات الى الفوضى ؟**

* هذا يحدث إذا تم إهدار القانون، أو التعالى على كل المؤسسات، وعدم الاعتراف بالدستور والقانون والأحزاب الشرعية والنقابات، فتلجأ هذه الحركات الى الشارع وهذا لا أوافق عليه، لأن النزول الى الشارع يعني غلق المرور والتعطيم والتكسير.

**** لكن يوجد بعض التعاطف مع هذه الحركات من أجل التغيير ؟**

* من الذي يمثل الشارع وله حق التعبير عن الشارع؟ هذا لا يحدث إلا من خلال الانتخابات، ولهذا لا بد أن نبدأ من المؤسسات كالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وهذه المؤسسات لديها القدرة القانونية والشرعية ان تتفاعل مع الشارع من خلال برامجها وجرائدها، وعندها سيعبر الشارع عن رأيه الانتخابات وهى إنتخابات حرة ونزيهة.

**** لكن هذه الحركات تمثل ضغط على الحكومة عندما تنتقد ممارساتها؟**

* هناك شعرة بين نقد الحكومة وبين نقد سياساتها، ومهما كانت غلظة النقد فعلى الذين يتعاملون مع السياسة أن يتحملوا هذا النقد، ولكن يكونوا أيضا متنبهين الى التفتيت في عضد الدولة والتخريب فيها، فإذا لعبت هذه الحركات على الوحدة الوطنية، فهذا تفتيت في عضد الدولة، أو اللعب على ورقة التوبة أو بدو

سيناء.. فهؤلاء جميعاً مصريين ولهم مطالب وشكاوى وواجب الأحزاب أن يعبروا عنهم، وهذه الأمور تدرج تحت قضايا المواطنة يعني التنمية وتكافؤ الفرص والتمثيل السياسي فمصر ليست بالهوية والبطاقة.

**** هل من الممكن ان تقوم هذه الحركات بعمل إئتلاف فيما بينهم؟**

* فكرة الإئتلاف أصلاً وجدت عن طريق الأحزاب السياسية، فعندما يتم إئتلاف بينها وتظل دائماً فكرة الخلاف أو النقاش، حول ضم جماعة الإخوان أو مدى درجة التعاون مع جماعة الإخوان، في هذا الإئتلاف فما زال محل جدل .. والإئتلافات عادة ما تكون بمناسبة الانتخابات ثم لا تنجح خاصة إذا أرادوا عمل برنامج مشترك، فيفشل الإئتلاف لأن فيه منطلقات رئيسية مختلفة حول طبيعة الدولة، وهل هي دولة مدنية أم دولة دينية ؟ فهذا يحدث مع الأحزاب الشرعية ذات البرامج والأهداف المحددة، فما بالنا بتلك الجبهات التي بدون برامج ولا أيديولوجيات ؟!.

**** لماذا .. بظهور دكتور محمد البرادعي ظهرت تلك الجبهات المطالبة بالتغيير؟**

* نكن كل الاحترام والتقدير لشخص الدكتور «البرادعي» العالم الكبير، ومع نزوله الساحة السياسية، تم تشكيل الجبهة الوطنية للتغيير، ومن هنا لا يوجد مشاكل، لكن هذه الجبهة تضم أشخاص فقط وهي ليست مؤسسة شرعية مثل الحزب أو منظمة مجتمع مدني، والدكتور «البرادعي» في أول خطاب أرسله لرؤساء الأحزاب مثل الوفد والتجمع قال : أدعوكم كأشخاص فكانت دعوته لشخصية عامة كرئيس حزب .. وقيادات الأحزاب قالوا: الدعوة لنا كأشخاص فأين الأحزاب التي نترأسها؟!، وأين دورها مع هذه الجبهة؟ .. ومن ثم حدث نوع من القلق في الأحزاب كمؤسسات سياسية، وتلك الجبهات إذا لم تخونني الذاكرة بأن الأحزاب لم تدعوها لأي مؤتمر من مؤتمراتها .

**** هل الهوية الدينية تسبق الهوية الوطنية في مصر ؟**

* هذا أيضاً مظهر من مظاهر الفتنة في عضد المجتمع، فما تعلمناه من ثورة ١٩١٩ و ١٩٥٢ ان الدين للديان وان الوطن للجميع، فـ«سعد باشا زغلول» كان دائماً يقول عن إخواننا المسيحيين لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وفي لجنة الـ«١٨» التي أطلق عليها لجنة الأشقياء عندما صاغت الدستور كان بها عضوان مسيحيان، وعندما تمت المطالبة بعمل (كوتة) للمسيحيين فالذي رفض ذلك هما العضويين المسيحيين في اللجنة، لأن تاريخنا مشترك كمصريين وليس كمسلمين ومسيحيين، وعندما استشهد من استشهد من ابناء الوطن في حروبنا منذ ٤٨، ٥٦، ٦٧، ٧٣، كانوا مسلمين ومسيحيين، وعندما عانينا من أزمات طاحنة فلم تفرق المعاناة بين المسلم والمسيحي،.. فالعروة الوثقى هي المواطنة المصرية وإقامة أي مفارقة بين الجنسين والمعتنق هي مفارقة زائفة وتصب في باب تفتيت عضد الدولة.

**** لكن بعد كوتة المرأة في مجلس الشعب قد يطالب البعض بوجود كوتة للأقباط وهذا خطر على تقسيم المجتمع ؟**

* إيماني انه يوجد خلل في التمثيل السياسي للمسيحيين في المجالس البرلمانية في مصر، وهذا الخلل جزء منه يرجع الى اسباب عديدة، منها سلبية وتقاعس من المرشح المصري المسيحي، وجزء منها عدم إنتباه الأحزاب السياسية ومن بينها الحزب الوطني، على هذا الطريق للتمثيل السياسي للأقباط، وهو ما فطن له الحزب الوطني في ترشيحات مجلس الشورى ٢٠١٠، حيث رشح (٣) مسيحيين وجميعهم نجحوا، ولكن المهم أن يرشح باقي الأحزاب مرشحين مسيحيون حتى يتعود الناخب المصري أن يرى من بين المرشحين «جورج»، و«باسيلي»، و«مرقص» لأن الوضع الحالي هو نتاج ثقافة ضد المواطنة، وفكر سياسي تمييزي للأسف ويدعى انتماء للدين !!.

**** كان لك تصريحات أخذت عليك وتم الهجوم عليك بسببها فما حقيقة هذه**

التصريحات ؟

* الكلمة عندما تخرج من اللسان تصبح مثل طلبة الرصاص وأنا لن أراجع عن ما قلته .. ولكن الصحافة بترت التصريحات وإصطادتها وأخرجتها من السياق الذي قيلت فيه، فقد كانت التصريحات على هامش مؤتمر وسألني إحدى الصحفيات هل الحزب الوطني عرض على الدكتور «البرادعي» منصب وزاري في سبيل تخليه عن دعوته للتغيير ؟ فنفيت ذلك.

فقلت: لكن أحد أعضاء الجبهة الوطنية للتغيير أعلن ذلك.. فقلت: ده تلقيح جتت!! ..

فسألت : ولماذا لا يوافق الحزب الوطني على التعديلات التي يطالب بها الدكتور «محمد البرادعي» حتى يحق له الترشح للمنصب الرئاسي ؟ .. فقلت : بأن الدولة التي تقدم على فعل ذلك من أجل أي شخص مهما كان تكون دولة هزؤ.

نشر في جريدة الغد بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠



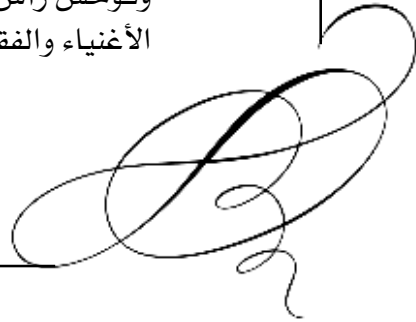
الدكتور: أحمد جمال الدين موسى
وزير التربية والتعليم الأسبق.



، ، الدكتور أحمد جمال الدين موسى وزير التربية والتعليم الأسبق، رفض ما قيل عنه إنه جاء وزيراً بالخطأ معللاً ذلك بقوله : كنت رئيساً لجامعة المنصورة .. ملمحاً الى انه كان في منصب يؤهله الى هذه الحقبة الوزارية التي تركها أيضاً بأمر وإرادة رئيس الجمهورية وليس بسبب قرابته من جمال حشمت القطب الإخواني المعروف ..

ورغم قصر فترة توليه الوزارة ، إلا أنه ترك بصمة واضحة في محراب التعليم في مصر حتي كان خروجه من الوزارة مفاجأة من العيار الثقيل أثارت استهجان جميع الأوساط السياسية والتعليمية ، وهو أمر لم يتعجب له الكثيرون من الخبراء..

فأجرينا معه الحوار التالي للتعرف علي آرائه واستطلاع أفكاره في تطوير التعليم وعوامل تدني مستوي خريج الجامعة وموقفه من الاعتصامات والاضرابات العمالية ، علاوة علي رأيه في آليات الإصلاح السياسي والديمقراطي ، بالإضافة إلي رؤيته حول التزام الدولة بمجانية التعليم ، فضلاً عن أسباب تآكل بعض طبقات المجتمع نتيجة الغني الفاحش وتوحش رأس المال الذي تسبب في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ، .. فكان معه هذا الحوار.



**** الإصلاح في مصر أصبح مطلباً شعبياً وضرورة ملحة .. كيف تري هذا الإصلاح؟**

* الإصلاح في مصر يبدأ في خطين متوازيين، أولهما وعي عام شعبي بأن اليأس والإحباط أو التطرف أو الاعتقاد في الغيبات والركون للأحلام، أو أساليب الخلاص الفردي المغرقة في الأنانية والانتهازية لن تحقق أي إصلاح .. والثاني إحداث تغيير في فهم قيادات المجتمع المسئولة عن قراراته المصيرية، بأن أوان الإصلاح الجدي قد أزف، وان الإستمرار في ترميم السياسات والنظم والمؤسسات المتهالكة لن يقدم أي إصلاح، بل سيعجل بتفاقم الأوضاع والدفع بها الى حدود ينبغي تجنبها اليوم قبل غداً.

**** ثلاثون عاماً والنظام يتحدث عن الإصلاح والشعب ينتظر .. فيألى متى الإنتظار؟**

* اليأس لن يأتي بشيء... والشرط الأساسي لنجاح هذه العملية هو إرتباطها برؤية شاملة للأوضاع القائمة، في ظل أهداف محددة يتم تحقيقها في زمن مقبول من خلال خطة إستراتيجية، تنفذ بكل حزم وجدية دون الإلتفاف الى أصحاب النفوذ والمصالح الصريحة والمستترة والخائفين من أي تغيير والمناهضين لأي تحرك نحو الأمام.

**** وما آليات هذا الإصلاح؟**

* لابد من الإصلاح التشريعي لضمان إصدار قوانين تراعي المصلحة العامة والعدالة بين المواطنين.. وإصلاح النظام القضائي فلا غنى عنه لتحقيق العدالة الناجزة، وتجنب إنحراف بعض القضاة ولا أقلل من الإصلاح القضائي خاصة في المبدأ، وفي التطبيق وإحترام القانون وتطبيق صارم لأحكامه من جانب جميع المواطنين وأجهزة الدولة، فقانون جيد بلا تطبيق لا يساوي الجهد الذي بذل في إعداده، وأحكام عادلة بلا تنفيذ لا قيمة واقعية لها.

**** هذا يحتاج إلى إصلاح شامل لمؤسسات الدولة؟**

* لا جدال في أن الإصلاح السياسي ركن رئيسي في أية خطة جديّة للإصلاح المؤسسي الشامل، ولكنه في ذات الوقت أصعب مكونات هذه الخطة الإصلاحية، لأنه يمس الأوضاع القائمة، ويعرض المصالح والمنافع الفردية أو الفتوية المستقرة للخطر، فيثير الجدل حول مضمونه ومداه وانعكاساته، وقد يحتج البعض بأنه يعرض مصالح الوطن العليا للخطر.

**** آليات الإصلاح لابد لها من خطوات ولا بد من تنفيذها؟**

* من بين هذه الخطوات.. حرية تكوين الأحزاب دون تدخل معوق من جانب الإدارة، مع رفض ممارسة السياسة من جانب أي تنظيمات غير حزبية لا تملك شجاعة إعلان برامجها وخططها السياسية بكل شفافية ووضوح.. كذلك الأخذ بمبدأ تداول السلطة، ولا بد أن نتخلص من أفة تزييف إرادة الناخبين، فالتزوير في الانتخابات سبة في جبين أي دولة متحضرة، فما بالنا بمصر أم الحضارات؟.. وان نعمل بالقائمة النسبية فهي النظام الأمثل في وضعنا الحالي لعدة أسباب، أبرزها التخلص من الأفات التي إرتبطت بنظام الانتخابات الفردية في العقود الأخيرة من سيطرة العصبية، والبلطجية والمال والنفوذ على العملية الانتخابية، والعمل على تقوية الأحزاب في الممارسة السياسية، وإبراز أهمية البرامج الانتخابية وإذكاء الحوار الوطني حولها، وتجنب قدر الإمكان السماح لأشخاص فاسدين أو تافهين أو مزورين بالوصول لسدة البرلمان المصري.

**** وهل الاضرابات والاعتصامات الفتوية نتيجة لتطبيق الحكومة في برامج الخصخصة؟**

* الخصخصة ليست هدفاً، بل هي أداة يمكن إستخدامها جيداً أو سيئاً، فالخصخصة ليست الشر المستطير ولا الأمل الكبير.. والاعتصامات نتيجة لوجود حرية في التعبير والمشاكل التي تعرض لها هؤلاء المعتمدين، نتيجة البيع لمستثمر واحد، فأدى ذلك لهذه المشاكل فالملاك الجدد ضيعوا الأملاك

والشركات بعد إفلاسها.

**** أين تكمن مشكلات مصر؟ وكيفية التغلب عليها؟**

* علي وجه الخصوص نلخصها في عدة عناصر، سيادة مجموعة من القيم غير السليمة في هذا التوقيت أهمها التواكل والسلبية، وتراجع الإلتواء الوطني الذي كان مرتبطاً بالعدو الخارجي، فالناس كان لديها إلتواء وطني قوي مرتبط بالعدو الخارجي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج والدخل القومي، مما أدى لزيادة الفقر أكثر مما يجب، وسوء توزيع الدخل فأصبح الغني يزداد غني والفقير يزداد فقراً.. وزيادة التآكل في بعض الطبقات الاجتماعية التي تلعب الدور الرئيسي في نهضة المجتمع، وكل هذه الأسباب التي تراجعت حالياً وهذا يرجع لأسباب كثيرة ربما لدور الأسرة، والتعليم والإعلام.. بالإضافة إلى التدهور الثقافي والرياضي، لأن الثقافة تحرك الناس لأعلي، وللتغلب على هذه السلبيات لا بد من وجود رؤية شاملة ومحددة بوضوح، وأي حكومة ناضجة مستنيرة لا بد أن تعي ذلك وعلى كل المستويات، الجامعة، الوزارة، الشركات، الوحدات المحلية.

**** لماذا لا يشعر المواطن بأيجابية تجاه الحكومة؟**

* بسبب عدم تحويل الأفكار الجيدة إلى أمر واقع يشعر به المواطن، وهذه هي المشكلة التي تعاني منها كل مؤسسات الدولة لأنها تعمل بآليات ضعيفة، لا يمكنها من تحويل الأهداف إلى واقع، وهناك فجوة تفصل بين ما يتخذ من أفكار جيدة وما ينفذ على أرض الواقع.

**** وهل هذا بسبب المركزية الشديدة التي تدار بها مصر؟**

* نعم.. ويجب التخلي عن المركزية سواء كانت صريحة أو مستترة، لأنها تجعل تجعل القيادي المسئول لا يري كل الأشياء، لو فوض السلطة وجعلها لا مركزية، كلما وصل للمواطن وشعر بمطالبه ومعاناته، فيعدل خطه بناء على هذه المطالب، ولكننا في مصر نتمسك بالنظام المركزي الشديد، وبالتالي لا يمكن أن

نصنع صفا ثانيا من القيادة يستطيع ان يقود إختيار الوزراء.

**** كيف يتم اختيار الوزير في مصر؟**

* الدستور يحدد أن رئيس الجمهورية يختار الوزراء بالاتفاق مع رئيس الوزراء، ولا توجد معايير لإختيار الوزراء في العالم كله فهذا متروك لحصافة المسئول السياسي الكبير الذي يختار، وهو يختار بناء علي تحقيق برنامجه الإنتخابي، فمن الصعب ان تقول يوجد معيار محدد لرئيس الجمهورية لإختيار الوزير أو أن يبقى أو يقيله.

**** وما آليات استمرار الوزير في منصبه؟**

* هذا يحدده الدستور لرئيس الجمهورية، فإذا رغب رئيس الجمهورية في أي لحظة أن ينهي عمل أي وزير سنيهيه، وهذه سلطته ولا يستطيع أحد أن يعارضه في هذا بحكم الدستور وتعيين وزراء جدد.

**** أعلنت بعض الصحف أن الدكتور أحمد جمال الدين تولي منصبه الوزاري خطأ فما هذه الملابسات؟**

* هذا ليس له معني.. وماذا تعني كلمة خطأ؟! وقبل أن أكون وزيراً كنت رئيس جامعة المنصورة، ونائباً لرئيس جامعة المنصورة.. وكل ما في الأمر أنه يوجد صحفي كتب كلمتين في جريدة ليس إلا ، وفي مصر تكتب أشياء كثيرة غير حقيقية.

**** وكيف تم قبول استقالتكم؟**

* لم أستقل بمعني الكلمة فما حدث هو إنتهاء ولاية رئيس الجمهورية.. والدستور في هذه الحالة ينص علي أن يتم تقديم إستقالة مجلس الوزراء بالكامل، ويشكل الرئيس حكومة جديدة في ولايته، أو يتم استمرار الوزارة بتعديل بعض الوزراء والحكومة فعلت ذلك وتم إعادة تشكيل الحكومة وخرج العديد من الوزراء وكنت من ضمنهم.

**** أيضا ظهرت شائعة أخرى عن خروجك من الوزارة بسبب أن الدكتور جمال حشمت عضو جماعة الإخوان المسلمين ابن خالتك؟**

*** أنا وغيري من الوزراء خرجنا من الوزارة، ولا يهمنا لماذا خرجنا فهذه إرادة الرئيس ورئيس الوزراء والدكتور جمال حشمت نعم ابن خالتي وماذا في ذلك؟!.**

**** وما وضع الوزير في الدستور المصري؟**

*** الوزير يعاون رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء في تحقيق أهداف السياسة الحكومية، لأن الشخص الذي ينتخب في النظام المصري هو رئيس الجمهورية، وهو الذي يدير الدولة من خلال ولايته، وعليه أن يختار رئيس الوزراء والوزراء الذي سيعاونونه خلال هذه الولاية، إذن الوزير هو معاون لرئيس الجمهورية والقانون المصري يحدد اختصاصاته كمسئول عن أعمال الوزارة.**

**** لماذا لا توجد ثقافة استقالة المسئول الكبير في مصر؟**

*** لا .. فخلال الربع قرن الماضي هناك إستقالات عديدة، لكن لا يعلن عنها في وسائل الإعلام، كإستقالات عنترية، فهذا ليس من المنطق وليس من الضروري أن يعقد الوزير مؤتمراً صحفياً ويعلن استقالته إحتجاجاً على شيء معين.**

**** ولماذا لا نرى محاكمة مسئول تنفيذي وهو في منصبه؟**

*** لا يوجد في القانون المصري ما يمنع من محاكمة وزير أو محافظ أثناء وجوده في منصبه إطلاقاً، ولكن لا يجب ان يؤخذ بالشبهات، فإذا ثبت فساد يمت تحويله للمحاكمة وتوجد حالتان أو أكثر تمت إدانتها في العشر سنوات الأخيرة ومنهم محافظ ووزير، والمسئول الكبير ليس من مصلحته أن يظل في منصبه، فمن الأفضل ان يتم إعفاؤه ثم تتم محاكمته.**

**** وماذا يعيق عمل الوزير في مصر؟**

*** كفاءة الوزراء ليست متناسبة، فيوجد شخص كسلان وآخر نشيط يستدرج**

المسائل، وآخر لا يستدرجها ويترك إدارته للآخرين، ونحن في بلد بيروقراطي مشاكله كثيفة وثقيلة، والمشكلة تكمن في التمويل ومسائل أخرى تتعلق بقدرة المرء وسين علي تنفيذ السياسات، نتيجة لنقص التدريب أو قلة الرواتب، أو صعوبة العمل الميداني فكلها سياسات تعوق العمل.

** من يحاسب الوزراء والمحافظين في مصر ؟

* رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والقضاء والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية، وهذا لا يعني عدم وجود إنحرافات وأيضاً البرلمان يحاسب الوزراء ولكن المشكلة في مصر، ان الذين يحاسبهم ليس لديه القدرة على المحاسبه لأنه يفتقد الجدية، فمثلاً لو ان نائبا قدم إستجواباً فنجدّه بدون أدلة، ولا منطق، ولا موضوع، فيتم إجهاض فكرة الإستجواب داخل البرلمان والإستجابات معظمها تهريج، والمفترض انها تهدد مستقبل الحكومة، ولكن كثيراً من النواب في حاجة الى ثقافة حقيقية لفهم الإستجواب، وعليهم ان يتعاملوا ويتدربوا على ذلك، خاصة في ظل وجود قانون ٥٠٪ عمال وفلاحين، فأنا لي تحفظات عليها والعبرة ليست بالشكل بل بالجوهر، فمن يعبر عن قضايا العمال والفلاحين هو من يهتم بمشاكلهم وليس الذي يحمل صفة العامل والفلاح، ويجب تعديل الدستور حتى يتم إلغاء نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين .

** وكيف تري مستقبل التعليم في مصر؟

* التعليم ككل يجب أن نعطيه أولويات أكبر من ذلك في المجتمع أو سلطة، أو التمويل وتكثيف العمل لصالح تعليم أفضل خاصة قبل الجامعي، ويجب الالتزام من جانب الدولة بالمجانية، وبخدمة مميزة وبكثافة معقولة، والإهتمام بكل أنواع التعليم خاصة الفني منه، والتغلب علي مشاكله الحالية، فخريج التعليم المتوسط لا يعرف كيف يقرأ أو يكتب والتعليم الجامعي نسبته ٢٨٪ من الجيل الواحد الذي يلتحق بالجامعة، معني ذلك أن أكثر من ٧٠٪ من أبناء الجيل الواحد لا يلتحقون بالجامعات.. إضافة لوجود أعداد كثيرة في الكليات النظرية مثل

تجارة عين شمس بها ٧٠ ألف طالب، وحقوق القاهرة بها ٤٢ ألف طالب، وحقوق المنصورة والزقازيق وطنطا تحتوي علي أكثر من ٢٠ ألف طالب.. ووصل الأمر إلي أن خصص أستاذ لكل ألف طالب، فالتمويل ثابت أو يرفع بمعدل ضعيف، وتوجد زيادة في أعداد الطلبة فهناك نوع من الانحدار في جودة التعليم والمشكلة أن التعليم ضعيف والتعليم الجامعي مكلف.

**** وكيف المخرج في هذه المعادلة ؟**

* علي الطالب أن يساهم في تعليمه الجامعي حسب دخل أسرته، في مقابل أن الطالب الفقير لا يدفع نهائياً بل يحصل علي إعانة!! حتي تكون لدينا عدالة إجتماعية والصين والهند عملوا ذلك، ويسمح بتوفير تمويل إضافي للجامعات يساعد علي تحسين نوعية الطالب وتحسين التعليم.. فمنذ عشرين عاماً ونحن نعمل علي تطوير التعليم ولكن النوعية تنحدر إلي أن أصبح التعليم الجامعي لا سمعة له علي الاطلاق، وهذا ليس في مصلحة المجتمع ولا مصلحة مصر، هذا تخبط من المسؤولين والمواطنين مع أنني ضد فكرة تقليل عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة، وكيف تقلل والنسبة ٢٨٪ وأمريكا نسبة التعليم الجامعي بها ٩٠٪ وإسرائيل ٥٠٪ وأوروبا ٧٠٪ والدول العربية سبقتنا في ذلك.. ويوجد ضغط علي ميزانية الدولة وحين كنت وزيراً كانت ميزانيتي ٢٠ مليار والآن حوالي ٢٨ مليار والتعليم العالي أقل بكثير.

**** هل هذا يفسر عدم دخول أي من جامعتنا ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة علي مستوى العالم؟**

* هذا عامل من ضمن العوامل ، لكن هذه الاختيارات تخضع لمعايير، فقيم «شنغهاي» لأفضل ٥٠٠ جامعة يعود إلي عناصر ومعايير النشر العلمي في المجلات المميزة، فنحصل علي نقاط والخريجين وما يشغلونه من مناصب في أماكن، وما يحصلون عليه من جوائز عالمية فهذه عناصر معينة، وعند تطبيقها

نجد جامعاتنا لا تستحق الدخول ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة طبقاً لهذه المعايير.

**** إشتراك في مؤتمر لتطوير التعليم الجامعي.. فأين هذا التطوير؟**

***** لا أنا عضو في لجنة تطوير الجامعات منذ فترة طويلة والتي قررها الدكتور مفيد شهاب فور توليه وزارة التعليم العالي. وبالإشتراك مع مجموعة من رؤساء وأساتذة الجامعات المميزين في هذا المجال. وقد منّا مشروع تطوير وتغيير القانون الحالي وبعد دخولنا الوزارة جاء الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي، فشكل لجنة من الزملاء ونظروا فيما فعلناه والدكتور عمرو كان قد أعلن في البداية عن مشروع تطوير قانون الجامعات، وحضرت مناقشته ثم جاء الدكتور هاني هلال وأعد لجنة لهذا الموضوع وعملت اللجنة لفترة طويلة وأثارت بعض اقتراحاتها ثم هدأ الموضوع كثيراً.. والآن بدأت أسمع أن الدكتور هاني هلال بدأ يهتم مرة أخرى بالعمل علي قانون الجامعات.. وهذا التطوير مهم جداً لأنه ينظم الحياة الجامعية والقانون الحالي به مواد جيدة ومواد تحتاج إلي التغيير، والواقع أثبت أن الجامعات بها مشاكل ولا بد أن تكون لدينا الجرأة علي التطوير، حتي تنتهي هذه المشاكل وتطور الحياة الجامعية ونحسن أدائها.

**** انت عضو في اللجان النوعية الخاصة بالتعليم في لجنة السياسات، فإذا**

تفعل هذه اللجنة؟

***** لا أنا عضو في المجلس الأعلى للسياسات، وهو المنصوص عليه في النظام الأساسي للحزب الوطني.. وهو عبارة عن تجمع لأصحاب العقول والفكر، نجتمع من حين لآخر ونرصد بعض المسائل، خصوصاً المشروعات القومية الجديدة، فعندما تطرح نبدي آرائنا فيها وهو مكون من ١٤٠ عضواً وهو جزء من لجنة السياسات ويرأسه السيد «جمال مبارك».

**** هذه اللجنة هي التي تختار الوزراء، وتضع سياسات مصر؟**

***** توجد مشكلة في غياب المعلومات، فالكلام حول عمل لجنة السياسات به مبالغ كبيرة جداً، فالمعلومات عن عمل أمانة السياسات لا تصل بشكل دقيق

للآخرين، وهذا خطأ كبير جداً ولا بد من تداركه.

**** خطأ من ؟**

* يجب علي الأمانة العامة للسياسات أن تعبر عن نفسها، وتوضح معلوماتها للناس حتي لا تكون هناك أحكام مطلقة سلبية أو إيجابية، ومعلوماتي الشخصية باعتباري عضواً للمجلس الأعلى للسياسات، فلا صلة إطلاقاً للجنة السياسات بالسياسة التنفيذية للحكومة .. وأنا عندما كنت وزيراً لم يكن يمني علي توجيهات من لجنة السياسات، لكن هناك لجاناً نوعية مثل لجنة الصحة، والتعليم، والشباب .. الخ وهذه اللجان تقوم بعمل تقارير سنوية تمثل توجه الحزب الوطني، الذي يمثل الأغلبية والحكومة تمثل الحزب في إدارة شئون البلاد، ولهذا يجب علي الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار ما تنتهي إليه هذه اللجان ليس تنفيذاً حرفياً بل في العموميات العامة التي تكون محل اتفاق بين الحكومة وبين المجلس الأعلى للسياسات، وهذا ما يتم حالياً، لكن إختيار الوزراء لا يتم من خلال أمانة السياسات ولا يحدث من الناحية الواقعية، فالذي يختار هو رئيس الجمهورية .

**** التقارير التي ذكرتها وترفعها لجنة السياسات الى الحكومة ألا تقيد حركة الحكومة المفترض انها جاءت ببرنامج لتنفذه وليس لتنفيذ تقارير لجنة السياسات ؟**

* هذه التقارير عامة وتعرض على المؤتمر السنوي للحزب، وغالباً ما يقررها وتمثل وجهة نظر الحزب الوطني وهي في ذات الوقت تنسجم مع برنامج الرئيس، وتطور في الأداء بما يخدم البرنامج لأن الرئيس يضع خطوطاً عامة ويتم صياغتها في إطار عام لبرنامج الرئيس .. فهي لا تضع سياسة الحكومة، ولكن في الآخر هي حكومة الحزب ولا بد من وجود إرتباط بينهما، لكن السياسات اليومية من إختصاصات الوزير المختص.

**** لكن السيد «جمال مبارك» لا يرأس الوزراء أو رئيس الوزراء؟**

* السيد «جمال مبارك» لا يرأس إجتماعا به رئيس الوزراء، وإذا كان يجتمع مع

وزير فهو عضو في لجنة السياسات، وإذا كان الاجتماع به عشرة وزراء، فلا بد ان يرأسه السيد «جمال مبارك» لأنه هو رئيس الاجتماع، والوزير إذا حضر لأمانة السياسات فهو يحضر كعضو في هذه اللجنة.

** في ظل هذه الإرهاصات الموجودة مصر رايحة علي فين؟

* أتمني وأرجو أن تكون رايحة للأفضل، وهذا لا يتوقف علي الأمنيات بل علي الأفعال، فلا يمكن أن نذهب للأفضل إلا إذا كنا نبذل الجهد سواء المسؤولين في الحكومة أو القوي السياسية في المجتمع كالأحزاب والمثقفين، والمؤسسات التعليمية والصحية، والقضائية.. الخ ومن الصعب أن تكون مصر الأفضل إلا بعمل جاد من كل هؤلاء.

** ظاهرة تدق إليها ناقوس الخطر؟

أنا ضد كل ما يمس قدرة المصريين علي أن يعاملوا بمساواة طبقاً للدستور أمام الوظائف العامة بكل شرائحه، وكلما ضاق هذا الأمر يجعل الحراك الاجتماعي متجمداً ومتوقفاً وغير كفء ويزيد الفجوة بين المصريين، وكذلك أتمني عودة عدالة توزيع الدخل القومي وأتمني الا تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فهذا هو الخطر الحقيقي علي مصر، ولا بد أن يمنع التمييز بين المواطنين، ويصبح الكل علي نفس قاعدة المساواة، وعندما يتقدم ابناؤنا الى الوظائف العامة يجب ان يتعاملوا كمصريين، فالأكثر كفاءة فقط هو الذي يحصل عليها.. وأحذر من عوائق تمنع وصول طبقة إجتماعية أدنى الى طبقة إجتماعية أعلى، فهذا في منتهى الخطورة لأنه يصيب بالإحباط.. ولا بد من ان نعيد النظر في قانون الضرائب وغيره من القوانين حتى لا نسمح إطلاقاً بزيادة الفجوة بين المصريين.. لأن مصر دائماً مجتمع منصهر مع بعضه ولا يوجد تمييز سياسي أو إجتماعي أو طبقي أو ديني، وهذا ما أحذر منه بشدة فيجب أن نعيش بدون تمييز على الإطلاق.

نشرت في الوفد ٢٨ يوليو ٢٠١٠



الدكتور / عبد الستار السيد المليجي

عضو مجلس شورى الإخوان السابق

أستاذ فسيولوجيا النبات بكلية العلوم

عضو اللجنة المصرية للدفاع عن فلسطين

عضو اللجنة المصرية الشعبية لمقاومة المشروع الصهيوني.



الدكتور / عبد الستار المليجي أحد قيادات الإخوان وعضو مجلس شورى الإخوان السابق، وامين عام مساعد نقابة العلميين كما انه عضو مجلس إدارة نادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة قناة السويس ، واستاذ فسيولوجيا النبات بكلية العلوم وعضو اللجنة المصرية للدفاع عن فلسطين وعضو اللجنة المصرية الشعبية لمقاومة المشروع الصهيوني .. سجن في قضية النقابيين في عام ١٩٩٥ ، وساهمت كل هذه الخبرات في تكوين رؤية متميزة في العمل العام من خلال النقابات والجامعات فضلا عن خبرته في مجال الإستشارات العلمية .

يصف نفسه بأنه من الاصلاحيين داخل الجماعة . العتيقة . وله إعتراضات كثيرة علي طريقة إدارة الجماعة بل وعلي افراد القيادة العليا بها ، ويفجر عدة مفاجآت تتعلق بإنتقاده الحاد لمنهج العمل داخل جماعة الإخوان . ، ،

**** ما الجدوى من وجود منظمات على خلاف القانون في دولة مدنية حديثة مثل جماعة الإخوان التي لا تضع نفسها في إطار قانوني؟**

* جاءت نشأة الإخوان في ظروف دولية ومحلية متناسبة، من حيث الفراغ الذي نشأ بعد سقوط الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ نتيجة إهتمام «حسن البنا» بما يمكن تسميته عزة الإسلام وسيادته دينيا ودولياً، فكان من الطبيعي ان يحاول القيام بدور في هذه المرحلة وفق ما يمتلك من رؤية ومن قدرات وبمشاركة اقران له، ولاقت هذه الفكرة قبولا لدى كثير من المصريين، وهكذا كانت بدايتها دينية وأخوية ولها بعد سياسي، ولكنه لم يكن محسوسا بل كان مجرد عاطفة يمتلكها آلاف من المسلمين وهى الحزن على سقوط الخلافة والحنين الى إعادتها مرة ثانية وهذا كان القصد من إنشاء الجماعة.

**** إذن جماعة الإخوان في الأصل جمعية خيرية دعوية .. فماذا حدث لتصبح جماعة تلعب بالسياسة؟**

* كثرة الأنصار والشعور بالقوة أدت الى تغيير نية «البنا» وبعض أنصاره، فتخلوا انهم قادرون على تغيير نظام الحكم في مصر من الدولة الملكية الى دولة إسلامية، وفق رؤيتهم فتحولوا من معلمين للحلال والحرام الى منظرين، وبسرعة بالغة تحولوا من التنظير الى التنفيذ، فتغيرت النظم من جمعية خيرية دعوية الى دولة موازية، وأصبح هناك ما يسمى بمنصب المرشد العام، ومكتب الإرشاد والجمعية التأسيسية، والحقيقة ان هذه الأبنية جميعها جاءت وفق رؤية شخصية واحدة وهى لـ «حسن البنا» ولم يكن بلغ الأربعين عاما حتى تلك اللحظة، وكانت صورة طبق الأصل من تكوينات الحكومات الديكتاتورية التي يصنعها اي زعيم ديكتاتوري وفق رؤيته وبنفسه ولنفسه، وحتى يحمي «البنا» هذه التكوينات من الخروج عليه او الخروج على إرادته وطريقته، شكل من ورائها ميليشيا خاصة تتبعه شخصيا على طريقة الحرس الحديدي الذي كان يتبع الملك، عرف فيما بعد بـ«النظام الخاص» وبذلك إنتهت الجماعة الى شكل جديد يختلف تماما عن

البداية التي بدأت بها .

**** وهل إستطاعت جماعة الإخوان فرض أمر واقع أو تغيير أمر قائم بهذا النظام الخاص؟**

* على الإطلاق بل سرعان ما إصطدم هذا الشكل وهذا التنظيم بجموع الإخوان أنفسهم، ثم بالدولة المصرية، وقام هذا التنظيم بالقيام بجرائم وجنایات يعاقب عليها القانون، مثل جنایة قتل القضاة الذين حكموا ضد الإخوان مثل القاضي «أحمد الخازندار» ثم قتل «محمود فهمي النقراشي» رئيس وزراء مصر، وبذلك وضعت جماعة الإخوان نهايتها بيديها، وتبين لها في لحظة إغتيال «حسن البنا» انها لا تمتلك القدرة ولا الرؤية السليمة التي تستطيع من خلالها ان تعيد الخلافة الإسلامية الراشدة.

**** لكن ماذا تريد جماعة الإخوان بعد ما تغيرت الظروف السياسية وأصبحت الدولة أقوى من أي منظمة حتى لو كانت غير مخالفة للقانون؟**

* بالفعل فالظروف الدولية تغيرت كثيراً وقويت الدولة القومية بمؤسساتها المختلفة، ولم يعد حتى الرئيس أو الحاكم في الدولة يمتلك السلطات وحده، وأصبحت الدولة تعيش بمبدأ تقاسم السلطات والمسؤوليات، وفي دول العالم الشرقي المتخلف يسود مبدأ آخر وهو تقاسم السلطة، وتقاسم المصلحة الشخصية بين شركاء السلطة، ومع هذا تظل الحقيقة بأن الدولة المدنية أصبحت من القوة والثبات بما يجعل أي منظمة أو جماعة تبني حياتها ووجودها على خلاف القانون العام في الدولة، فلا مستقبل لها وستظل ملاحقة دائماً من أجهزة الأمن وجميع مؤسسات الدولة بوصفها جماعة محظورة أينما ذهبت أو توجهت.

**** هل تعي إدارة الإخوان الحالية هذه المعاني ودرست تاريخ الحركة وحاولت الاستفادة من التجارب السابقة؟**

* هناك فريق من جماعة الإخوان يقرأون التاريخ ويفهمون دروسه البليغة،

ويعملون جاهدين لوضع الإخوان في الإطار القانوني المشروع، ليكونوا ضمن منظومة مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، ويرون ان هذا أجدى للاستفادة بقدرات الإخوان المادية والمعنوية، من أن تكون تنظيمًا سرياً تحتياً لا يعدو ان يكون مجرد دولة «ديدايستان» كما اسميها دائماً، وهناك فريق آخر يريد ان يكرر نفس الخطأ ويعيش به دون أي مبرر من الدين أو الأخلاق أو بعلم إلا إستكباراً وإدعاء بأننا جماعة لم تهزم قط !! وهذه عتريات لا تصلح ان تكون وفق برنامج الذين يريدون إصلاح الدين والدنيا.

**** وما هي الرؤية الجديدة في العودة الثانية لجماعة الإخوان وانت احد القيادات خلال السبعينات؟**

* جماعة الإخوان عندما خرجت من المعتقلات في منتصف السبعينات، قامت على أكتاف جيل تعاون مع «عمر التلمساني» في إعادة بناء الجماعة، ولكن وفق الرؤية الجديدة التي إتفقنا عليها، وهي العمل وفق الشريعة الإسلامية من خلال مؤسسات الدولة القائمة، وبطريقة علنية وما يثبت كلامي هو عملنا من خلال النقابات المهنية ونوادي أعضاء هيئة التدريس والإتحادات الطلابية.

**** لكن تجاربكم مع الأحزاب.. ما الذي افشلها؟**

* بالفعل فقد تم التوافق مع حزب الوفد على دخول الانتخابات العامة ضمن قوائمه عام ١٩٨٤ ثم مع حزبي العمل والأحرار في إنتخابات ١٩٨٧، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ النشاط المضاد من التنظيم السري في الإخوان، حتى تم الإستيلاء على كافة مقدرات الجماعة أثناء إعتقالنا في قضية النقابات المهنية، ومنذ هذا التاريخ دخلت الجماعة في نفق العمل السري المظلم وتوجهاته الإنتحارية، ولهذا فنحن نشهد اليوم مدى الضيق الذي تعيشه جماعة الإخوان من حيث حظر نشاطها وإعتقال أعضائها، وعزم الدولة على إخراج أفرادها من كافة المواقع ذات التأثير الذي كنا قد نجحنا فيه أيام «التلمساني».. فقيادات الإخوان عليهم ان

يدركوا ان نهاية الكبر هي كما كانت عام ١٩٤٨ عندما إصطدمننا بحكومة الملك، وعام ١٩٥٤ عندما إصطدمننا مع حكومة الثورة، وعام ١٩٦٥ عندما إصطدمننا بالرئيس «عبد الناصر» فهم لا يدركون ان زمن الانقلابات السرية قد ولى وإنتهى.

**** هل نستطيع ان نقول ان التنظيم السري إختطف جماعة الإخوان؟**

* الحقيقة ان جماعة الإخوان بكل ما فيها من جيل السبعينات، أصبحت مختطفة ومحتجزة بواسطة مجموعة من الذين يمارسون الإرهاب الفكري والتنظيمي، ويهددون أعضاء الإخوان بمصطلحات شائثة مثل الفصل من الجماعة وتجميد النشاط والحرمان من الدعوة لانتخابات بائسة، ومبدأ السمع والطاعة الى آخر هذه القائمة من المصطلحات الإرهابية البائسة، وهؤلاء كانوا على مدار التاريخ السبب المباشر في جميع إنتكاسات الإخوان التاريخية، وهذا ثابت في تاريخ الإخوان من مصادر موثوقة.

**** هل تعترض على مبدأ السمع والطاعة وهو مبدأ اساسي في أيولوجية الإخوان؟**

* بعد البحث والتنقيب في تاريخ الجماعة، وجدنا أن كثيرين من الذين كتبوا تاريخ الإخوان قدموا لنا تاريخاً مزوراً، خاصة فيما يتعلق بمبدأ «السمع والطاعة» فلم يكن له وجود في الإخوان اطلاقاً، إلا مع تكوين التنظيم السري عام ١٩٤٥، والاستعدادات النظرية التي قدمها الإمام «حسن البنا» لإقامة هذا التنظيم ومن بينها رسالة التعاليم التي جاء فيها «السمع والطاعة» وانتهت الجماعة الى لا شئ!! .. لأن مبدأ السمع والطاعة هو إنحراف واضح عن المبادئ الاسلامية، التي قامت عليها جماعة الاسلام منذ ظهور الرسالة وحتى اليوم، وكلمة السمع والطاعة وردت في الفقه الاسلامي متعلقة بطاعة الحاكم العام درءاً للفتن، وللجيوش المقاتلة حيث اللحظات الحربية لا تسمح بتردد الجنود في تنفيذ الأوامر، والإخوان ليست من هذه الحالات علي الإطلاق لأنها جماعة دعوية.

**** جماعة دعوية فما هي مهامها؟**

* التكاليف الصادرة من القيادة العليا للإخوان نادرة للغاية، لأن الأصل في عمل الجماعة هو عمل ثقافي ودعوي مثل قراءة الكتب والتفاسير وتوجيه المجتمع المحيط بها نحو ما فهمه من الدين وهذا يقع تحت عنوان نشر الثقافة الإسلامية.

**** ثقافة إسلامية فما علاقة الجماعة إذن بالسياسة؟**

* إشتغال الإخوان بالمنافسة السياسية يعتبر خروجاً عن الخط الأصيل الذي نشأت من أجله الجماعة، والسبب في هذا الخروج هو الفهم الخاطئ لمعني شمولية الإسلام، وهنا نشأ الخلط بين كون الإسلام يشمل كل شيء ودور الجماعة تنفيذي، فمعظم الإخوان فهموا خطأ أنهم مكلفون بتحمل مسؤولية وتنفيذ كافة أحكام الإسلام، بمعنى أن يقوموا كبدايل عن مؤسسات الدولة المدنية.

**** إذن الإخوان تعتقد إنها دولة موازية داخل المجتمع؟**

* نعم تقوم بهذا العمل وهذا خلط بين الفهم والتطبيق، فهم فهموا لكن التطبيق خاطئ لأنه في دولة مدنية حديثة ويتم من خلال مؤسسات قانونية تقوم بأداء أدوارها.. وعندما تصورت الإخوان إنها دولة موازية فهنا كان الخطأ الذي وقعنا فيه، ويجب أن نعود لموقعنا الطبيعي كدعاه.

**** هل هذا هو السبب الرئيسي بأن جماعة الإخوان جماعة محظورة؟**

* السبب الحقيقي في الحظر هو استخدام الشعارات الإسلامية، كسلاح مشهر في وجه القيادات السياسية، في هذه الدولة مما يشعرها أنها متهمه بالكفر أمام هذه الشعارات، وهذا يجعلها في مواجهة دائمة بين النظم السياسية، التي تري أنها ليست كافرة لأنها تؤكد في دساتيرها بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

**** إذن الجماعة مخطئة عندما ترفع في وجه الدولة شعارات إسلامية؟**

* نحن كمجتمع وكمجموعة لا نكفر الدولة لا فهمنا ولا لفظاً، ولكن بعض القيادات الإخوانية المتأثرة بفكر التنظيمات السرية، تعتبر الدولة المصرية دولة جاهلية تحت مسمى العلمانية، حيث يعتقد هؤلاء ان العلمانية تعني الحكم بغير ما أنزل الله، مع ان واقع الدولة المصرية غير ذلك تماماً، والقوانين المخالفة للشريعة الإسلامية في القانون المصري العام تعد على أصابع اليد الواحدة، والأصل فيها انها إرث قانوني تاريخي ويمكن تغييرها بشيء من الجهد السياسي مع الدولة ذاتها.

**** ولهذا فكرة تواجد تنظيم إسلامي يعادي الدولة المصرية انت ترفضه؟**

* نعم وبنسبة ١٠٠٪ ففساد الإدارة العليا للإخوان، وعدم قدرتهم على قراءة الواقع بطريقة صحيحة، والتفوق داخل إطار مصطنع يسمى الحفاظ على الدين والأستمسك بالمهج الإسلامي، ويحاربوا الدولة المصرية التي تقوم بالإنفاق على ثلاث مؤسسات دينية كل واحدة منها تساوي عشرة أضعاف الإخوان، مثلاً الأزهر الشريف وهو أقوى جهاز دعوي إسلامي في العالم، وأيضاً مجمع البحوث الإسلامية وملحقاته، بالإضافة الى وزارة الأوقاف التي شيدت مساجد عامرة بالدعاة الذين يتخطون المائة الف داعية.. غير الدعاة المصريين خارج الوطن موفدين من الأزهر، فكيف يقال بعد ذلك ان هذه الدولة كافرة أو جاهلية أو علمانية أو خارجة عن الدين؟!.

**** بمنتهى الصراحة لماذا ظهرت الخلافات بينك وبين الإدارة العليا في الإخوان وأنت أحد القيادات؟**

* هذه المشاكل التي بيني وبين الادارة العليا في الإخوان، مع انهم أقراني حيث اني أمثل في هذه الإدارة تياراً ضد الذين حاولوا في عام ١٩٨٥ ونجحوا في ذلك ولكننا انتهينا إلى نفس النتيجة التي أعقبت مقتل «النقراشي باشا» من حيث الانقسامات الداخلية، وإنسداد الأفق المجتمعي والسياسي والوقوف في مفترق

الطرق.

**** وماذا يري هذا التيار؟**

* يري إنه لا يصح تكرار تجربة فشلت من قبل، وهي إعادة تجربة العمل السري من خلف ظهر الإخوان، وتغييها عن منطقة إتخاذ القرار، وضعف العلاقة بين القواعد والقيادات وإنقطاع الاتصال تماماً من أسفل إلي أعلى لأنه يتم من أعلى إلي أسفل فقط.. وأن هذا يحول جماعة الإخوان إلي نموذج للحكومات في دول العالم الثالث!!.

**** هل الإعتراض علي هذا فقط؟**

* لا .. ولكن ايضاً علي الحشود الإخوانية التي تتحول إلي شبه مظاهرة للضغط السياسي علي الدولة، واستفزاز النظام وتحفيزه لمقاومة الجماعة فلا داعي لهذا علي الاطلاق.. لا سيما ان المناسبات التي يتم فيها الحشد الإخواني تكون ذات طبيعة خاصة مثل الجنائز والأفراح، أما تحويلها لمظاهرات سياسية فهذا من شأنه أن يحفز النظام لمزيد من القمع ضد حركة الجماعة، وايضاً عسكرة جماعة الاخوان بتحويلها لشبه معسكر، تكون العلاقة فيه مثل علاقة ضباط بجنود ومن شأن هذا أن يقلل الحوار بين القيادة والقاعدة، وكل الحوارات تتم بمبدأ السمع والطاعة.. وهذا يخالف طبيعة الحياة في جماعة دعوية تطوعية تقوم علي رغبة الافراد في اداء ما يكلفوا به من عمل.

**** لكن العلاقة بين الضباط والجنود ليس بها صراعات وجماعة الإخوان بها صراعات حادة كما حدث في أزمة مكتب الإرشاد الخيرة؟**

* من المظاهر التي تؤلمني داخل الجماعة هو الصراع علي المناصب القيادية، وهذا نتيجة طبيعية لعسكرة الجماعة، فالقيادات لها مميزات مطلقة والجنود ليس لهم أي شيء، وهذا يحفز من في القواعد لإكتساب المناصب القيادية بأي طريقة، لما لها من مميزات مادية ومعنوية، فتردت العلاقة الداخلية في الجماعة والتي نتج

عنها كثير من الغيبة والنميمة والشكوك والفتور والضعف، وتحولت الجماعة الى شبه حزب سياسي غير مستقيم وغير قانوني، ولذلك أصبحنا نعيش ليس في قلب الوطن بل على رصيف الوطن معزولين عن الأحداث الكبرى فيه.

**** جماعة الإخوان بكل طاقاتها وإمكاناتها التي يعرفها الجميع يقفون للفرجة وعدم المشاركة ؟**

***** نعم لأننا نعيش الآن على رصيف الوطن بكل ما تعنيه الكلمة من معان، فالسياسات الخرقاء التي تمارسها القلة الإخوانية من بقايا التنظيم السري، الذين يقودون الجماعة الآن تسببوا في حظر جميع مشاركات الإخوان في مؤسسات الدولة المصرية، فالإخوان لا يدخلون القوات المسلحة ولا يدخلون كليات الشرطة، ولا السلك الدبلوماسي، ومحظور علينا التعيين عمداً في الجامعات إلا بشق الأنفس .. والإخوان لم يشاركوا في الأحداث الكبرى التي شهدتها مصر كعدم مشاركتهم في حرب ١٩٥٦ ولا حرب يونيو ٦٧ ولا نصر أكتوبر ١٩٧٣، فكانوا دائماً غائبين عن كافة الملاحم الوطنية التي شهدتها مصر، منذ الخمسينات وحتى الآن وهذا هو الذي يجعلني أقول اننا لا نعيش في قلب الوطن كأحداث ومشاركة، بل تحولنا الى مجرد واقفين على الرصيف للفرجة على ما يحدث من تحولات جذرية في الثقافة والاقتصاد والسياسة والمشاركة الدولية.

**** ما تعلنه خطير جدا على منهج الإخوان ومسيرتهم وانت مشارك فيه فلماذا الصمت حينها ولماذا الكلام الآن ؟**

***** مثل هذا الكلام كان يزيد علينا الضغوط، حيث ان معظم الإخوان الذين يضمهم التيار الإصلاحي، وانا واحد منهم كنا نجد حرجا شديداً في الحديث حول هذا الموضوع، لأن تربية القواعد الإخوانية نشأ عنها نوع من التقديس للإدارة العليا، وأعتبرها دائما على صواب، وأيضا صوروهم على أنهم ملائكة لا يخطئون، وبالتالي كانت توجد صعوبة بالغة في إجراء عمليات مراجعة لقرارات وتوجهات الإدارة العليا في الإخوان، مما يجعل كلا من هذا عند البعض نوعاً من

الصدمة، مع اننا نمارسه منذ خمسة عشر عاما لكن دون الإعلان عنه.. ويلومنا البعض اليوم قائلين : لماذا تصمت كل هذه المدة وتتكلم اليوم؟ أي أن السكوت والمحافظة على سرية الجماعة، وبهذا النقد أصبحنا نلام عليه ولكننا نتكلم الآن بعد ان ايقنا ان جماعة الإخوان مقبلة على مشكلة كبيرة قد لا نستطيع حلها إذا صمتنا أكثر من هذا.

**** جماعة الإخوان لا يعجبها شيء في الدولة المدنية .. فهل لديكم عقيدة بأنكم الشيء الصحيح في مصر ؟**

* هذه ليست عقيدتنا كجماعة ومجتمع، ولكنها عقيدة التنظيم السري وأربابه الذين يؤمنون بشعار إسلامية النظام وجاهلية ما عدا ذلك، هؤلاء إختطفوا الجماعة في التسعينات وحتى الآن فأدخلوا هذه الترهات في مفاهيم التربية، ومنعوا كافة الشخصيات والمطبوعات التي تحاول ان تعيد الإخوان لوضعها الطبيعي، وللأسف الشديد هناك جيل من شباب الإخوان اصبح يؤمن بهذه الأفكار وتبدوا على تصرفاته وملامحه، وظهر هذا فيما عرف بميليشيات الأزهر التي كانت رغم بساطة ما تمتلكه من إمكانيات، ولكنها كانت إشارة واضحة على نضج الثمار المرة التي زرع بذرتها أرباب التنظيم السري المنتشرون الآن في جسم الإخوان كأنتشار الخلايا السرطانية التي تدمر كيان جماعة الإخوان .

**** كقيادي في الإخوان ومهاجم سياستها وفي ذات الوقت تقول انك منحاز للجماعة ضد التنظيم السري .. كأستاذ في كلية العلوم كيف تحل هذه المعادلة؟**

* الإخوان جماعة ومجتمع وتنظيم الجماعة والمجتمع في الإخوان مرتبطان بصلات قوية إخوانية أساسها الحب في الله، أما التنظيم السري هو وسيلة لإدارة هذا المجتمع ليحقق أفضل النتائج الممكنة، فإذا أصبح التنظيم عقبة تحول بين الإخوان وما يريدون كما هو الآن، بل يوقع بين الإخوان بعضهم البعض ويشوه صورتهم في نظر البعض، ويزور الانتخابات التي تجري بينهم ويبدد الأموال التي يجمعونها لفعل الخير، ويوتر العلاقة بينهم وبين المجتمع الذي يعيشون فيه،

فليذهب هذا التنظيم الى الجحيم، وعلى الإخوان ان يكون من بينهم من يتصدى لهذا التنظيم الفاشل بالنقد وسيكون النقد لمصلحة الإخوان، وأحسب نفسي بفضل الله من بين هؤلاء الذين أحبوا الإخوان وعاشوهم في السراء والضراء وشاركوا في جمع كلمتهم والمحافظة على عقيدتهم وشرفهم، ولهذا واجهت هذا التنظيم الفاسد بوضوح وشفافية لأنني أرى ان التنظيم الذي يدير الإخوان حالياً بنى على باطل، وهو إلى فشل أكيد والأفضل ان نتخلص منه تماماً قبل ان نجد أنفسنا حصداً لاشئ.

**** كثيرة هي تصريحات المرشد العفوية التي تحدث للجماعة مشاكل فلماذا لا يتم تصحيحها؟**

* لم يتم تصحيحها لأن الإخوان حالياً في حالة حصار سياسي وإعلامي، ثم أن الادارة العليا في الإخوان معتقدة أن الحديث عنا في الصحف والاعلام سواء كان مدحاً أو ذماً هو هدف نسعي إليه، لأنهم يعتبرونه أهم اهدافهم بأن تظل الجماعة وأخبارها حية في الإعلام، أما أن تكون جماعة فاعلة أو جماعة وطنية مشاركة في السهم الوطني العام، فهم يعرفون الطريق إلى هذه المبادئ.

**** بهذا هل استطيع أن استنتج أن الإخوان صناعة إعلامية؟**

* فيها جزء كبير صناعة إعلامية، والموجود الآن هو طبل أجوف أما حقيقة أن تحدث تغييراً جذرياً في المجتمع المصري، فهذه زفة حكومية تشارك فيها الحكومة وتشجعها لكي يكون هناك باستمرار فزاعة وبديلاً مرعب ومخيف للقوي العالمية، وهذا يدفعها للتعاطف مع الحكومات الموجودة أيّاً كان شكلها، وهذا هو الوتر الذي ترقص عليه الحكومات في العالم الثالث.

**** لماذا ترفض الإخوان فكرة أن تكون داخل إطار حزب سياسي؟**

* مسألة انشاء حزب سياسي يمثل الإخوان تعتبر من الاجتهادات المشكورة للمرحوم «عمر التلمساني» وفي حياته كتب برنامج لحزب سياسي يمثل

الإخوان.. وكلف أن يكون وكيلاً للمؤسسين حسب رؤية الاستاذ «عمر التلمساني» احد شباب جيل السبعينات الدكتور «عبد المنعم أبو الفتوح» وبالفعل اصدرنا له توكيلات عديدة لإتمام التقدم بهذا الحزب وتكرر نفس الشيء مع المهندس «أبو العلا ماضي» في التسعينات وذلك بناء علي قرار واضح لمجلس شوري الإخوان المنعقد في ١٧ / ١ / ١٩٩٥ وهو القرار الذي ألزم مكتب الإرشاد بسرعة التقدم بمشروع الحزب السياسي إلي لجنة شئون الاحزاب المصرية.. لكن في كل مرة تتأزر قوة سرية كلها من أنصار التنظيم السري القديم وتعمل علي نهجه في إجهاض هذه المحاولة!!

**** وماذا ستخسر اذا اصبحت الجماعة داخل إطار من الشرعية القانونية؟**

* هذا الفريق يدرك جيداً أن أي وضع قانوني للإخوان، بما فيه من شفافية ولائحية سوف ينهي دورهم السري تماماً، ولذلك يصطنعون المبررات دائماً لعدم التقدم نحو لجنة شئون الاحزاب، ويقولون كذباً أن الحكومة لن توافق علي انشاء حزب اخواني، مع أن موقف الحكومة لا يمكن لأحد ان يتنبأ به إلا بعد التقدم بأوراق الحزب، حيث انه حدثت تغيرات سياسية وتغيرات في القوي الدولية وما شابه ذلك، ولا يمكن التوقف علي موقف الحكومة إلا بعد التقدم الحقيقي للجنة شئون الاحزاب، ولهذا فإن مشكلة إعاقة انشاء حزب سياسي للإخوان هي مشكلة داخلية أكثر منها خارجية.

**** ولكن مؤخراً صدرت اخبار عن أن جماعة الإخوان قد اعدت لها برنامج سياسي فما هي أخباره؟**

* بدأ واضحاً في البرنامج الأخير للإخوان المسلمين، مدي عمق الصراع بين أجنحة الإخوان المختلفة علي طبيعة البرنامج، وما جاء فيه من تصورات تتعلق بالمواطنة وحقوق المرأة والتصور حول وضعية الحاكم العام في الدولة، وحرية المجالس التشريعية وكذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والديمقراطية وكافة

المبادئ التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وهو الشيء الذي كشف أن المنتمين لهذه التنظيمات السرية أصبحت لهم اليد العليا في إدارة الجماعة بينما القسم الآخر الذي تعارف علي تسميته بالإصلاحيين قد همشوا ولم يعد لهم دور يذكر في القرارات العليا بشأن علاقة الجماعة بالمجتمع، واعتقد إنه لن يحدث أي تقدم في هذه المسألة إلا بإزاحة هؤلاء عن مقاعد الادارة العليا في الإخوان، وستبقي الأمور كما هي عليه طالما ظل هؤلاء في مواقعهم.

**** ماذا عن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وتأثيره في إحداث تغييرات حقيقية في السياسات الدولية؟**

* التنظيم العالمي للإخوان المسلمين متضخم إعلامياً أكثر من واقعة.. ولا شك إنه يوجد عناصر كثيرة في دول اسلامية تنتمي إلى فكرة «حسن البناء» حول ضرورة وجود تجمع اسلامي يشارك في صناعة السياسات في الوطن العربي والاسلامي، يكون موازياً للتجمعات الحزبية الاخرى، وليس مندمجاً فيها ومع قدم هذه الفكرة واتضح عدم جدواها في احداث تغير حقيقي في السياسات الدولية، فإن الكثيرين لا يزالون ماضون علي هذا الطريق بغير تفكير في إعادة مراجعته أو تقييمه، والبحث عن طريق أفضل لإحداث تغير حقيقي ينقل بلدان العالمين العربي والاسلامي إلى مصاف الدول المتقدمة، ويتشكل من هؤلاء المنتمين للفكرة ما يسمى بالتنظيم العالمي للإخوان.

**** وما دور هذا التنظيم وعمله في خدمة اهداف الجماعة؟**

* في الحقيقة لا شيء فالواقع أن الذي يجري ليس أكثر من تبادل رسائل عاطفية، وتفاهات حول ما يجري للإخوان المسلمين في هذه الدول.. والملاحظ أن هناك تراجع ملموس عن هذه الفكرة منذ أكثر من عشرين سنة، ولا أعتقد إنه لا يؤمن بهذه الفكرة اليوم سوى الإخوان المسلمين المصريين فقط، ومنهم يتكون «المكتب المسكين» الموجود في «لندن» والذي يديره احد أعضاء التنظيم السري القديم الاستاذ «ابراهيم منير» ولا يعدو أن يكون مكتب اتصالات شأن أي شركة

صغيرة تتاجر في الغلال أو الأجهزة الكهربائية، وأنا شاركت في اجتماعات التنظيم الدولي أكثر من مرة، ولم يكن الأمر أكثر من رحلة ودية تعاد فيها الذكريات القديمة ونلوك فيها ألام الواقع الذي نعانيه في بلادنا.

**** وهل دائماً المرشد المصري هو مرشد التنظيم الدولي؟**

* توجد خدعة قد لا يلاحظها الكثيرون، وهو ما يسمى بالمرشد العام للإخوان في مصر، هو المرشد للتنظيم الدولي حيث انه من المعروف أن كل دولة فيها تنظيم اخواني، وتختار لها ما يسمى «مراقب» وليس لقب مرشد إلا في مصر، فأنهم ألغوا هذا المنصب ودمجوا المنصبين في شخص واحد، وهذا الخطأ الإداري اللاتحي جعل هذا الشخص لا يقوم بأي دور لا علي المستوى الدولي ولا المحلي، فهو اصبح معلق بين الأمرين وهذا الأمر اطلق يد التنظيم السري ليتصرف في أمور الإخوان كيف يشاء، حيث لا يوجد مراقب حقيقي لاداء الإخوان في مصر..ولا يوجد من يستمع لشكواهم وينشغل بهمومهم، واصبحوا معلقين بين السماء والأرض وكل محافظة تعمل بمفردها.

نشرت في الغد ٣ نوفمبر ٢٠٠٩



الدكتور : إبراهيم البحراوي

أستاذ اللغة العبرية بجامعة عين شمس

وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني.



، ، حذر الدكتور إبراهيم البحراوي أستاذ اللغة العبرية بجامعة عين شمس وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني من الانفجار الذي قد يحولنا الي شظايا. كما حذر الحائز علي جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية من الفتنة التي ستأكل الجميع ، وباعتباره خبيرا في الصراع العربي الإسرائيلي أكد الدكتور البحراوي في حوار « أن مبادرة التطبيع مقابل عودة الحقوق حققت حلم إسرائيل ونزعت اعترافا عربيا بوجودها ، مؤكدا أن الجيل الحالي من الساسة الإسرائيليين غير مستعد الآن لدفع ثمن التطبيع ، لافتا الي أن إسرائيل تستخدم نفوذها في دول منابع النيل عقابا لمصر علي فتحها المعابر أمام الفلسطينيين. وقال الخبير في قضية الإصلاح الديمقراطي والاجتماعي .. شخوص النظام في مصر يرون أن الديمقراطية خطر علي مصر ، مطالبابا المعارضة بأن تطرح رأيها بقوة وتستمر في الحوار والضغط وأن تكون قضيتها مع الرئيس صاحب القرار وليس ترزية القوانين المحترفين ، مشيرا الي أن مصر ورثت تركيبة قديمة جدا في إهدار حقوق الإنسان، واصفا النظام الحالي بـ«المركزي الشمولي» أو كما قال: أشبه بقلعة صلاح الدين لديها مدفعية ثقيلة تكسر العظام ، ، .. وإلي الحوار..



**** رغم مرور أكثر من ٣٠ عاما علي توقيع معاهد السلام إلا أنه مازال لها معارضون بحجة التطبيع ؟**

***** بعد أن وقعت مصرا اتفاقية السلام كنت أكتب في جريدة «الأخبار» الحكومية «كيف تفكر إسرائيل» ورفعت شعار أطلقت عليه نعم لعودة سيناء ولا تطبيع دون دولة فلسطين، فربط التطبيع بتحقيق مطلب سياسي شيء مهم، والمثقفون والمجتمع المدني يؤمنون بهذا الطرح فيما عدا المجموعة «الراдикаلية» التي تري أن التطبيع سيظل مرفوضا هو والسلام معا.. والدولة تقوم بالتطبيع السياسي لأنها ملزمة به وتمارس التطبيع الاقتصادي كبيع الغاز و«الكوايز»، وأري أن جبهة الرفض قوية جدا وهي ثنائية إيجابية، لأن الدولة تقوم بما يجب أن تقوم به تجاه التطبيع، وتركت لنا حرية التحرك لنمارس ضغوطا قدر مانستطيع بإعتبارها ورقة لإحراز نتائج .

**** المملكة السعودية طرحت مبادرة للتطبيع مقابل عودة الحقوق الفلسطينية وصمتت إسرائيل والعرب لم يسحبوا المبادرة؟**

***** هذه المبادرة كانت في شدة السخاء بالنسبة لإسرائيل، لأن حلمها الأعظم كان أن تحصل علي الاعتراف من بعض الدول العربية خاصة السعودية لإقامة علاقات طبيعية إذا انسحبت من الأراضي المحتلة الي ما قبل ١٩٦٧ .

**** ولماذا تتباطأ إسرائيل ولا تقبل المبادرة التي طرحت منذ عام ٢٠٠٢؟**

***** في إسرائيل حاليا يوجد ميزان جديد للمصالح الإسرائيلية، ورأوا أن استمرارهم في احتلال الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ أهم من الحديث عن التطبيع مع العرب، وقد رأيت في الصحف الإسرائيلية إعلانات مدفوعة الأجر تروج للمبادرة العربية ومع ذلك لا تتم الاستجابة، لأن إسرائيل مالت الي اليمين بانتخابها المعسكر اليميني وهي غير مستعدة لأن تدفع لنا ثمن التطبيع، أو في ذات الوقت تتسلل وتراوغ وتناور في إقامة علاقات اقتصادية سفلية من تحت الأرض

مع بعض الأسواق العربية .

**** وما نتيجة هذا التغلغل الإسرائيلي في الهيكل الاقتصادي للدول العربية؟**

* حتي الآن لا تأثير لأنها هامشية وتتمثل في تصدير بعض السلع الإسرائيلية، وما تحصل عليه الدول العربية هزيل ولا يثير مخاوف وتحت السيطرة .

**** مصر وسوريا هددتا بعدم حضور اجتماع زعماء دول البحر المتوسط في اسبانيا اذا حضر ليرمان وزير الخارجية الإسرائيلي؟**

* هذا قرار صحيح لأن الاستسلام أمام عنصرية وعنجهية وعجرفة هذا الوزير الذي يرفض السلام، والحضور معناه أننا نوافق علي سياساته، وأطالب الرئيسين مبارك والأسد بعدم التراخي في هذا الأمر فقد تحدث ضغوط فرنسية محاولة إنقاذ هذا الاتحاد المتوسط لأنها رئيسته، وهذه رسالة للعالم بأن العرب لن يوافقوا علي هذه السياسات العنصرية الاستعمارية الصريحة الواضحة، التي تهدد حيناً بضرر مصر وحيناً بضرر سوريا.. والعالم لا يفهم غير لغة الحزم والقوة .

**** هل هذا الموقف قد يكون بداية للتوافق علي موقف عربي موحد؟**

* أرجو أن يكون ذلك لكن المؤشرات الحالية لا تنبئ بذلك، فيوجد موقف موحد بين مصر ودول الخليج ودول المغرب العربي، ولكن هناك خلاف مع سوريا باعتبار أنها علي علاقة خاصة بإيران، وفي نهاية الأمر إذا كان هذا مؤشراً علي الاقتراب والتقارب فأهلاً به .

**** ولما الخلاف وقد صرح وزير الخارجية المصري في لبنان لو أن سوريا أو لبنان تعرضتا لعدوان إسرائيلي ستقف مصر بجانبها أليست هذه مبادرة مصرية ؟**

* في الواقع هي مبادرة ايجابية من مصر، وأعتقد أن السوريين واللبنانيين استجابوا لها جيداً واستقبلوها قبولاً حسناً، ولكن المهم أن تترجم الي مواقف لأن الخلاف في وجهات النظر بين المعسكرين، فسوريا وحزب الله وحماس مع إيران، ولهم موقف يقوم علي ممارسة القوة مع السياسة لتحقيق نفس الهدف،

الذي تسعى اليه مصر مع مجموعة الدول العربية الأخرى بطريق المفاوضات فقط ولهذا يوجد فارق رئيسي في طرق التحرك .

**** وهل تسبب ميل حماس الي المعسكر الإيراني في فتور العلاقة بينها وبين مصر؟**

* إيران عندما تساند القضية الفلسطينية عبر بوابة حماس وحزب الله، فمن الطبيعي أن تتوقع إيران أن حماس وحزب الله سيقفان معها في صدامها مع الغرب في الملف النووي الإيراني، وهنا تحدث الفجوة بين حماس وبين الموقف المصري، الذي ليس لديه أي ملفات ويكرس نفسه لخدمة القضية الفلسطينية دون أن يمزجها بملفات أخرى .

**** في قضية المعابر والأنفاق حاول البعض المزايدة علي دور مصر؟**

* مسألة رفض الحصار علي غزة ليست فيها مناقشة، والذي يفرض الحصار هو إسرائيل ومشكلة مصر، أنها ليست طرفا في اتفاقية المعابر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي.. ومصر تفتح المعابر في غياب الاتحاد الأوروبي الذي لابد أن يكون موجودا في منفذ رفح، وتفعل ذلك بالتزامات الأخ الأكبر بالرغم من أن إسرائيل تعاقبنا عقابا شديدا علي ذلك في قضايا كثيرة، مثل مسألة مياه النيل وهي إحدى أدوات لي ذراع مصر.. فإسرائيل تستخدم نفوذها في دول المنبع لأن مصر ترفض أن تغلق المعابر ذهابا وإيابا مع أن الاتفاقية سقطت كل أركانها، فلم يعد هناك سلطة فلسطينية ولا مراقبون أوروبيون ولا كاميرات إسرائيلية تراقب، فمصر تقوم بدورها القومي تجاه شعب شقيق تحت الحصار .

**** وماذا عن الأنفاق؟**

* من يتصور أنه يوجد خندق أو نفق واحد يمكن حفره بين رفح المصرية والفلسطينية ليخرج منه أحد داخل البيوت المصرية دون علم الأمن المصري فهو

واهم.. فمصر كانت توافق وتفتح منافذ وهذا كان سببا للضغط الإسرائيلي على مصر، في الملفات الكثيرة التي تحاول أن تضغط بها علي مصر، وإسرائيل تعلن خوفها الدائم لأمريكا وللاتحاد الأوروبي من إدخال أسلحة للمقاومة الفلسطينية .

**** مواقف ليرمان تأتي بناء علي استراتيجية سياسية لإسرائيل ؟ أم هي مواقف لمتطرف يميني ؟**

*** « ليرمان » من حزب إسرائيل بيتنا وهو يمين اليمين، و« ليرمان » قرر أن يرث الدور بعد انفصال مجموعة « شارون » وشعاراته شديدة التطرف لأنه يرفض فكرة السلام كلية وأعلن أن وزارة الخارجية الإسرائيلية، لن يكون لها دور في مفاوضات السلام ويعمل علي تكريس التوسع الاستيطاني ومطاردة الفلسطينيين، ومحاصرة ملف السلام في الخارج فهو نوع من السياسيين الذين لم يتم ترويضهم مثل غيره .**

**** كيف يتم ترويضه ؟**

*** إذا تكلمت عن طبيعة السياسيين الإسرائيليين، ستجدهم متشددين متطرفين فمثلا «إسحاق رابين» وهو السياسي الذي بدأ متشددًا ومتطرفاً وكان له دور في حرب ١٩٦٧ كان رئيسا للأركان، فتم تطويعه لقبول فكرة السلام وفكرة إعادة الأرض، وذلك بنجاح الحروب العربية فانتصارنا في حرب ١٩٧٣ غير كثيراً في جيل الكبار من الساسة الإسرائيليين ولكن الجيل الحالي المهاجر في الثمانينيات والتسعينيات، لم يكتفوا بعد بنيران حرب عربية موجعة ولذلك هو يتعجرف من منطق الراحة، ولم يحدث له هذا التحول الذي حدث للجيل السابق فقد عرفوا يعني إيه حرب، وسيظل هذا النوع من الساسة الإسرائيليين يكسبون أرضا مادام العرب لا يستطيعون إعطاء إسرائيل درسا جديدا .**

**** ليرمان يتبجح علي العرب وعندما يصف السفير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية إسرائيل بالعدو لا تهدأ الدنيا؟**

* «أحمد أبو الغيط» وزير الخارجية لم يقل ذلك علي لسان مصر، بل قالها من منظور لبناني وهو كوزير خارجية يستحيل أن يقول ذلك ودولته مرتبطة بمعاهدة سلام فلا يستطيع أن يصف شريكه في المعاهدة بالعدو، وإلا كانت بمثابة إعلان حرب ولو قالها علي لسان مصر لكان وزيرا غافلا لكنه استخدم صيغة محددة يقول للبنانيين « لا ننقل لكم رسائل من أعدائكم».

** رغم وجود معاهدة سلام مع إسرائيل إلا أنه تم كشف عدد كبير من شبكات التجسس علي مصر أكثر من أيام الحروب؟

* السلام بين الدول لا يعني توقف النشاط المخابراتي لمعرفة جوانب القوة والضعف، وشريكك في السلام يعد ملفات جاهزة تحسباً لإنقلاب موقف السلام الي موقف حرب مرة أخرى، وإذا لم يفترض ذلك تكون الدولة نائمة، وطبعاً السلام يسمح أكثر لعناصر المخابرات بالتواجد في المجتمع الآخر في صورة أكاديمي، صحفي، رجل أعمال.. وبالتالي يسهل العمل وهذا يفسر زيادة النشاط، ولولا يقظة أجهزة الأمن المصرية في الكشف عن هذه الشبكات لما كنا عرفنا عددها .

** قيل إنه يوجد حوالي عشرين ألف حالة زواج لمصريين من إسرائيليات؟

* هناك مغالطة ولهذا أرجو أن أشرح هذه المغالطة في حوار معك .. ما أسمعه يؤلمني وواجبي أصححه.. فالشباب المصري يتزوج من فلسطينيات من عرب ٤٨ حاصلات علي الجنسية الإسرائيلية، صمدن علي الأرض ولم يغادرن أراضيهم حتي الآن، وهن رهناء الأساسي في عروبة جزء من الأرض المحتلة في ١٩٤٨، والذين يقولون هذا لديهم عبودية للشكل وليس المضمون، فهؤلاء العرب ليسوا مؤمنين بالصهيونية وليسوا جنوداً في جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولن يحاربوا العرب لأن إسرائيل تشك في ولائهم ولهذا لا يتم تجنيدهم .

**** ما الدوافع الرهيبة التي تجعل الشباب المصري يذهب للعمل في إسرائيل وهي مغتصبة للأراضي العربية؟**

* سوء إدارة الإقتصاد المصري لأننا لا نخلق فرص عمل جيدة لشبابنا وإذا حدث فالأجور ضعيفة جدا، فهناك خلل جوهري في الإقتصاد المصري وهذا يدفعهم للعمل في إسرائيل أو بإلقاء أنفسهم في البحر طلبا لهجرة غير شرعية، وهروبا من الواقع فعلى الاعتراف بالخلل وعلى المعالجة.

**** قلت خلل في الإقتصاد وعلى إصلاحه.. فهل الإصلاح الاقتصادي لا يرتبط بالإصلاح السياسي؟**

* بالتأكيد فالرأسمالية في العالم يمكن أن تنجح مع نظام ديكتاتوري!! كما حدث في كوريا فقد حققت انجازات وإندونيسيا وبدأت ماليزيا بالديكتاتورية ويمكن أن تحقق معدلات نمو كبيرة وتحقق عدالة اجتماعية مع ديكتاتور عادل ومستنير!! ومشكلة مصر هي توزيع العدالة الاجتماعية فقالوا إنهم حققوا معدل نمو ٧٪ فهل عاد هذا النمو علي الشعب؟! هل زادت المرتبات؟! لا لم يحدث لدرجة كافية توازي حجم التضخم وتساوي حجم النمو، فهنا مكمّن الخلل لأن الثمانين مليون مصري لم يستفيدوا من كعكة النمو، واستفاد من النمو ما يوازي

٢ مليون من رجال الأعمال بأقاربهم وملحقاتهم العاملين معهم.. فإما ديكتاتورية مستنيرة أو ديمقراطية يراقبها الشعب والحكومة التي لا تقوم بتوزيع الكعكة بعد تكبيرها بصورة عادلة يسقطها الشعب في الانتخابات التالية وفورا علي المجتمع المصري اختيار صورة من الاثنين.

**** إذن.. الواقع المصري لا ديكتاتورية عادلة ولا ديمقراطية يراقبها الشعب؟**

* الوضع المصري الحالي في حالة إنتقالية.. ولا نعيش ديمقراطية ولننظر ماذا حدث في تجديد العمل بقانون الطوارئ؟.. مع إني أعلم عددا ضخما من المسؤولين في الحكومة ومن أعضاء الحزب الوطني قالوا لن نستمر بقانون

الطوارئ وأن الأوان لإنهاء هذه الحالة الطارئة ولها بدائل كثيرة، ومع ذلك هناك تصميم علي تمديد القانون، رغم أننا فرغناه من بعض القواعد الإستثنائية وكان من الممكن جدا أن نلغيه، والدكتورة «فوزية عبدالستار» وهي من أقطاب الحزب الوطني قالت: لا ضرورة لتمديد قانون الطوارئ، لا لمكافحة الإرهاب ولا للمخدرات فنحن نتحدث عن الديمقراطية ونبطلها ونتحدث عن الحريات ونقيدها .

**** بعد ثلاثين عاما من ثبات الحكم واستقراره تقول إننا في فترة انتقالية؟**

* الفترة الإنتقالية التي فرضها هو النظام السياسي لأنه يري ذلك، والدكتور «احمد نظيف» وقف في مؤتمر دولي وقال: «شعب مصر غير ناضج للديمقراطية»، إذن فشخص النظام يرون أن السماح الكامل بالديمقراطية خطر علي مصر وهذه رؤيتهم .

**** وهل هم أوصياء علي الشعب المصري؟**

* هذا من وجهة نظرهم أن أفضل أسلوب لصالح الشعب المصري، بأن يبقي الوضع كما هو عليه، مع حدوث تطورات جزئية صغيرة وتدرجية وقيل مرارا وتكرارا إن الديمقراطية بجرعات مناسبة للمجتمع أفضل، وهناك مفهوم آخر للمعارضة وعليها أن تطرحه بقوة وأن تدخل في حوار مع النظام حتي تقنعه برأيها .

**** هل يقبل النظام الحوار بعدما حدث في ٦ أبريل مع المتظاهرين وتصادمه**

بهم؟

* إذا فقدت الشعوب الأمل انتهى العمل، ولا يجب أن نفقد الأمل لأن في داخل النظام من يلح علي هذه المطالب التي نطالب بها، وقد سمعتها أكثر من مرة من داخل الحزب الوطني بإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق حرية تكوين الأحزاب بالأخطار!!

**** ولكن الموافقة علي تمديد قانون الطوارئ جاءت بموافقة ٣٠٨ عضو في البرلمان؟**

* هذا يحدث نتيجة لقرارات عليا فإذا اتخذ القرار علي المستوي المركزي فعلي المستويات الأدنى الالتزام حزبياً، وقد يعتبر كلامي معك الآن خروجاً علي الالتزام الحزبي، وعلينا ألا نفقد الأمل وعلي القوي المعارضة أن تستمر في الحوار والضغط، لأن كثرة الإلحاح علي إلغاء قانون الطوارئ أدت الي إخراج أربعة تدابير إستثنائية وكان يمكن أن يجدد كصورة طبق الأصل كالتمديد الماضي، فهل هذا جاء هبة من السماء أم نتيجة للمطالبات والضغط فعلينا الاستمرار فيها.

**** قانون الإرهاب ماذا يؤخره.. هل الحكومة فشلت في صياغته وإعداده؟**

* توجد مطالبة من العناصر الإصلاحية في الحزب الوطني، وهذا ليس له توصيف كبير أو صغير، فكثير منهم من الأجيال المختلفة تصمم علي أن يصدر قانون مكافحة الإرهاب ويكون مراعياً لأكبر درجة ممكنة لضروريات الحريات العامة والحريات الشخصية والسياسية، وبالتالي هناك محاولات تجري لدراسة كل قوانين العالم الخاصة بمكافحة الإرهاب.. والتأجيل يأتي استجابة لضغوط موجودة حتي يأتي القانون في شكل ليبرالي وسياسي مقبول .

**** وهل هذا يستعصي علي ترزية القوانين؟**

* الترزية محترفون وليسوا أصحاب قرار، وهؤلاء مجموعة من الحرفيين الذين يتلقون تعليمات بكيفية تفصيل القانون من صاحب القرار.. وإذا تلقوا التعليمات بشكل صريح قصوا القانون علي الحريات « سيفعلون » أو يجعلوه حالة وسط « سيفعلون » وهكذا.. وترزية القوانين ليسوا اكتشافاً مصرياً فكل نظم العالم الثالث بها ترزية قوانين.. أو ليس الصحف بها ترزية؟! فهناك الصحفي الذي يمسك قلمه مستعداً لتلقي التعليمات اكتب حرية، يكتب، اكتب اشتراكية يكتب، وغداً إسلامية سيكتب، ففضيتنا ليست مع

هؤلاء... وحوارنا يجب أن يكون مع الرئيس صاحب القرار ومؤسسة الرئاسة، فالرئيس هو الذي قرر أن يحدث حراكا سياسيا في ٢٠٠٥ فتحركت الدنيا، مع أنه قبلها كان كل واحد يقول ممنوع الحديث عن تغيير الدستور ولكن عندما قال الرئيس: نغير فالكل عزف بالتغيير.

**** إذن نظام الحكم شديد المركزية؟**

* نعم النظام المصري مركزي شمولي، والنظام ذاته يعلم ذلك جيدا.

**** «الحوthouse» مصطلح علم نفس إسرائيلي فماذا تعني؟**

* تعني الوقاحة أو البجاجة وتستخدم لدى علماء النفس الإسرائيليين، لتوصيل حالة سلوكية ومزاجية وأحيانا أخلاقية لدى معظم أفراد المجتمع الإسرائيلي، وهذه الحالة تتميز بالصلافة وإنكار حق الآخرين، وتتميز بالجلافة في التعامل والعنف الشديد، فعند نشأة الصهيونية كان لدى المفكرين الصهاينة يقين أن الشخصية اليهودية كانت ذليلة في أوروبا، وكانت تعيش في عزلة داخل الجيتو وتتعرض لكثير من المهانة، وكانت هناك تشريعات أوروبية تجعلهم في مرتبة أدنى، وكانوا يلبسون طوقا خشبيا حول العنق لتمييزهم عند خروجهم، وهذا الطوق كان ثقيلًا وهو الذي تبلورت عنه صورة اليهودي المنحني الأحذب كما أن المفكرين الصهاينة رفضوا صورة اليهودي الذليل في أوروبا، فأرادوا أن يخلقوا مع الصهيونية يهوديا جديدا وقالوا مطلوب خلق العبري الجديد .

**** وما صفات العبري الجديد؟**

* هو الذي تتناقض صفاته مع صفات اليهودي الذليل، ولا بد أن يكون مقداما وجسورا وعدوانيا متغطرسا وهذه هي الفكرة النظرية التي أعدها ترزية قوانين الصهيونية، ففصلوا وقصوا الشخصية اليهودية الجديدة، وبدأوا يربون أطفالهم على العدوانية وعلى احتقار العرب وعلى نفي حق الآخرين وهذه السمات

لم تتوقف علي معاملة العرب فقط بل أنها أيضا موجودة لدي الإسرائيليين أنفسهم .

**** كيف تحصل مصر علي حقوق الأسري الذين قتلهم إسرائيل في ١٩٦٧ ؟**

* هذه القضية تمس جرحا عميقا في حياة الشخصية المصرية، فهؤلاء الأسري قتلوا بمنتهي القسوة والوحشية ولا يجب علي الأمة أن تغفل أو تنام مع مرور الزمن علي حقوقها التاريخية، فهذه جريمة حرب لا تسقط بالتقادم وعلينا أن نصون وجدان وحقوق هذه الأمة وأن نحميها، ولا نमितها بطلب المساندة والمساعدة من منظمات حقوق الإنسان الأوروبية، لأنها أكثر حرية ونقاء وليبرالية وأكثر استعدادا للمساعدة أكثر من منظمات المجتمع الإسرائيلي، وبمشاركة منظمات حقوق الإنسان المصرية حتي نحصل علي حقوق أسرانا الذين قتلهم إسرائيل غدرا وخسة في حرب ١٩٦٧ .

**** إلي أي مدى تحترم حقوق الإنسان وحرية في مصر؟**

* مصر ورثت تركيبة قديمة جدا في إهدار حقوق الإنسان وحرية، ولقد قام «محمد علي» بعملية التنمية والتحديث التي لا ينكرها أحد، فهو صاحب النهضة الحديثة ولكنها قامت علي حساب إهدار حقوق الإنسان، حيث أجبر الفلاحين علي العمل بالسخرة في جميع مشروعاته وبالحد الأدنى من الطعام، وفي عصر «إسماعيل» تم حفر القناة أيضا بالسخرة، ومنذ العصر الفرعوني أيضا تم بناء الأهرامات بالسخرة، و«صلاح الدين الأيوبي» عندما نجح في طرد الصليبيين تم علي حساب سخرة المصريين وعلي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد أمم كل شيء لمصلحة المعركة فهذه تركيبة قديمة وموروثة.. وفي العصر الحديث «عبدالناصر» عندما أراد تحقيق عدالة اجتماعية كانت علي حساب حريات الإنسان فإهدار حقوق الإنسان في مصر مستمر مع كل أشكال النظم الحاكمة، والدكتور «طه حسين» قال: «المصريون لا يتداولون السلطة وإنما يتداولون الفساد والاستبداد».. ويقولون إن المصريين لا يفهمون الديمقراطية علي وجهها الصحيح ولكنهم يفهمونها علي أنها إقطاع

شخصي حتي ولو انتخبوا الفرد انتخاباً حراً فهو يتم انتخابه (ليركب الشعب)!! فهي تركيبة عقلية ثقافية في حاجة الي تفكيك .

**** وكيف يتم تفكيك ثقافة الاستبداد؟**

* بإحداث نهضة في التعليم وإحداث ديمقراطية التعليم الجامعي، لأن الجامعة هي قاطرة الأمة وعقلها، ولا شيء غيرها فالجامعة هي بوتقة البحث العلمي الذي يمكننا من إنتاج طعامنا وسلاحنا وملابسنا وكل احتياجاتنا، وهي المنارة التي تستطيع تحويل القوي البشرية الضعيفة غير القادرة علي المنافسة في السوق المحلية ولا العالمية الي قدرات عليا تحمل هذا المجتمع الي آفاق مختلفة، وهي القادرة علي خلق الوعي بالديمقراطية الحقيقية وإفراز خط سياسي صحيح فهي أم الرئيس والصحفي والقاضي وكل مقومات التقدم .

**** وما مقومات البيئة الصالحة للعمل الأكاديمي؟**

* هي العمل بالمعايير الدولية التي تتحدث عن مرافق بكفاءة معينة ومعامل وأستاذ بمرتب محترم وعندما يفكر الأكاديمي لاسلطان عليه، لا من الدولة ولا من السياسيين ولا من رجال الدين ولا الجماعات المتطرفة، وضمن هذه الحريات يأتي العمل السياسي والتفكير السياسي والتفكير العلمي، مع كسر كل المحظورات فلو تم الاستنساخ في الشرق كان سيتعرض لقهر السلفيين، فأكفل الحريات الأكاديمية تجد حريات سياسية، فالمفترض أن الأستاذ الجامعي يكون لكل ٢٥ طالبا وفي مصر الأستاذ لكل ألف طالب .

**** هل من الممكن أن تتوفر البيئة الصالحة للعمل الأكاديمي والأمن يسيطر علي الجامعات؟**

* الأمن يسيطر علي كل شيء في مصر، لأن النظام مركزي وأشبه بقلعة صلاح الدين الأيوبي في ربوة عالية تطل علي كل شيء، ولديها مدفعية ثقيلة جدا تستطيع كسر عظام أي أحد وفي أي مكان، ولديها وسائل رصد بعيدة المدى ورجالها

منتشرون في كل مكان تملك أذرع سياسية واقتصادية وإعلامية، فلماذا تخصص الجامعة فقط فهذا نظام عندما يتم تفكيكه داخل الجامعة ستتغير مصر للأفضل .

**** في ظل هذه الإرهابات مصر الي أين؟**

* مصر في مرحلة انتقالية ستتوجه بالضرورة نحو مزيد من الحرية وسيراجع الفكر المحافظ الذي أعتقد الوحيد الذي يمتلك الحقيقة ولكن المهم السرعة التي ستتحرك بها .

**** ظاهرة تحذر منها وتخشاها؟**

* النرجسية والإعجاب بالذات فالكل مستمتع بمزاجه وبمصالحه، وتوجد حالة بخل شديدة في المجتمع المصري ولا تنفك إلا في شهر رمضان لشراء صك الغفران، والفقراء أصبحوا لا يحركون أحدا في المجتمع فنحن في حالة يرثي لها فالكل يعبئ لنفسه من خيرات الوطن .

**** ألا تخشي من الانفجار؟**

* أخشاه ولا أتمناه لأن مصر مليئة بالمشاكل وإذا حدث الانفجار سيحولنا الي شظايا، وأي مخلص لنفسه ولأسرته ولوطنه ولأمنه الإنساني أن يفكر دائما في الإصلاح والتغيير بالحوار الأمن السلمي لأن الفتنة ستأكل الجميع وتفتح الأبواب لكل الجهات الداخلية والخارجية .. ونتمني أن تستجيب الإدارة السياسية العليا للحوار لأن فيه مصلحة الجميع .

نشرت في الوفد ٢٠ مايو ٢٠١٠



لواء أ. ح فؤاد نمار

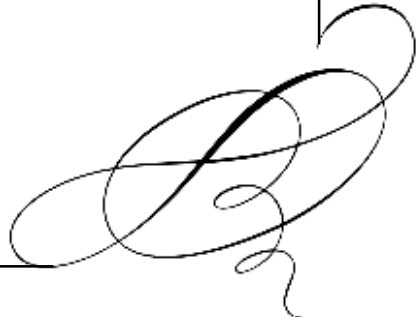
رئيس المخابرات الحربية والاستطلاع خلال حرب أكتوبر

ورئيس المخابرات العامة الأسبق

محافظ سيناء ومرسي مطروح.



، ، لواء أ . ح فؤاد نصار رئيس المخابرات الحربية والاستطلاع خلال حرب أكتوبر ورئيس المخابرات العامة الأسبق والذي شغل منصب المحافظ في محافظة سيناء ومرسي مطروح أكد أن المشاكل أصبحت كثيرة ومتعددة وأن الدولة لا تستطيع فعل شيء .. وعلي الشعب المصري أن يقول رأيه ويتمسك به بل يضحى بنفسه في سبيل ذلك وأن الحكومة تعمل ألف حساب لغضبة الشعب وتقيم وزنا له .. وأن المجتمع المصري أصبح به تفاوت بين طبقاته حيث به غني فاحش ويوجد من لا يجد قوت يومه بسبب الفقر والبطالة والتعليم المهمل ، فأصبح الشعب بائساً وبدون أمل ولا مستقبل وهذا ما يحذر منه .. مؤكداً أن البدو لهم دين في رقبة مصر حيث لهم أفضال علي نصر أكتوبر ، وذلك بتعاونهم مع المخابرات الحربية فجعلوا سيناء كتاباً مفتوحاً وأن البدو والأقباط والنوبة ملفات ساخنة ولها خطورة علي الأمن القومي ، ، والى نص الحوار.....



**** تعيش مصر حالة صخب وجدل سياسي وإعلامي حول مستقبلها السياسي .. كيف تراه؟**

* أرى حركة تحتاج الي إجراءات لتغيير الأسلوب كما حدث معنا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعدما أخذنا دروساً، فقد كان يوجد قيادات وأفراد وقوانين في يونية ٦٧ وتمت هزيمتنا فحدث تغيير في القيادات وفي الأسلوب المغاير تماماً لما كان عليه، فإنتصرنا ويجب أن نأخذ درساً وعبرة من هذا .. ونرى الأخطاء الموجودة ونغيرها سواء كانت أفراداً أو في اسلوب الإدارة أو أي شيء.

**** وفيما تتمثل الأخطاء والدروس؟**

* تتمثل في عدم وجود مثل عليا وقيادات علي قدر من المسؤولية لتطبيقها كما حدث في نصر أكتوبر، فالقيادات التي كانت موجودة وفشلت تم إبعادها وتم اختيار قيادات أخرى جديدة لديها إلتناء ووطنية وجدية فحققت النصر بذات الجيش وأفراده وإمكاناته وهذا ما نحتاجه الآن، وجود مثل عليا وقيادات تعمل علي تطبيقها.

**** إذن تطالب بإبعاد القيادات الموجودة حالياً؟**

* لا أقول القيادات الموجودة بالكامل، ولكني أقول من لا يستحق أن يكون في منصبه فعليه الرحيل والمجيء بغيره، بحيث يكون له رؤية وهدف وغرض، والأهم أن يتابع الشعب ما يتم من إحلال وتجديد في القيادات التي سيتم إبعادها والتي سيتم اختيارها.

**** هل المناخ السياسي الموجود يسمح بهذا التغيير؟**

* نعم يسمح لأن المناخ السياسي الحالي أفضل مما كان عليه في ١٩٥٢ وحدث تغيير للأفضل فلماذا لا نستغله ونكمل عليه ونستمر في الإصلاح .

**** ماذا عن ظهور الملفات الساخنة، للأقباط والبدو والنوبيين.. في هذا التوقيت؟**

* هذه الملفات لم تظهر فجأة، ولكنه مخطط لها ومقصودة ومستهدفة من الخارج وليست مستهدفة محليا أو داخليا، وإلا لماذا نتحدث الآن عن المسلم والمسيحي في هذه الفترة وزادت حدتها في الإعلام، طول عمر المسيحي والمسلم في مصر ولم تكن هذه النعمة موجودة، لكن الخارج يستغل الإعلام للحديث في هذا الشأن، ولدينا نماذج مشرفة من الاخوة المسيحيين في طول مصر وعرضها .. وسأستشهد بالبطل «فؤاد عزيز غالي» فهذا نموذج بمفرده، وفي كل حروبنا لم يكن العدو يفرق بين المسلم والمسيحي ليقنتله وفي الحروب لم يقصر أي من الجنود ولم نقل المسلم انتصر أو المسيحي انتصر في أكتوبر، لأن مصر هي التي إنتصرت.

** وبماذا تنصح في هذا الشأن؟

* أنصح بالتوقف عن الكلام عن المسلم والمسيحي في وسائل الإعلام، لأنها ستصبح نعمة في الأجيال الجديدة، وهنا الخطورة فلا بد من التوقف عن إثارة هذه المشاكل الطائفية في الإعلام ونترك القانون يأخذ مجراه، فداخليا نحن علي خطأ ونزيد الأمور تعقيدا.

** لك تجارب عديدة مع البدو خلال رئاستكم ل سلاح المخابرات الحربية والإستطلاع وأيضا عندما كنت محافظا لسيناء ففما تتمثل مشاكلهم؟

* أولا : البدو لهم دين في رقبة مصر لأنهم في ١٩٧٣ قاموا ببطولات عظيمة ولهم أفضال علي النصر في أكتوبر وهذا لا يحتاج مزايدات، وعندما توليت منصبى كمحافظ سيناء شعرت بأن لهم حقوقا علينا واجبات نقدمها لهم . فقمنا بعمل خطط للتنمية والتعمير ولم يتم منها شيء إلا بعض الأشياء، ولكن خطط التنمية والتعمير لم تكتمل ولهذا لم يحصل بدو سيناء علي حقوقهم، وعند التعامل مع مشاكل البدو فلا بد أن نتعرف علي عاداتهم وتقاليدهم ونستمع اليهم حتي يكون التعامل معهم مثمراً وبناء .

** وأيضا تعاملت مع بدو مرسى مطروح وعقدت اتفاقية معهم فماذا عنها؟

* فور توليتي منصب المحافظ في مرسى مطروح وجدت الرئيس «القذافي»

فارد ذراعه علي آخره مع بدو مطروح وكان مانحهم بطاقة (ص.ش) صحراء شرقية ليدخلوا الي ليبيا ويخرجوا منها كيفما شاءوا وقتما شاءوا»، فاجتمعت مع رؤساء القبائل وأبرمت معهم اتفاقية لتحديد الحقوق والواجبات التي لهم وعليهم .. وقلت : من قصر في هذه الاتفاقية يعاقب عرفيا، وأخبرته رسميا ولهذا نجحت في التعامل معهم لأنني فهمت عاداتهم وتقاليدهم.

**** أهم الحقوق التي علي الوطن تجاه البدو؟**

* تلخص في التعليم والارتقاء بهم وتوفير فرص عمل لأبنائهم والاهتمام بهم ورعايتهم وإذا تم ذلك، فسوف نستفيد استفادة كاملة من سيناء، لأنها كنز كبير لم يكتشف حتي الآن .

**** ما مدي التعاون الذي كان بين البدو والمخابرات الحربية أثناء حرب أكتوبر؟**

* المخابرات الحربية أنشأت منظمة سيناء ومنحت أحد أبناء سيناء رتبة عقيد وعينته رئيسا للمنظمة اسمه « اليماني » لأنه يعرف سيناء وقبائلها ودروبها وأفراد القبائل، وبواسطة هذا الرجل استفدنا من أبناء سيناء، وجعلوا سيناء لنا كتابا مفتوحا، وأصبح الأفراد رادارات بشرية ملأت سيناء بالكامل .. و«موشي ديان» قال : المصريون ملأوا سيناء بالرادارات البشرية ذات العقول تري وتحلل وتستنتج، وكانت أفضل من راداراتنا الصماء، فكان تعاون أبناء سيناء مع المخابرات الحربية تعاوننا بطوليا ومشرفا.

**** الملف النووي لماذا تأخر حله كثيرا؟**

* النوويون حدث لهم تهجير عند بناء السد العالي ولم يحصلوا علي حقوقهم بالكامل، ولهم مطالب وسبب التأخير دخول مصر في أزمات وحروب عقب بناء السد، فأصبحت مشاكل الدولة كثيرة ووجدت أسبقيات في التنفيذ، وهذه ملفات لها خطورة علي الأمن القومي لكن وجدت بعد ذلك ملفات الإرهاب

والاختلافات الدينية والحالة الاقتصادية والاجتماعية بالطبع تؤثر في الشباب وتجعله بدون ولاء ولا إلتواء .

**** كرجل مخبرات بماذا تفسر وجود مصريين يتنازلوا عن جنسيتهم المصرية؟**

*** الحالة التي تعيشها مصر ووضع الشباب وسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية، بالطبع تؤثر في الشباب وتجعله بدون ولاء ولا إلتواء طبعاً .. والمصري لم يكن يقهر قبل ذلك كما يحدث له الآن فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيئة جداً بالنسبة لـ ٨٠٪ من طبقات المجتمع لأنه لا يحصل علي حقوقه، فكثير من الشباب ليس لديه أمل ولا مستقبل ولا حياة ولا يملك شيئاً فيفقد هويته وانتماءه وولاءه، ومنهم من يخرج للبحر أملاً في هجرة غير شرعية قد يموت بسببها ولا يحققها .. أو يتنازل عن جنسيته في سبيل فرصة تكون أفضل بالنسبة إليه.**

**** الرقابة الدولية علي الانتخابات هل تنتقص من السيادة الوطنية؟**

*** نعم تنتقص من السيادة وقبول الرقابة معناه أننا لا نراقب أنفسنا وأمريكا وانجلترا لا توافقان علي رقابتهما دولياً .. ولا بد أن يكون لدينا رقابة داخلية وتوجد قوانين لا تفعل، مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية وطالما لا تفعل وتم تزوير الانتخابات فنستحق من يحكمنا، وكل انسان في مصر يستحق من يحكمه وطالما نقبل ذلك فلن نتغير وسنظل في السلبية واللامبالاة مما جعل التزوير قائماً، مع ان الشعب المصري لا بد وأن يحصل علي حقوقه، ولكنه لا يعرف حقوقه ولا يعمل شيئاً للحصول عليها.**

**** وماذا يفعل الشعب حتي يحصل علي حقوقه؟**

*** يعني إيه الشعب لا يعرف أن يحصل علي حقوقه، فالشعب هو الذي يختار ويقول : نعم أو لا، سواء للتزوير أو لعدم التزوير فمن الذي يبيع صوته في الانتخابات؟! فالشعب طالما يقبل ذلك ولا يشعر بنفسه وقيمه فيستحق من**

يحكمه في كل المناصب .

**** ارتفاع الأسعار لا يؤثر علي الأمن القومي ؟**

* لا بل يؤثر علي الأمن القومي وبشدة والدولة تتحرك فيما تستطيع أن تفعله، ولكن أصبحت المشاكل كبيرة والأسباب أيضا فأصبحت الدولة لا تستطيع أن تفعل شيئا .

**** الحكومة لا تستطيع فعل شيء أم انها لم تعد تقيم وزناً لغضبة الشعب ؟**

* لا.. الحكومة تعمل ألف حساب لغضبة الشعب وتقيم له وزنا، ولكن العيب ليس في الحكومة ولكنه في الشعب الذي يستحق من يحكمه!.

**** لماذا كررت أن الشعب يستحق من يحكمه أكثر من مرة .. فماذا تطلب منه؟**

* أطلب من الشعب أن يقول رأيه ويتمسك به، بل وأن يضحي بنفسه في سبيل هذا الرأي حتى يجد من يستمع اليه ويحقق ما يطلبه .

**** هذه مواجهة قد تؤدي الي حرب شوارع بين الأمن والشعب أو حرب أهلية؟**

* لا.. لن تحدث حرب أهلية في مصر طالما لا توجد انقسامات بين الشعب، ولن تحدث حرب شوارع بين الأمن والشعب اذا تمسك الشعب برأيه ودافع عنه وطالب بحقوقه لأن الأمن هم ناس مصريون من شعب مصر .

**** بطالة، فقر، فساد قنابل تنتظر الانفجار والفوضى في أي لحظة؟**

* بالفعل هذه قنابل قابلة للانفجار اذا لم يتم القضاء علي تلك المشاكل لكن هل ستحدث فوضى أم لا، هذا يكون حسب ما يراه القائمون علي هذا الانفجار إذا حدث، فهل سيريدون اصلاحا وتعديلا أم يريدون فوضى أم أن يحكمون فهذا هو الفارق .

**** في ظل هذه الصورة مصر رايحة علي فين؟**

* مصر في حالة تقدم من الناحية السياسية ولكنه تقدم بطيء ومع هذا فهو أفضل من قبل ذلك لكن اجتماعيا واقتصاديا نحتاج لتغيرات كبيرة جدا .

**** كيف تري دور مصر الاقليمي؟**

* مصر لم تفقد دورها الاقليمي ولكنه تم إضعاف هذا الدور وهذا الضعف نتيجة سياسات خارجية أثرت علي إضعاف الدور، وهذه نية مبيتة حتي تفقد مصر دورها ومركزها الإقليمي، وإسرائيل تعمل علي ذلك بتأثيرها علي المجتمع الأمريكي .. خاصة فترة حكم «بوش» الابن، فما فعلته إسرائيل وأمريكا ضد هذه المنطقة كلها سواء في العراق أو أفغانستان وباكستان والخلافات الأمريكية المصرية كانت بسبب اعتراضها علي تلك السياسة، ومن هنا حدث تفريق للعرب وكل دولة أصبحت تنظر لمصالحها منفردة وأصبحوا يضحون بأي شيء في سبيلها، وأصبحت المصالح العربية المنفردة مع أمريكا وإسرائيل في مراحل متقدمة ولها أولويات عن المصالح العربية، لأنها لن تعطيهما ما يحصلون عليه من أمريكا وإسرائيل !!.

**** ما دور مصر في الملف السوداني؟**

* لا توجد سيطر مصرية علي الملف السوداني حاليا، والسيطرة أصبحت دولية أو أمريكية وتوجد أياد خفية تلعب لصالح الانفصال في السودان، خاصة الولايات المتحدة علي أساس أن هذا الانفصال لو حدث فهو بداية لتغيير السياسة العربية بالكامل وإضعاف للدول العربية .

**** إنتهت قمة «سرت» وقبلها كثير من القمم العربية دون تحقيق آمال**

وطموحات الشعوب العربية؟

* وجود هذه القمم العربية أفضل من عدم وجودها وهي بالفعل قمم غير مؤثرة في الأحداث ولكنها تثبت أننا كعرب مازلنا موجودين وقد يأتي عصراً من العصور وتكون هذه القمم فاعلة وتستطيع حينها أن تغير الأمور وتؤثر في

الأحداث بما يحقق آمال وطموحات شعوبنا العربية.

**** إذن القضية الفلسطينية ستنتظر ذلك العصر؟**

*** مشكلة الفلسطينيين في عدم اتحادهم هم أولاً، بدلاً من انقسامهم وإذا لم يتحدوا فلن يحصلوا على شيء ولا يستطيع أحد أن يساعدهم مع أن مصر هي الدولة الوحيدة المؤثرة والرئيسة في الملف الفلسطيني ولكن توجد دول خارجية أصبحت تؤثر في الوضع الفلسطيني خاصة إيران بمساندتها لـ «حماس» .**

**** العلاقات الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية متوترة فهل من الممكن أن توجه ضربة عسكرية لإيران؟**

*** في الوقت الحالي أستبعد توجيه ضربة عسكرية لإيران فأمريكا محتارة في أفغانستان وباكستان فكيف ستضرب إيران، ولو أن إسرائيل وجهت ضربة جوية للمنشآت الإيرانية فعلي الفور ستضرب إيران إسرائيل بحرب شاملة وإذا تم ضرب إيران سيقف معها العرب جميعاً على المستوى الشعبي والمستوي الرسمي لأنه دائماً ما توجد أسبقيات لأمن المنطقة وضرب إيران يهدد أمن وإستقرار المنطقة.**

**** ماذا يقلق اللواء فؤاد نصار كرجل مخابرات يدرس معطيات الأحداث ويحللها ويتوقع النتائج؟**

*** يقلقني الفقر والبطالة واللامبالاة والسلبية والشعب يائس وليس لديه أمل في المستقبل، والفساد استشري والتعليم مهممل والمجتمع أصبح عبارة عن طبقات متفاوتة تتمثل في غني فاحش وبين من لا يجد قوت يومه، وهذا مقلق وخطير جد وليس لديه أمل في المستقبل.**

**** خلال الإعداد لمعركة أكتوبر كيف اكتشفت الاختراق الإسرائيلي للمحادثات العسكرية المصرية؟**

*** هذا تم قبل أن أتولي قيادة المخابرات الحربية بعد تولي المشير «أحمد**

إسماعيل» وزارة الحربية قاموا بحل القيادة الشرقية وأنا كنت فيها فذهبت الي «أحمد إسماعيل» وأعطاني خطابا مكتوبا باللغة الروسية وأنا أتقنها يؤكد أن جميع مكالماتنا وخططنا موجودة لدى إسرائيل وطلب مني إنشاء إدارة تحافظ علي سرية المكالمات والتخطيط وسألني ماذا نسميها فقلت : الأمن والسيطرة.

فوافق وقال : تول قيادتها فطلبت منه ألا يعمل معي ضابط ليس من اختياري فوافق وتوليت رئاستها من ١٩٧٠ الي ١٩٧٢ وهذه الإدارة صنعت أشياء للحفاظ علي التخطيط والمحادثات فكل المحادثات العسكرية كانت مرصودة فأحضرت جهازا من ألمانيا واكتشفت أن إسرائيل تضع جهازا علي الكابل الرئيسي وترصد مكالماتنا كلها فأحضرت أجهزة مشفرة وبها سرية المحادثات ونجحنا في ذلك وكانت من أسباب اختيار «أحمد إسماعيل» لي لتولية قيادة المخابرات الحربية والاستطلاع والإعداد لحرب أكتوبر.

**** وكيف حددتم نقاط الضعف والقوة في الجيش الإسرائيلي؟**

* عندما تم توليتي للمخابرات الحربية والاستطلاع طلبت ٣ شهور مهلة لأدرس كل شيء خاص عن إسرائيل دراسة كاملة فوجدتها متفوقة علينا في كل شيء ولم أجد شيئا نعمل عليه غير شيئين : المفاجأة والعنصر البشري، وبنيت خطتي علي هذين العاملين، تنمية العنصر البشري بتدريبه واستغلاله والمفاجأة لأن الجيش الإسرائيلي كان متفوقا علينا في كل شيء فأخبرت الرئيس «السادات» بذلك بأن نقطة ضعف الجيش الإسرائيلي أن جيشه صغير ويصدر له استدعاء خلال ٤٨ ساعة ويجمع إسرائيل كلها ليصبح جيشا كبيرا وإذا استطعنا أن نضرب الجيش الصغير قبل استدعاء الباقي سننتصر في المعركة وإذا لم نستطع وتمت التعبئة فلن نتصر وكان علينا أن نفاجئ إسرائيل وأمريكا بخطة الخداع .

**** فيما كانت تركز خطة الخداع العسكري؟**

* عندما قررنا خوض المعركة كانت إسرائيل انتهت من بناء خط بارليف والقادة العسكريون في العالم قالوا عنه : خط بارليف يحتاج قنبلة ذرية حتي يتم

نسفه ونحن ليس لدينا قبلة ذرية و«موشي دايان» وقف فوق خط بارليف فور بنائه وقال : لقد بنينا مقبرة الجيش المصري ولكنه كان مقبرة له ولجيشه، والدولة كلها اشتركت في خطة الخداع الاستراتيجية ولكننا داخل القوات المسلحة أخذنا الدرس من روسيا عندما هاجمت تشيكوسلوفاكيا وقامت بمناورة عسكرية ثم هجمت عليها من خلال المناورة ونحن فعلنا ذلك كل عام كنا نقوم بمناورة ثم هاجمنا منها في آخر مناورة.

**** الرئيس السادات كان له خط مخبراتي آخر .. هل أشرك أشرف مروان في خطة الخداع؟**

***** «أشرف مروان» كان يكلف من الرئيس «السادات» بعمليات مباشرة لا يستطيع أن يكلف بها المخابرات الحربية مثلاً كان يحتاج نقوداً من الدول العربية فكان يرسل «أشرف مروان» لذلك وعندما طلبنا مضخات المياه من ألمانيا لفتح الثغرات كنا في احتياج إلى ٢٥٠ ألف دولار فحصلنا عليها من الدول العربية وكان «السادات» يكلفه بأشياء لكي يتصل بإسرائيل ليعرفها الرئيس «السادات» ويوصلها لهم في خطة الخداع وكان علينا بل من واجبنا أن نعرف ما يتم فعله وعرفنا فلم نكن نستطيع أن نسأل الرئيس «السادات» عما يفعله .

**** معني هذا أنكم قمتم بعمليات مخبراتية علي الرئيس السادات وهو رئيس الجمهورية؟**

***** نعم وعلي أي شخص في الدولة وليس علي الرئيس «السادات» فقط لنعرف ماذا يحدث؟ وهذا عملنا أن نجمع المعلومات ونمنع الغير من الحصول علي المعلومات والمخابرات هي الجهة الوحيدة التي لا ينتهي عملها لا في السلم ولا في الحرب.

**** وهل تأكدتم من التدخل الأمريكي في المعركة حتي يقبل الرئيس السادات وقف إطلاق النار ويقول لا أستطيع محاربة أمريكا؟**

* نعم تأكدنا أثناء الحرب وجدنا كتاب الصواريخ المضادة للطائرات لدينا فجأة تنفجر الكابينة الرئيسية فسألني الرئيس «السادات» عما يحدث؟ فقلت : لا أعرف ولكنني سأعرف وكان لدينا في المخابرات الحربية ضابط في المخابرات ويعمل في البحوث العسكرية وكان يعلم كل شيء عن العسكرية في العالم وطلبته وشرحت له ما يحدث من انفجارات الكبائن.

فقال : هذا نتيجة لشيء واحد وهو أن الولايات المتحدة لديها صواريخ تضرب علي الرادار وتنطلق علي الإشعاع الراداري وهذا الصاروخ لم يستخدم حتي الآن (حينها) في الولايات المتحدة .. ولا يمكن لإسرائيل أن تستخدمه بمفردها، فالذي قام به هو أمريكا طالما لم يكن قد استخدم فقال الرئيس «السادات» لا أستطيع محاربة أمريكا وقبل وقف إطلاق النيران .

** البعض هاجم الرئيس السادات لعدم استمراره في المعركة ولقبوله وقف إطلاق النار وعقده لاتفاقية السلام بحجة سيئاء منزوعة السلاح؟

* أولا.. يوجد جزء منزوع السلاح في سيئاء وأيضا جزء آخر منزوع السلاح في إسرائيل ثم أن اتفاقية السلام ليست تطيعا بين الشعب المصري والشعب الإسرائيلي فهي مجرد اتفاقية سلام بين الدولتين لإعادة سيئاء الي مصر وعدم نشوب حرب بينهما ولا تجبر أحدا علي التطبيع .

** كيف تري الرئيس السادات صاحب قرار الحرب؟

* الرئيس «السادات» كان رجلا مغامرا ولديه نظرة وطنية وحقق أهدافه ونفذ ما يريد، وله تاريخ وطني فقد سجن ودخل في تنظيمات وقضي علي مراكز القوي ولولا قضاؤه عليهم ما كان دخل الحرب لأنهم كانوا لا يريدون !!.. ثم إن القرار الذي اتخذه كان صعبا جدا بدخول الحرب لأن إسرائيل كانت متفوقة في كل شيء ولكن الرئيس «السادات» قام بمجهود كبير في التجهيز للحرب والذي قام بتلك الحرب هم أبناء مصر والنتيجة إننا نعيش في سلام حتى الآن .

نشرت في الوفد ١ نوفمبر ٢٠١٠



الدكتور: جمال زهران

أستاذ العلوم السياسية

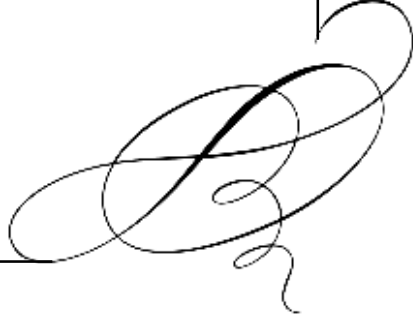
وعضو مجلس الشعب.



، ، أكد د. جمال زهران أستاذ العلوم السياسية، وعضو مجلس الشعب أنه بذل جهدا كبيرا لكشف عورة الحكومة وفضح سلوكها وإستبدادها تجاه بعض الأمور والقضايا الحيوية، لأن المسؤولين يعلمون جيداً أنهم فوق المساءلة ففرطوا في المال العام، وفي شرف الدولة .. ولهذا طالب بمحاكمة المسؤولين عن تزوير الانتخابات وفساد الحياة السياسية وبتحويل الحكومة بالكامل إلي النائب العام، لأنها أجمرت في حق الشعب..

ووصفها بحكومة السفه والبذخ، حيث أضاعت تريليون جنيه علي الدولة.. وحذر من غرق مصر في بحيرة من الدماء قد يذهب فيها آلاف الضحايا إذا وقف الشعب ضد مزوري الإنتخابات وإرادة الشعب .. بعد ان أصبح أكبر ثلاثة رجال أعمال يتحكموا في موازنة مصر كلها في حماية أغلبية ميكانيكية تضفي الشرعية على برلمان تتحكم فيه حكومة الحزب الوطني ، ، ..

والى نص الحوار ...



**** تقدمت مؤخرًا بقانون لمحاكمة الوزراء ورئيس الجمهورية .. كيف وأنت تعلم أن الأغلبية ستقاوم هذا القانون؟**

* قدمته لأنني أمارس عملي البرلماني، وأعرف أنه ليس بالضرورة أن يتم الموافقة عليه لأنه ضد الأغلبية ولكنني أبذل الجهد، لكشف عورات الحكومة، وفضح سلوكها واستبدادها، وهذا القانون اسمه « اتهم ومحاكمة القيادات التنفيذية العليا في الدولة » ويشمل تمكين الاتهام ابتداءً من نائب الوزير، والوزير ونائب رئيس الوزراء فرئيس الوزراء، ونائب رئيس الجمهورية فرئيس الجمهورية، وقد أحضرت هذا القانون من دولة اليمن وأعدت صياغته بما يتفق مع القوانين المصرية، حيث يعمل به في اليمن منذ ١٩٩٦، ونحن نضيف شيء من القداسة على منصب الرئيس أو شخصه، مع ان الدستور ذاته ينص على محاكمته عند الخيانة العظمى إذا فرط في الأرض أو سلم في حرب، أو عند التفريط في موارد الدولة، وعند الرشوة أو الإختلاس أو عند تزوير إرادة الشعب.. ولكن لا يوجد قانون لتنظيم المحاكمة، إذن يوجد فراغ تشريعي وأنا أحاول أن أسد الفراغ ولا نريد محاكمة رئيس الجمهورية طالما أنه رجل صالح، لكن لا نستبعد وجود قانون ينظم محاكمته في حالة خروجه علي الدستور.

**** القانون العام ألا يكفي لمعاقبة المسئول إذا تمت إدانته؟**

* أنا قدمت هذا المشروع لسد الفراغ التشريعي والدستوري، وملاحقة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، فلا بد من محاكمة المسئولين في مصر عن عدم نزاهة العملية الانتخابية وفسادها وتزويرها، وقد لفت نظر الرأي العام لأهمية وجود هذا القانون، لأن قانون العقوبات العام لا يكفي لأنه لم يحاكم وزيرًا ارتكب جرائم أثناء وجوده في الوزارة، وكل من تم محاكمته بعد أن ترك المنصب الوزاري مثل الدكتور «محمد إبراهيم سليمان» وزير الإسكان السابق مع أنه كرم فور خروجه من الوزارة بحصوله علي وسام الجمهورية، وكثيرون غيره كرموا، مع أنهم غارقون في الفساد .. إذن لابد من محاكمتهم وقت إدانتهم وهم يتولون

المسئولية وليس بعد خروجهم من مناصبهم، وهذا القانون يكرس فكرة الردع، فالمسؤولون بالدولة يرتدعوا ويهتمون أكثر ويحرصون علي المال العام في وجود مثل هذا القانون، ولكنهم الآن لا يهتمون واتسموا بالبلادة السياسية، لأنهم يعرفون جيداً أنهم فوق الحساب!! ففرطوا في المال العام وفي شرف الدولة، وباعوا شركات القطاع العام بأبخس الأثمان، ولم يحاسبهم أحد، وإلا فمن حاسب الدكتور «عاطف عبيد» أو «محمود محيي الدين» وزير الاستثمار علي صفقة بيع «عمر أفندي» وهناك رموز في الدولة لا بد من محاسبتها .. فمثلاً الوزير السابق «مختار خطاب» بعدما خرج من الوزارة قال «أنا كنت أجبر علي بيع الصفقات!!» والدكتورة «ميرفت التلاوي» وزير التأمينات الاجتماعية الأسبق قالت إن الدكتور «عاطف عبيد» كان يستبعد مندوب التأمينات في عهدها حتى يمرر البيع للشركات بسهولة، هذا لو كان دكتور «عبيد» يعرف أن هناك قانوناً يحاكمه لكان سيرتدع، فهذا القانون جاء لسد الفراغ التشريعي ويقلل من الجرائم الكبرى ويحقق مصلحة الدولة.

**** الأجهزة الرقابية رغم كثرتها لا تستطيع محاكمة الوزراء والمسؤولين الفاسدين الكبار؟**

* الأجهزة الرقابية عاجزة عن محاكمة الوزراء، وهذا قالته نائبه رئيس النيابة الإدارية علي الهواء مباشرة في لقاء لها معي لبرنامج تليفزيون قالت «إن الوزراء بعضهم يرتكب جرائم فظيعة جداً في المال العام، ونحن عاجزون عن الوصول لمحاكمتهم، مع أنهم لا يتسترون علي حجم الجرائم التي ترتكب باسم الوزراء، ويدفع ثمنها موظفون صغار، وهذه الجرائم تتجاوز مليارات الجنيهات.

**** وأين تذهب تقارير هذه الجهات الرقابية؟**

* الأجهزة الرقابية في مصر لا حصر لها، وأقواها الجهاز المركزي للمحاسبات، ولكن للأسف ينتهي دوره عند تقديم التقارير والمخالفات، مع أن القانون يسمح له بإحالة المخالفات الجسيمة للنائب العام، ولكن الجهاز مقصر

في استخدام حقه لأنه يحيل مخالفات صغار الموظفين للنيابة العامة، أما ما يتعلق بالجرائم الكبرى وتجاوزات وزراء الحكومة فلا تحول للنائب العام!!.

**** وأين مجلس الشعب كرقابة تشريعية ؟**

* طالبت في إحدى الجلسات بإحالة الحكومة بكاملها إلي النائب العام لأنها أجمرت، والحساب الختامي يثبت ذلك في صدر تقريره لنا.. وأسميناها زفة المستشار «جودت الملط» لأن الرجل يقول كلمته، وفي النهاية الأغلبية تملك إضفاء الشرعية علي الحساب الختامي بما فيه من جرائم، ويخرج المستشار «جودت الملط» ورجاله خلفه بوجوه مكفهرة ويأس وإحباط، من هذه الأغلبية الميكانيكية التي توافق وترفض بناءً علي التوجيهات، وتضفي مشروعية علي الأخطاء والفساد لأنها تحميه، ولا تمكن المعارضة من ممارسة عملها، فالبرلمان يعاني خللاً شديداً في أداء دوره الرقابي تجاه أجهزة الدولة المليئة بالفساد.

**** ولهذا الحكومة لا تخشى البرلمان لأنها تعلم انه لا يستطيع مساءلتها أو سحب الثقة منها ؟**

* في ظل قواعد اللعبة السياسية الحالية التي تعتمد علي احتكار الحزب الوطني للعملية السياسية، بتهميش وتقزيم كل الأحزاب والقوي السياسية الأخرى، لا يمكن سحب الثقة منها، وبالتالي الحكومة مستمرة في تسلطها وجبروتها وسيطرتها علي البرلمان بالرشاوي السياسية، فقد قدمت مبالغ مالية لنواب الحزب الوطني دون غيرهم، بداية من عام ٢٠٠٦ التي أعطت فيها مائة ألف جنيه لكل نائب حزب وطني وفي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ رفعت الرشوة إلي «٢٥٠» ألف جنيه، ووصل إجمالي هذه الرشاوي إلي مليار جنيه تحملته الميزانية التي تعاني من نقص شديد، ولكنها لا تخضع لأي نوع من الرقابة، فالحكومة تمارس تمييزاً شديداً ضد الشعب، فالذي انتخب نواب الحزب الوطني أعطت لنوابه هذه المبالغ التي من المفترض أن تصرف علي الدائرة إذا قام

النائب بذلك!! والدائرة التي أيدت المستقلين أو المعارضة تعاقبها الحكومة، ولا تصرف لها جنيهاً واحداً وهذا ضد الدستور والشرعية السياسية.

** ماذا عن رشاي الوظيف الحكومية لنواب الحزب الوطني؟

* هذه رشاي أخرى تقدمها الحكومة لنواب «الوطني»، بالمخالفة للدستور ولقانون مجلس الشعب المادة «٢٨» واللائحة الداخلية المادة «٣٧٢.٣٧٣» فقد تم تعيين عشرة نواب في وزارة البترول، والدكتور «عاطف عبيد» عُين في المصرف العربي المتحد ويحصل علي ٥ ملايين دولار سنوياً، والدكتور «عبد الأحد جمال الدين» تم تعيينه في المصرف المتحد ويحصل علي أكثر من مائة ألف جنيه شهرياً، و«رضا وهدان» في شركة الاتحاد العربي بخمسين ألف جنيه، وكان نائباً لرئيس هيئة السكة الحديد بالمخالفة للدستور، ووزير الاستثمار عين «٤» نواب مستشارين في الوزارة ويتقاضون آلاف الجنيهات! والدكتور «هاني سيف النصر» عين في بنك مصر بعد تعيينه في مجلس الشوري، فلا بد من إسقاط العضوية عن هؤلاء النواب وفصلهم من هذه الوظائف، ورد جميع الأموال التي تقاضوها ولكنهم فوق المساءلة والمحاسبة لأنهم أعضاء في الحزب الوطني .

** ولكن د. مفيد شهاب قال إن الحكومة كانت لا تعلم عندما عينت الدكتور إبراهيم سليمان في شركة البترول أنه مخالف للدستور؟

* الدكتور «مفيد شهاب» يدافع عن الحكومة في جميع الأحوال، وفي كل وقت وحين.. وقال هذا أمام مجلس الشوري، ولكنني عندما أصررت علي تنفيذ القانون قال في نوفمبر ٢٠٠٩ إن الحكومة ملتزمة بما تستقر عليه الجمعية العمومية للفتوي والتشريع، واستقرت علي فصل الدكتور «محمد إبراهيم سليمان» وعادت الأموال التي حصل عليها واستقال، والآن أطالب بالمثل مع النواب الثلاثة والعشرين الباقين ولكن توجد محاولة «طرمخة» علي هؤلاء النواب.

** هل النظام تخلي عن الدكتور إبراهيم سليمان عندما وافق علي تحويله للمحاكمة؟

* أعتقد ذلك بل وأصبح كبش فداء لأنه كان أكثر الناس استفزازًا للرأي العام، فالحكومة تخلت عنه ويتم التحقيق معه فيما اتهم به من فساد في توزيع الأراضي وغيره، وكنت ضمن الـ ٧٤ نائبًا الذين تقدموا بشكوي ضده للنائب العام.

**** بعد تمديد قانون الطوارئ.. هل أصبحت الطوارئ أبدية في مصر؟**

* النظام الحاكم يخاف أن يعيش بعيدًا عنه، ولهذا يوهم الشعب أنه لو ألغيت حالة الطوارئ ستعم الفوضى في البلاد، ولن يتحمل مسئولية الفوضى، وتحت الطوارئ يتم تزوير الانتخابات أو إفساد الحياة السياسية واعتقال السياسيين، وإضعاف الأحزاب بعزلها عن الجماهير، والطوارئ تمثل حاجزًا نفسيًا للشعب بعدم المشاركة في الحياة السياسية، وأيضًا قانون الإرهاب الذي سيحل محل قانون الطوارئ مرفوض، ولو تمت الموافقة عليه، فالنظام سيكون مفضوحًا أمام الرأي العام في الداخل والخارج، فالحزب الوطني لا يستطيع أن يحكم مصر بدون طوارئ، ومن ولد على أرض مصر منذ ١٤ أكتوبر ١٩٨١ لم يعرف درجة الحرية، ولا يعرف الرئيس الدولة «حسني مبارك» ومعه الطواريء والحزب الوطني، ولا يعرف أن يحصل على أية مزايا إلا بالدخول عضوًا في الحزب الوطني، فالحكومة كاذبة ووجهها مكشوف وفقدت مصداقيتها .

**** اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل مرورها بعيدًا عن مجلس الشعب وأصبحت أمرًا واقعًا.. ما تعليقك؟**

* أنا أول من فجر هذه القضية تحت القبة في شهر يونيه ٢٠٠٦ واتهمت وزير البترول بعقد اتفاقيات بالمخالفات للدستور الذي ينص على أن الاتفاقيات لا بد من موافقة مجلس الشعب عليها، وهو عقد اتفاق لتصدير الغاز لإسرائيل دون عرض الاتفاقية على مجلس الشعب، ولم تعرض حتي الآن!! والحكومة كذبت وقالت إنها لم تصدر غازًا لإسرائيل، فاجبرناها على الاعتراف، واتهمناها بأنها تدعم الكيان الصهيوني فاعترفت بأنها صدرت الغاز لإسرائيل وعدلت الاتفاقية معها،

فالحكومة تخاف من المكاشفة لأنها تعلم أنها تفعل الجرائم ولهذا تحاول أن تخفي عن الشعب .. فاستمرار الحزب الوطني في الحكم بهذه القواعد إضرار بالحياة السياسية وتكريس للاستبداد.

**** ولماذا اهتمت الحكومة بالبذخ والسفه؟**

* السفه الحكومي له مظاهر كثيرة منها علاج الوزراء القادرين علي نفقة الدولة وصرف بدلات سفر ضخمة جداً، وفي مقدمة هؤلاء وزراء الصحة والمالية وبعض السياسيين الكبار، وكأن مال الشعب مباح، ويصرفون منه ببذخ وسفه شديد بالعلاج علي نفقة الدولة الذي تم التفويض فيه لبعض النواب دون محاسبة أو مراقبة ثم وزعوا أراضي علي بعض النواب ومنهم نائب يتقدم بأوراق لتقنين وسيطرة ابنه علي «٤٥٠٠» فدان!! ولدي ما يثبت ذلك ونائب آخر حاصل علي أراضي في «العياط» ويتم تسويقها لكويتين وذلك بالإعلانات فهل يوجد سفه وبذخ أكثر من ذلك؟!!

**** من أين يأتي الدكتور بطرس غالي بهذه القوة التي تجعله يفعل ما يريد ضد إرادة الشعب ومصلحه ؟**

* الدكتور «بطرس غالي» بحكم منصبه هو المسئول عن ضبط ميزانية الدولة، ولا يوجد وزير مالية محبوب من الشعب، لكن يوجد وزير يحاول التقرب من الشعب بتصرفاته الهادئة حتي تتقبل قراراته، لكن الدكتور «بطرس غالي» متغطرس جداً ومتعال علي الشعب ويشعر أنه مدعوم من الخارج «صندوق النقد الدولي» قبل الداخل، فينفذ روضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وآخرها قانون التأمينات الاجتماعية الذي لو نفذ سيكون جريمه في حق مصر، والأرجح أنه سيتم تمريره بالأغلبية بحجة التخفيف من مديونية الميزانية بـ «٤٥٠» مليار جنيه، وهذا الوزير له وزنه وقيمه لدى النظام السياسي المصري، واستطاع أن يلعب بالجميع ويرضي رجال الأعمال في حياة سياسية غير نظيفة، لأن هناك تداخلاً بين العام والخاص وهو يستفيد من هذا الواقع فمثلاً هو يستثمر «أحمد عز» الذي يسيطر علي

لجنة الخطة والموازنة لتمرير ميزانيته وحسابه الختامي، وهذا أهم ما يحتاجه أي وزير مالية من البرلمان.

**** هذه الموازنة دائماً ما يثار حولها الجدل؟**

* بالفعل، وهذا ما قاله المستشار «جودت الملط» أنا أراجع ميزانية غير التي وافق عليها مجلس الشعب، كأني أراجع شيئاً مختلفاً، ومعني هذا أن هناك عبثاً في الميزانية ويتم التلاعب في أكثر من ٩٠٪ من بنودها، ووزير المالية يتلاعب بمال الشعب وإرادته ولهذا فهو محبوب من رجال الأعمال، ومكروه من الشعب لأنه جعل الضرائب ٢٠٪ علي السجائر والمعسل والأسمت وهذه الأشياء تمس الشعب والشركات لن تضار، ويرفض العمل بالضرائب التصاعدية التي تزيد ١٠٪ كل سنة حتي تصل إلي ٧٠٪، أو يفرض ضرائب علي البورصة، أو يعيد تجميع الأراضي مثل أرض «السلمانية» التي حصلوا عليها بخمسين جنيهاً للفدان، ويبيع حالياً بـ ٢ مليون جنيه!! أليست هذه أموال الشعب، وقد جمعت كل الأراضي التي بيعت بأبخس الأثمان، ووصلت إلي ما يعادل «التريليون» جنيه لأنها بيعت كأراض زراعية ثم تحولت إلي منتجعات، وللأسف يوجد تواطؤ من الدولة، ووزير المالية يكرس هذا التواطؤ .. رغم أنه قد يكون من الوزراء الذين أضافوا إلي وزارة المالية علي المستوي الفني والتقني وفيه ناس تشهد له بهذا، لكن المضمون ضد الشعب.

**** العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية.. من يحاسب من؟**

* طبقاً للدستور فالسلطة التشريعية هي التي تراقب وتحاسب الحكومة، لكن الواقع الحالي يؤكد أن الحكومة هي التي تدير البرلمان، وهي التي تتحكم فيه، وتحدد ما يناقشه وما لا يناقشه والمجلس للأسف ينصاع لها.

**** كيف ترى الانتخابات القادمة دون إشراف قضائي؟**

* سيتم تزوير إرادة الشعب بشكل فاضح، ومصر ستكون أضحوكة علي مستوى العالم، وسيأتي برلمان مهلهل وضعيف وديكوري، وقد تحدث مقاومة من

الشعب ضد المزورين وربما تشهد مصر بحيرة من الدماء يذهب فيها آلاف الضحايا، ولهذا أحذر النظام الحاكم في مغبة دعم خيار التزوير بعد إلغاء الإشراف القضائي لأن نتائجه ستكون وخيمة على مصر.

**** هل توافق على وجود رقابة دولية؟**

* أوافق وهذه مطالب الكثير من الجمعيات والسياسيين، والبعض يخشى من وجود رقابة ويتحجج بإستحضار الوطنية، مع انهم مقدمين فروض الولاء والطاعة لأمريكا وإسرائيل، ولكل العالم ومقدم هذا في السياسية الخارجية وأهملوا الدوائر الأصلية كإفريقيا والعرب.. ولهذا نعاني ومع ان مصر تشارك في عمليات الرقابة على الإنتخابات في دول أخرى، وترفض الرقابة الدولية على إنتخاباتها، وأن رئيس الجمهورية قال: الإنتخابات القادمة ستكون نزيهة.. فأطالب بالإشراف القضائي من الأمم المتحدة والجامعة العربية لأنني غير آمن ولا أصدق أي عبارات بدون ضمانات.. ونحن نرى اللعب والتزوير ونقود المخدرات وغسيل الأموال ومافيا أراضي الدولة التي تنفق بالمليارات على مستوى الجمهورية، ونقول للرئيس إن قوى الفساد تجتمع ضد الإنتخابات السليمة ولا بد ان تأتي لنا بضمانات.

**** فما هي الضمانات التي وعد بها الرئيس وتوجد لجنة عليا للإنتخابات؟**

* الضمانات هي إشراف قضائي أو دولي، وجداول إنتخابية سليمة لأن الجداول الحالية فاسدة، واللجنة العليا للإنتخابات مجرد منظر.. فلا بد ان المرشح يقدم أوراقه في لجنة مستقلة بعيداً عن الأمن، وهذا الأمن يصبح حارساً للإنتخابات، أو ان الجيش يشرف على الإنتخابات لأن الجيش دوره ان يحمي الدستور الذي ينص على تداول السلطة وتعدد الأحزاب، والجيش ليس له مصلحة في من يحكم لأنه فوق الجميع وليس من مصلحته ان يزور، ونريد أن نستنشق رحيق الحرية وهواء الديمقراطية.

**** لجنة السياسات تقود الحكومة أم انها مجرد لجنة في الحزب الوطني؟**

* لجنة السياسات هي التي تحكم مصر، ووسائل الإعلام الحكومية هي التي تكرر ذلك، وهذا خلل في العملية السياسية ومع إحترامي للسيد «جمال مبارك» فهذه اللجنة أنشأت خصيصاً لنجل رئيس الجمهورية، والمفترض أن الحكومة حكومة الدولة وليست حكومة الحزب الوطني، ويجب أن تنفصل عن الحزب وتصبح مطبخاً غير مباشر للحكومة، وليس كل ما يفكر فيه الحزب قابل للتطبيق، ويجب أن نترك حرية لحركة الحكومة، ولكن الحزب يكبس على أنفاسها ويقيد حركتها ويشلها، ولا بد من وجود مسافات بينهما لأن الذي يعين الحكومة هو رئيس الدولة وليس رئيس الحزب، ولهذا يجب الفصل بين رئاسة الحزب وبين رئاسة الدولة لإستقلالية المؤسسات، ولكن تم دمج الحكومة في الحزب الوطني وهذه جريمة سياسية كبرى، ورأينا في أحد المؤتمرات ان رئيس لجنة السياسات يرأس رئيس الحكومة وهذا غير منطقي ومرفوض .

** وما دور «أحمد عز» تحت قبة البرلمان؟

* يوجد خلط في الأدوار فالحزب الوطني عين الدكتور «عبد الأحد جمال الدين» زعيم للأغلبية والمتحدث الرسمي لها .. لكن الواقع يقول إن «أحمد عز» هل الممثل غير الرسمي للأغلبية، فهو الذي يديرهم ويوجههم وينظمهم ويعبأهم ويعد المطبخ، والأعضاء فقط يحافظوا علي شكل زعيم الأغلبية باعتباره من الحرس القديم ولكنهم لا يستمعون الى كلامه، فأمامنا في الصورة الحزب الوطني هو «أحمد عز» لدرجة أن الدكتور «زكريا عزمي» في إحدى الجلسات حرم الخصخصة وانضم لفكر المعارضة، وقال: هؤلاء حرامية ولصوص وأنا احتمي بالحصانة .. فوقف «أحمد عز» وقال: «الخصخصة زي الفل ولو فيه أخطاء فهذا طبيعي وعادي ودافع عن رأس المال».

** وماذا عن تزواج رأس المال بالسلطة؟

* هذه جريمة لأنه في مصر يتحكموا في أهم ثلاثة لجان في البرلمان «محمد

أبو العينين» رئيس لجنة الصناعة والطاقة، و«طارق طلعت مصطفى» رئيس لجنة الإسكان والتعمير، و«أحمد عز» رئيس لجنة الخطة والموازنة.. إذن رجال الأعمال يتحكموا في موازنة مصر كلها وأصبحنا نعيش في مجتمع النصف في المائة الذي قيل عنه قبل الثورة، فكيف لـ«أحمد عز» أن يدير أعماله بنفسه؟ ويعمل خطة الدولة ويتحكم في الضرائب ويرفض تطبيق الضرائب التنصاعية لأنه سيضار منها، ثم انه هو الذي يعتمد الحساب الختامي للدولة كرئيس للجنة الخطة والموازنة، فالشبهات السياسية قائمة والحكومة خاطئة، وينطبق ذلك على «محمد أبو العينين» و«طارق طلعت مصطفى» لأن المعلومات الاقتصادية لها ثمنها وهم يعلمون مسبقاً كل المعلومات، فهذه حكومة رجال الأعمال الذين سيطروا على السياسة، فأنتمجوا فقراً للشعب وركزوا الثروة والسلطة لرجال الأعمال، ثم يديروا الانتخابات وهم ضد التداول السلمي للسلطة لأنهم ضد مصالحهم وإذا إستمر الحال هكذا ستصل مصر الى إنفجار حتمي لا محال عنه.

** ماذا عن واقعة التحرش بك داخل المجلس ؟

* بدأ التحرش معي من جانب أعضاء الأغلبية منذ إثارنا لقضية بيع «عمر أفندي» فجاء النائب «بدر القاضي» وجذبنى من جاكيت البدلة أنا و«سعد عبود» وحاول إستفزازنا فقدمنا مذكرة بذلك ضد هذه الفتونة.. وتدخل الأستاذ «كمال الشاذلي» والدكتور «زكريا عزمي» ، و«ماهر الدربي» وأنضم «أحمد عز» في الآخر وشكلوا لجنة حكماء وطلبوا مني أنا و«سعد عبود» أن نتنازل بعد أن يعتذر «بدر القاضي» ووافقنا نتيجة الضغوط على مبدأ الإعتذار، ولكن بشروط أن يعتذر لنا في القاعة.. وأن يجلس جانبنا والإعتذار يكون في الجلسة الصباحية حتى يتم نقلها على الهواء، وقد تم ذلك بالفعل.. وواقعة اخرى من التحرش والعنف، عندما كنت أتحدث مع وزير التعليم داخل لجنة التعليم فدخل النائب «فؤاد أباطة» وسبني وشتمني بألفاظ نابية قذرة وقدمت طلب إحاطة وتمت إدانته، ولكنهم هذه المرة لم يسألوا عني حتى ولو على سبيل الإعتذار.

**** مع هذه التحرشات إلا انك وقفت بجانب النائب مصطفى السلاب ضد محافظ القاهرة؟**

*** لأن ما حدث مع «السلام» حدث معي شخصياً فقد إستهدفني محافظ القليوبية، فوقفت وأظهرت اني ضد ما حدث من محافظ القاهرة كإستهداف شخصي، وقلت أؤيد «السلام» وقلت لنواب الحزب الوطني أنتم تكيلون بمكيالين فما حدث مع «السلام» حدث معي ومع إخواتي ولم تساندوني .. فقاموا على وهاجموني وكان رئيس اللجنة «عبد العزيز مصطفى» ولم يتدخل ويهدأهم، ونائب يشدني وأخريدفعني، ولمحت خمسة نواب في هذه الواقعة وتقدمت ضدهم بمذكرة ولم يسأل أحداً عني .**

**** هل عقوبة اللوم تكفي ضد نائب الرصاص ؟**

*** العقوبة التي يستحقها هي إسقاط عضويته لأنها ليست المرة الأولى، فله واقعة أخرى أثناء الإعتداء الإسرائيلي على غزة حيث إتهم المعارضة السياسية بالخيانة والعمالة وانها تعمل ضد مصر!!، ولم يعاقب وإن الذي تمت معاقبته هو الذي تأثر بهذه الإتهامات، وهو النائب «اشرف بدر الدين» وأراد أن يقذفه بالحذاء ولكنه لم يفعل، ولكن لمجرد رفعه الحذاء عوقب بالحرمان دور إنعقاد كامل، وهذه المرة طالب النائب بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأيضاً النائب «عمر هريدي» عندما أخطأ في حق النائب «علاء عبد المنعم» لم يعاقب فشجعنا «علاء» على الرد أخذاً بالحق فكانت النتيجة أن «علاء» رد عليه بمنتهى القسوة فتم تحويله الى التحقيق فقلنا لا بد وأن يحول «هريدي» الى التحقيق أيضاً فتم التصالح.. ويكفي إتهام «احمد عز» لـ«سعد عبود» إنه لا يفهم (١١) مرة ويقول له للمرة الحادية عشر أكررها إنك لا تفهم.. وحرّم «عبود» بقدرة الأغلبية وسطوتها من الكلام، بل طرد من الجلسة وهذا يعني إستبداد الأغلبية لأنها تعمل لحسابها وهذه جريمة دستورية .**

**** وأين الدكتور احمد فتحي سرور وأحمد عز من هذا الجبروت والتعنت ؟**

*** قلت للأستاذ الدكتور «احمد فتحي سرور» إننا نحتمي بك لأننا الأضعف في مواجهة الأغلبية، وعليك حمايتنا مع حراسة الدستور .. فقال : هذا حقك وما تقوله صحيح ولكن الواقع لا يمكنني من ذلك .**

**** وما الذي جعل لغة البرلمان بذئنة ومسفة ؟**

*** طغيان الأغلبية لأنها تشعر ان الرأي العام لا يحاسبها، وأن صندوق الانتخابات يتم التلاعب فيه، وهذا حدث بعد التعديلات على الدستور في ٢٠٠٧ وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، فتحوّلت الأغلبية الى العنجهية والطغيان الشديد وممارسة العنف ضد نواب الأقلية بطريقة سافرة جداً لم يشهدها المجلس من قبل، لأن التزوير هو المنهج القادم ولهذا لا ينتبهوا الى سلوكهم فهبطت اللغة وأصبحت لغة عنف وبذاءة وسخرية.**

نشر في جريدة الغد بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠

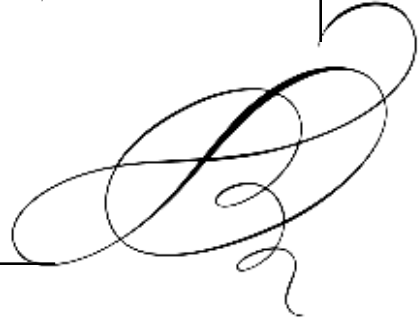


اللواء : منير شاش
محافظ سيناء الأسبق.



« كشف اللواء «منير شاش» الإهمال الذي يتعرض له صمام أمان جبهتنا الشرقية «سيناء» حيث قال الرجل الذي كان من تنظيم الضباط الأحرار في ثورة يوليو.. « أن جميع أجهزة الدولة تتعامل مع سيناء بشكل عشوائي، والحكومة أهملتها وما زال الإهمال مستمراً.. وإزداد اللواء جرأة وأعلنها صريحة » الوزراء مشغولون عن سيناء ببلاوي كثيرة »

وأكد أشهر من تولى منصب محافظ سيناء انه عندما رأى عدم رغبة الحكومة ورئيس الوزراء الدكتور «عاطف عبيد» في الاستفادة من ٢٨ مذكرة تقدم بها لتنمية سيناء، إعترض وفضل الجلوس في منزله ولم يقدم إستقالته حتى هذه اللحظة » ..



سألت الملقب بعاشق سيناء :

**** بعد عودة سيناء .. هل تمت الاستفادة من تلك العودة ؟**

* لم تستفد مصر من خيرات سيناء منذ عودتها حتى الآن، ولكن الاستفادة الرئيسية هي عودة أراضيها لنا وأصبحت جزءاً من الأراضي المصرية، مع أن سيناء بمواردها وإمكانياتها وأهميتها الأمنية وما تحويه من خيرات وموارد وأماكن طبيعية، كان يمكن أن تكون إضافة أمنية وإقتصادية وإجتماعية، وتحل مشاكل كثيرة جداً لمصر، وأولها مشكلة الناتج القومي والبطالة والكثافة السكانية، لكن الحقيقة أن ما حدث لم يتم الاستفادة الفعلية من عودة سيناء.

**** سيناء مجتمع قبلي، فكيف تم التعامل معه بعد عودته لمصر كجزء من دولة مدنية بها إنتخابات ومؤسسات ؟**

* نعم سيناء مجتمع قبلي، ولكنه أفضل مجتمع به ديمقراطية لأنه يتكون من رئيس القبيلة، وتوجد عشائر ومجلس العقلاء ويسمى العواقل، وأذكر بعد حل مجلس الشعب (« ٨٤-٨٧ ») كنت محافظاً لسيناء، وكان البدو لا أحد منهم يملك أراضي، وكل ما كان موجوداً في سيناء كان لصالح القوات المسلحة، وفي ذات الوقت لم يكن تم تنفيذ أي شئ لصالح المواطن لا خدمات ولا مصالح حكومية، لكن المجتمع بتماسكه وبتقاليده استطاع أن يحافظ على أمنه وسلامته وإنضباطه بواسطة التقاليد القبلية، وعلى رأسها القضاء العرفي ولم تكن الدولة أقامت لا محاكم ولا سجون .. وفي بداية الإنتخابات، تم عمل نوع من التوازنات وتم إختيار الأعضاء بناء على آراء القبائل وتم عرض الأسماء على الرئيس «مبارك» وقال لي رتب مع «كمال الشاذلي» والدكتور «يوسف والي» وظهرت أول إنتخابات برلمانية في سيناء بعد عودتها وكانت حلماً .

**** وماذا عن نوعية السياحة في سيناء ؟**

* أولاً سيناء تعتبر أهم موقع جغرافي في العالم، لأنها تقع على خليج العقبة وقناة

السويس والبحر الأحمر وخليج السويس، وبريا تتصل بالشرق العربي والمغرب العربي، وموقعها يعتبر إضافة حقيقية لمصر، ولكنها فارغة لأن عدد السكان حوالي (٤٥٠) ألف نسمة. والسياحة في سيناء صيفا وشتاءً، وهي سياحة متنوعة، ثقافياً وسياحة الصحراء، وسياحة الغوص، وسياحة تاريخية، وسياحة دينية، وسياحة تسلق الجبال .. حيث توجد في الجنوب منطقة جبلية بها أعلى قمة في مصر وتبلغ (٢١٣٠) متراً في سانت كاترين، وجبل موسى وبها أهم محمية طبيعية في العالم «محمية زرايق» وبها (٤٥) نوعاً من الطيور النادرة التي تأتي من «سيريا» في الشتاء، وأيضاً محمية «رأس محمد» التي تعتبر أهم محمية بحرية في العالم.

**** والجزء الشمالي ملئ بالوديان الشاسعة التي تصلح للزراعة فهل مياه الأمطار تكفي ؟**

*** نعم تكفي ..** لأن الأمطار تصل في شرق العريش الى «٨٠٠» مم في السنة، والزراعة بالأمطار تحتاج فقط الى «١٥٠» مم في السنة، ومعدل الأمطار من (١٥٠:١٥٠)، ووسط سيناء عبارة عن «٤» وديان رئيسة هي وادي العريش، وادي المغارة، وادي دريس، وادي الجرافي، الذي بيننا وبين إسرائيل وكلها تصلح للزراعة بل هي أخصب ارض في العالم لأن السيول التي تأتي من فوق الجبال محملة بالخيرات وتكون طبقات مفيدة للزراعة.

**** رغم وفرة المياه لماذا لم يتم زراعة سيناء ؟**

*** مؤخراً تم إنشاء كلية للزراعة خاصة بالزراعات الصحراوية، وكانت هذه النوعية غير موجودة حيث أنا عضو في المجالس القومية المتخصصة، والمفترض ان بها صفوة العلماء وهم بالفعل على أعلى مستوى في الزراعة، ولكنهم ليس لديهم فكرة في الزراعات الصحراوية، مع أنهم خبراء في هذا المجال ولكن إهتمامهم بالوادي وعمرهم ما ذهبوا للصحراء لإجراء أية تجارب على التربة الصحراوية هناك .**

**** وماذا عن المشروع القومي لتنمية سيناء الذي تم صدوره في ١٩٩٤ ؟**

* هذا المشروع لم يستكمل فترة السلام المفترض انها ستروي «٤٠٠» ألف فدان ولكن ما تم زراعته حتى الن «٢٠٠» ألف فدان، فالحكومة أهملته، وأتساءل أين المجتمعات العمرانية الجديدة؟، وأين العشر مناطق الصناعية في المشروع؟ .. وأجيب الحكومة أهملت سيناء وما زال الإهمال مستمراً، وجميع أجهزة الدولة تتعامل مع سيناء بأسلوب عشوائي ولا تقدر هذه الثروة فمجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٩٤ صدق على إستثمارات بقيمة «٧٥» مليار جنيه في سيناء، وحتى الآن هذه المشاريع حبيسة الأدراج نتيجة للفساد وسوء الإدارة وغياب التنسيق بين الإدارات والجهات الحكومية.

**** ترى كيف يكون هذا التنسيق؟**

* لابد من مشاركة الوزارات .. فالزراعة تحتاج لمياه ولبناء قرى للعمال، وكهرباء وتليفونات، وهذا غير منسق مع هذه الوزارات .. وقد إختزلوا المشروع القومي لسيناء في ترعة السلام، وجعلوه تابعاً لوزارة الري، ووزارة الري لم تهتم لأن ترعة السلام لديها عبارة عن جدول صغير أو مسقى بجانب السد العالي، والرياحات، والترع الكبرى، وخزان اسوان وبحيرة ناصر .. فتم تحويله الى وزارة الزراعة، مع ان وزارة بمفردها لا تقدر على تنفيذه، فقاموا بإنشاء شركة قابضة لتعمير سيناء، والحقيقة ان الوزارات معذورة لأنها مشغولة ببلاوي كثيرة جداً .

**** وأين المتابعة والتقييم للمشروع القومي؟**

* تم عمل تقييم ولكن يوجد تغيير في الإهتمام من وزارة لوزارة أخرى، فمثلاً وجدنا وزارة قدمت ٩٠٪ من المطلوب منها، ووزارة قدمت ٢٢٪ وأخرى ٤٪ .. فلا يوجد لإشراف كامل على المشروع .

**** وماذا فعلت وكنت محافظاً لسيناء ومستشاراً لرئيس الوزراء لشئون سيناء؟**

* في تلك الفترة كنت مستشاراً للدكتور «عاطف عبيد» رئيس الوزراء .. وتقدمت بـ (٢٨) مذكرة بدراسات وبيانات لتنفيذ المشروع القومي والنهوض به

ولم يتم الاستفادة بها فتركت رئاسة الوزراء وذهبت لمنزلي في ٢٠٠١ ، وأخبرت بذلك «أحمد ابو صالح» أمين عام مجلس الوزراء وقلت : وجودي في منصب مستشار رئيس الوزراء «١٤» سنة ومعكم في مجلس الوزراء «٥» سنوات للأسف لم أستقل حتى هذه اللحظة ، فأطالب بتنفيذ المشروع القومي لسيناء وتعديله حتى يتناسب مع الفكر العام، ولا بد أن يتبع رئاسة الجمهورية ، ولم ينظر في كل ما طلبته أو عرضته.

**** ماذا عن أزمة السيول التي تغرق سيناء كل عام مع ان ميعاد السيول وأماكن المخبرات معلومة للجميع ؟**

* هذه الكوارث حدثت بسبب تعطيل المشروع القومي لتنمية سيناء بسبب الفساد وسوء الإدارة، وهذه المشاكل ستتكرر مادامت الحكومة تتعامل مع سيناء بهذا التجاهل، وكل هذا سيدفع بالمنطقة لمزيد من التدهور والانهيار أمام أي تغيرات مناخية.

**** ماذا تقول لمن يهاجم إتفاقية السلام بأنها جعلت سيناء منزوعة السلاح ؟**

* للأسف من يهاجم إتفاقية السلام غير فاهم ، لأنها ليس بها شئ يضرنا، يقولوا سيناء ليس بها قوات وأنا أخدم في سيناء منذ ١٩٥٠ .. وعمر ما سيناء أصبح فيها قوات مسلحة مثل المتواجد بها حالياً ، فمثلاً خط (أ) الموجود بعد المضائق يوجد به فرقة مشاة ميكانيكية «٢٣» ألف جندي ومدعمة، غير الدبابات والمدفعية، والمنطقة (ب) في الشيخ زويد بها أفواج حرس الحدود ، والرئيس «السادات» أقنع الإسرائيليين ان تسليحنا لقوات حرس الحدود يضم مدرعات وهاوتزرات، والمنطقة (ج) من الشيخ زويد حتى الحدود بها «٧٥٠» جندياً من قوات الأمن .

**** يتعللون بأن هذه القوات لا تكفي لحماية الحدود الشرقية وان سيناء بها فراغ عسكري ؟**

* العمليات العسكرية ليست تعبئة الجيش كله في سيناء، والان لدينا معابر كوبري الفردان وكوبري «مبارك» ونفق «احمد حمدي» والحرب لن تقوم فجأة، وإذا شعرنا بالخطر ستعبر قواتنا ولن يستطيع أحد أن يمنعنا لأننا سنحارب حتى إذا عبرت فرقة بكامل معداتها ستأخذ يومين فما المشكلة؟ ونحن عبرنا في أكتوبر بدون كوبري، فمقولة أن سيناء بها فراغ عسكري هي مقولة غير صحيحة، ولكن سيناء بها فراغ سكاني .

**** إذن الرئيس السادات كان على صواب عندما أبرم معاهدة السلام ؟**

* السادات كان من اكثر السياسيين الذين لديهم بعد نظر لعشرات السنين، ورؤية سليمة لتقييم الأمور، والمعارضون لم يفهموه، فلو لم نأخذ سيناء في توقيت المعاهدة كنا لن نأخذها أبداً، وكانت ستصبح مثل الجولان التي ليس بها اية موارد مثل سيناء، فهي مجرد هضبة عالية تطل على إسرائيل، ومع ذلك لم تفرط فيها إسرائيل، وأذكر بعد الإتفاقية كان يوجد في سيناء مستعمرة «ياميت» الإسرائيلية وقد عرضنا على إسرائيل (٢٠٠) مليون دولار نظير أن لا يدمروها ويتركوها لمصر، ولكننا فوجئنا بالإسرائيليين يدمرون هذه المستعمرة، وكان بها مطار وتعتبر عاصمة لهذه المنطقة .. حينها قلت للسفير الإسرائيلي « يا راجل ترفضوا (٢٠٠) مليون دولار وتدمروا المستعمرة بعد إتفاقنا معكم على تركها كما هي لمصر ده أنتوا ما بقتوش يهود!! » ..

فقال : دمرناها لانه كان من المستحيل أن يخرج المستوطنون منها لا بالترغيب ولا بالتهديد، فقد بذلنا معهم كل السبل ولم نجد غير التدمير حلاً حتى لا تقولوا ان الإسرائيليين يتلكأون في عملية السلام ولا يريدون الإنسحاب، فالمعارضون لإتفاقية السلام لا يفهمون شيئاً لانه لو لم تؤخذ سيناء وقت المعاهدة لكانت قد إمتلأت بالمستوطنات وإستخرجوا الموارد وإستفادوا منها، وكانت إسرائيل ستصبح أقوى دولة في العالم .

**** كيف ترى محاولات تملك الأجانب للأراضي في سيناء بحجة الإستثمار؟**

* هذه نقطة خطيرة جداً فيجب أن تعمّر سيناء بفكر مصري وطني خالص، وأن يوجد متابعة ومراقبة لكل مشاريع المقامة او التي يتقدم أصحابها لإنشائها في سيناء مع وضع ضوابط تضمن أن الملكية والمشاركة لا يدخل فيها أحد على مستوى الشبهات .

**** ماهو المرور البريء الذي تنص عليه معاهدة السلام ؟**

* معاهدة السلام نصت على المرور البريء من «النقب» الى أي دولة في الأمة العربية.. وهى عن طريق سيارة مقفلة تدخل إسرائيل بعد ان يتم تشميعها، ولا تفتح طوال الطريق حتى تصل الى ميناء العقبة في الأردن ومنها الى السعودية أو العراق أو سوريا أو أي دولة أخرى، وهذا المرور البريء، كان امام الإسرائيليين أن يدخلوا طابا وشرم الشيخ سياحة بالمعاهدة فهم يستفيدون من هذا الشرط ولكننا لم نستعمل حق المرور البريء حتى الان .

**** هذه الإتفاقية متهمة بخلق جروح بين الدول العربية وبين مصر ؟**

* وهل بعد كل ما نراه في فلسطين وفي الجولان نجد الهجوم مازال مستمراً على إتفاقية السلام؟! وهل من الممكن أن يتوقف؟! فأكبر عائد ونصر تحقق نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ هو عودة سيناء والحرب كانت من أجل عودة سيناء، وكل الدول العربية تطلب ود إسرائيل، وامير قطر لديه فيلا في تل أبيب.

**** البعض الآخر يتهم المعاهدة بانها غيرت مفهوم الشعب المصري وأصبح الشباب يعتبر إسرائيل دولة صديقة ؟**

* لم أرى واحداً من الشعب المصري يعتبر إسرائيل دولة صديقة، لكن الظروف حتمت إننا لا نحارب بعض ولكنها ليست دولة صديقة، لأنها تهددنا وإتفاقية السلام لم تفعل شيئاً غير عودة سيناء لنا وهذا كان الهدف المطلوب لمصر.

**** لكن رغم هذا السلام إلا انه توجد بعض الأصوات في إسرائيل تطالب بعودة إحتلال سيناء مرة أخرى ؟**

* نرد على هذا بتعمير سيناء بالبشر المنتمين المستعدين بأن يموتوا في سبيل الدفاع عن أراضيهم، وعندنا تجربة «حزب الله» في لبنان الذين أقاموا الخنادق والممرات الدفاعية، فقد تكون نموذجاً ولكنها تحتاج تنسيقاً دقيقاً بين القوات المسلحة وبين السكان الذين سيقطنون سيناء.. بمعنى إن أرادوا إنشاء قرى دفاعية يأتوا للمناطق العالية التي يكون بها أماكن تبادلية لو حدث خطر ينتقل السكان إليها.. فإذا زرعنا سيناء بأربعة أو خمسة مليون نسمة فسيكونون عوناً للقوات المسلحة، وهذا هو البعد الأمن لسيناء .

**** وكيف تطالب بتعمير سيناء ولم تعمل خطة لمواجهة السيول التي تدمر كل شيء ؟**

* هذه السيول نعمة كبيرة لسيناء وليست نقمة، ولكنها تحتاج الى عناية وتخطيط لأن السيول تنزل بيننا وبين إسرائيل، ولقد أقمنا سدوداً مثل «سد الكرم» ورفعنا سدوداً أخرى بحيث تحتجز حوالي (٧ أو ٨) ملايين لتر مكعب، وأيضاً البدو قاموا بعمل مخزات للسيول بإرتفاع (٢) متر لحجز المياه.. وميزة السيول انها تجدد المياه الجوفية في الأرض ويستطيع البدو أن يزرع زراعته الموسمية على هذه الأمطار .

**** طالما أن القبيلة مسئولة عن كل شيء في سيناء فالعمليات الإرهابية ليست إختراقاً داخلياً في سيناء؟**

* بالفعل القبيلة مسئولة عن كل فرد فيها، ولكن ما حدث بعد عودة سيناء أن الأمن تعامل في سيناء كمجتمع مصري واحد، ولكن لكل مجتمع طبيعته.. والشرطة همشت دور شيخ القبيلة، و«حبيب العادلي» وزير الداخلية كان يعمل معي في سيناء، ويعرف جيداً قيمة تقاليد وعادات القبائل وقيمة شيخ القبيلة، فكنا

نجلس ونتحاور معهم، ولكنني أسمع بعد ذلك أن شيوخ القبائل أو بعضهم أصبحوا يتبعون الشرطة ولا يتبعون القبيلة.. والعمليات الإرهابية قام بها بعض المشمسين من سيناء .

** ومن هم المشمسين ؟

* من عادات وتقاليد القبائل إذا أخطأ أحد منهم يتم نصحه مرة واثنين وثلاثة، وإذا لم يرتدع يقولون شمسوه أي يطردوه ويصبح عرضه مباحاً ودمه مباحاً وماله مباحاً ويخرج الى الجبال، أو يذهب لأي محافظة أخرى.. وما حدث أن الشرطة لم تتعامل مع شيوخ القبائل جيداً، ومع وجود المطايرد المشمسين ولهم تعاون مع بعض الفلسطينيين بحكم الجيرة والمصاهرة ويتقابلون في المناسبات، فإتفقوا على تكدير الصفو العام المصري في المناسبات التي نعتز بها، فدبروا العمليات الإرهابية التي كانت في «ذهب وطابا»، ولو كانت سيناء تعمل بالنظام القبلي السائد لم نكن رأينا تلك العمليات الإرهابية، ولكن الشرطة تعاملت مع النظام القبلي مثل تعاملها في ميت عقبة أو بولاق الدكركر .

** البعض ينظر الى بدو سيناء بأنهم قدموا بطولات وتضحيات لمصر.. والبعض الآخر ينظر إليهم ببعض الريبة ؟

* بكل أسف الذي يشكك في وطنية بدو سيناء تجده يجلس في مكاتب مكيفة، ولا يعرف شيئاً عن سيناء ولا عن أهلها، بل هو جالس يفتي وهذا حرام وظلم لأنهم أناس على أعلى درجة من الوطنية.. وأنا كنت قائد فرقة في حرب الإستنزاف، وكان يوجد مكتب للمخابرات والبدو كانوا يتعاملون مع هذا المكتب، وكنت مصاحبهم وقد عبروا الى الشط الآخر من القناة لدراسة الوقف، وكان هذا خطير جداً ولنا أن نتخيل هذه الخطورة «واقسم بالله كان منهم من يمشي (١٢) ساعة على قدميه حتى يأتي لنا بمعلومة ويعرض نفسه للمشقة والخطر» .. وهل ننسى مؤتمر «الحسنة» الذي رتبته «موشى دايان» وزير الدفاع الإسرائيلي حتى تطالب شيوخ القبائل بتدويل قضية سيناء وجعلها تحت إنتداب الأمم المتحدة ..

وبحضور مندوبين من جميع انحاء العالم وكاميرات الأخبار تنقل هذا الحدث الهام، قام الشيخ « سلامة الهرش » مدير عام المشايخ في سيناء، وتكلم نيابة عنهم فقال: نحن مصريون وأي شيء يتبع لمصر وتريدون أن تقولوه فقولوه لـ« جمال عبد الناصر » فنحن نرفض أي كلام آخر.. وأفشل المخطط الذي كان يسعى إليه الإسرائيليون، وأنقذ سيناء من تدويل قضيتها حتى عادت الى مصر بإتفاقية السلام التي أبرمها الرئيس « السادات » .

*** كيف ترى الرئيس السادات ؟

« السادات » كان لديه بعد نظر طبيعي وفكر مستقبلي متطور وسابق عصره، وكان يملك المناورة والشجاعة في إتخاذ القرارات الصعبة والمفاجئة والتي لا يفهما الكثيرون في حينها، وأثقلته التجارب فزادته من الخبرات ، فمنذ ان كان ضابطاً صغيراً فصل من الجيش وعمل سائقاً وتباعاً، وعاش في المجتمع وإختلط بالناس فشعر بالشعب، وقال عندما إستقال وزراء الخارجية إعترافاً على إتفاقية السلام «انهم لن يستطيعوا تقبل فكر السادات» .. وبالفعل عندما نفكر الآن وننظر لما يجري من حولنا، نجد ان هذا الفكر الخاص بالرجل والشجاعة التي تحلى بها هي السبب في عودة سيناء الى مصر .. ولو كنا إستمرينا في الحرب كانت مصر راحت فين ؟، ثم انه بدأ بالمنابر مع انه لا يوجد شيء في العالم اسمه المنابر ، وتشكيل الأحزاب يحول النظام الديكتاتوري الى ديمقراطي ، وكان « السادات » ذكياً قبل أن يتولى المسؤولية في ١٩٧٠ فلم يكن يتحمل مسئوليات كبرى حتى لا يتخوف « جمال عبد الناصر » منه، وعندما أراد المولى جاء للحكم فإستفادت منه مصر .

نشرت في الوفد ٢٥ أبريل ٢٠١٠



الدكتور: سلطان أبو علي
وزير الإقتصاد الأسبق.



، ، الدكتور سلطان أبو علي الخبير المالي والإقتصادي ووزير الإقتصاد الأسبق .. تولى منصبه في وزارة د / علي لطفي في ظل ظروف إقتصادية بالغة الخطورة ، حيث كانت مصر تعاني عدم توافر العملات الأجنبية وعليه إتخذ مجموعة من الإجراءات والقوانين لترشيد الإستيراد فهاجمه مجموعات الضغط «المستفيدين» كما أطلق عليهم، لدرجة انهم روجوا بأنه أسوأ وزير إقتصاد في العالم ، فقدم إستقالته وعلق أصحاب شركات توظيف الأموال الميكروفونات في شارع الهرم ليعطوا إنطبعا بأنهم أقالوا الوزير ..

فكتب الأستاذ «موسى صبري» في الأخبار أن «سلطان ابو علي» صارح د / «علي لطفي» بوجهة نظره في إصلاح المسار الإقتصادي وحدد ذلك في خطوط عامة واضحة للسياسة الإقتصادية .. ويرى ان استمراره في وجهة نظره ان هذه السياسة لا تطبق فقدم إستقالته الى رئيس الجمهورية ، وكانت الإستقالة مسببة وواضحة ، ، .

والى نص الحوار ..

**** بالرغم من تطمينات الحكومة من عدم تأثير الإقتصاد المصري بالأزمة العالمية إلا انه تأثر كثيراً ؟**

* من الطبيعي ان تعمل الحكومة على طمأنة شعبها، ولكن هذه الطمأنة يجب ان تكون مبنية على حقائق وليست عـ«العمياني» فقد تعودنا في مصر ان تكون الطمأنة غير مبنية على وقائع ولهذا تأتي النتائج عكسية، وعليه أتوقع أننا سنتأثر إقتصادياً أكثر في هذا العام نتيجة للتحرك المتأخر للحكومة.

**** وما مشاهد هذا التأثير ؟**

* إنخفاض في اسعار الأسهم بالبورصة المالية، وإرتفاع في معدل البطالة خاصة ما يحدث من احتمالات وقوع مشاحنات تحدث في منطقة الخليج، بالإضافة الى ما يحدث في اليمن والتهديد الإيراني في المنطقة، بالإضافة الى أننا لم نتخذ الإجراءات الداخلية الكفيلة بجعل الإقتصاد قوياً بحيث يستطيع الصمود في وجه الأزمات .

**** وما هذه الإجراءات ؟**

* هذه الإجراءات كانت مطلوبة قبل حدوث الأزمة التي تفجرت في ٢٠٠٨ ، ولكننا لدينا تباطؤ في التحرك وركود، نتيجة لإلغاء الإعفاء الضريبي في المنطقة الحرة .. والمطلوب إستكمال تصحيح الهيكل الإقتصادي للمرحلة الثانية المتفق عليها في برامج التدريب التي بدأت عام ١٩٩٠ ، وهذه المرحلة ينصب الإصلاح فيها على عدة جوانب من الإصلاح الإداري والقطاع المالي الضريبي حتى يكون محفزاً للإنتاج والإستثمار وإصلاح التقاضي وإصلاح قوائم العمل وإصلاح قوانين الجمارك والأهم محاربة الفساد.

**** ذكرت الإصلاح الإقتصادي مباشرة ، ولم تتطرق للإصلاح السياسي ؟**

* طبعاً الإصلاح السياسي مطلوب والجانبان لا ينفصلان، فالإصلاح السياسي مهم للتنمية الإقتصادية، والمطلوب تعددية حزبية واضحة وقوية،

ومطلوب تداول للسلطة عن طريق الانتخابات، وأيضا تنقصنا المساءلة والشفافية لإننا نعاني التقوقع وعدم مشاركة المصريين في الحياة العامة، لأن النظام لا يشجع على المشاركة والحوار، وإفساح المجال لكل من يستطيع ان يسهم في الإستقرار.

**** وماذا عن التوقع بزيادة التضخم الى ١٤٪ ؟**

* بالفعل والتوقعات واردة وبشدة وأساسها الإتجاه الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية، وأتوقع موجة جديدة لإرتفاعها ونحن مستوردون لغذاءنا وبالتالي سيرتفع معدل التضخم، ربما لأكثر من ١٤٪ لأن الإنتاج لا يزيد بدرجة كافية، ولا بد من وجود سياسة مالية لضبط الأسواق .

**** ومع فقر الشعب .. كيف سيتحمل الشعب ارتفاع التضخم ؟**

* الشعب ليس فقيراً ، بل يوجد عدم عدالة في توزيع الدخل، وهناك قوى شرائية كبيرة لدى البعض ونسبة الإدخار منخفضة وتصل الى ١٦٪. وهذا يسهم في وجود عجز في الموازنة العامة يصل نسبته الى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

**** الإقتصاد المصري هل هو رأسمالي حر .. أم رأسمالي متوحش ؟**

* الإقتصاد المصري خليط بين الرأسمالية الحرة والرأسمالية المتوحشة، لأن الحكومة لا تتبع نموذجاً واضحاً سواء في هذه الفترة أو في السابق، حيث طالبنا بالنظام الاشتراكي ولم نطبقه.. والآن الحكومة تتحدث عن إعتماها على القطاع الخاص ولكن لديها مغالاة في فهم أقتصاد السوق، لأنه لا يعني ان تغيب الحكومة عن الدور الرقابي والإشرافي للتوجيه .. ولكن الحكومة دورها غائب في حالات، وحالات موجودة بزيادة عن الحد المطلوب وهذا خلل لأنه إفراط وتفريط .

**** تتحمل الدولة ٢١ مليار جنيه فوائد الدين المحلي .. فهل هذه حدود**

أمنة؟

* الدولة لن تتوقف عن سداد الفوائد والأقساط الخاصة بالدين لأنها تستطيع ان تطبع الجنيه المصري، وهذا يؤدي الى زيادة التضخم المالي الذي يضر

بالإقتصاد ضرراً شديداً، وخدمة الدين المحلي تستحوذ على أكثر من ٢١ مليار جنيه، وخطورتها انها تعدت نسبة الأجور في الموازنة العامة للدولة، وهذا يقلل من إقدام الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، ولهذا لا بد من العمل على إنقاص الدين الداخلي .. وأحذر الحكومة ألا يتم ذلك عن طريق فرض ضرائب بل بإعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي غير الضروري.

**** على الرغم من حصول الضرائب العقارية على رفض شعبي كبير إلا أن الحكومة أصرت عليها وقامت بتطبيقها ؟**

* الضرائب العقارية هي ضريبة على الثروة، ولكن القانون لم يراعيها من ناحية ان معدل الضريبة مرتفع لأنه يصل الى ١٠٪. ويجب أن تكون ٢٪ فقط ثم تكون فترة التقييم (٥) سنوات، وهى فترة قصيرة واعباؤها كبيرة .. فلماذا لا تتم مع التعداد السكاني العام كل (١٠) سنوات ؟ وايضاً يوجد مغالاة في التقدير، وايضاً الخلل في قانون الإيجارات الذي يؤدى الى مفارقة غير صحيحة، فمثلاً ترى عقارات فاخرة إيجارها قديم فلن تخضع للضريبة، أو عقار به شقتان شقة تخضع للضريبة وأخرى لا تخضع ثم للأسف الضريبة فرضت في وقت سيئ لأنها صاحبت الأزمة المالية العالمية والركود الإقتصادي .. وفي ظل الركود لا يجب فرض ضرائب جديدة بل يجب تخفيض الضرائب.

**** كنت وزير للإقتصاد .. هل الهيكل الإداري معوق للإصلاح ؟**

* نعم .. الهيكل الإداري معوق للنشاط الإقتصادي، فالجهاز الحكومي وصل الى أكثر من (٦) مليون موظف ، ودولة في حجم مصر المفترض ان جهازها الإداري لا يتعدى (٣) مليون ، وبالطبع هذه الزيادة تضغط على المواصلات ومرافق الدولة وتؤدي الى زيادة عدد الموافقات مما يرهق المستثمرين ، ولهذا فالجهاز الإداري يحتاج الى تغيرات جذرية للإصلاح .

**** ما الذي يعيق عمل الوزير في مصر ؟**

* لا توجد رقابة على الوزراء .. والوزير يتولى المسؤولية ليعمل عكس الوزير الذي كان قبله، ولا توجد برامج يسير عليها ، ثم ان الوزير قبل مجيئه لمنصبه لا يقدر الإمكانيات الموجودة أو لا يقدر التوازنات الموجودة حق قدرها، مثل إحتياجه لموازنة بالمليارات حتى يحقق برنامجه فلا تتوفر له هذه الموازنة مما يعيق عمل الوزير .

** لماذا لا نجد وزير يستقيل إلا إذا حدثت كارثة ؟

* استقالة الوزير في مصر لها عدة جوانب، فهي ثقافية اجتماعية غير متوفرة في مصر، ولكنها موجودة في اليابان ثم ان النظام يعتبر أي وزير يستقيل معناه انه يعادي النظام ، وأيضا في كثير من الحالات توضع عراقيل وعقبات أمامه وهو خارج الوزارة، ويكون وضعه أقل بكثير من وضعه وهو يعتلي كرسي الوزارة، ولهذا من الصعوبة ان تجد وزير يتقدم باستقالته لأنه يعرف عاقبة الأمور .

** إذن المنصب الوزاري في مصر تكليف ام تشريف ؟

* المفترض ان منصب الوزير يكون تكليف وأيضاً يكون تشريف، فعندما يتم إختيار شخصاً لكرسي الوزارة فهذا إعتراف بأنه أنجز وبلغ مستوى يستطيع ان يقدم شيئاً لوطنه، فهذا تشريف وايضاً تكليف طالما لديه فكر يؤدي الى تحسين الأوضاع العامة .. ولا بد ان يكون على أعلى درجة من السلطة والمسئولية ليضع هذا الفكر موضع التنفيذ ولكنه في أحيان كثيرة يكون سراباً .

** مشكلة مصر إدارية أم إقتصادية ؟

* المشكلة تكمن في إفتقاد مصر الى القيادة والقُدوة التي تملك رؤية وتعمل على تنفيذها ولا ترفع شعارات ثم المساءلة الناجزة التي لا تفرق بين حاكم أو محكوم، وإفساح المجال امام المشاركة العامة لكل من لديه إمكانية الخبرة والكفاءة وبعيداً عن المحسوبية والمحابة والعلاقات الشخصية .. وإذا توافرت هذه العناصر ستحل مشاكلنا السياسية والإقتصادية والاجتماعية .

** كيف يتم إختيار الوزير في مصر؟

* النظم الديمقراطية تعين الوزير بناء على انجازه السياسي ، وكل حزب له حكومة يطلق عليها بحكومة الظل وتكون جاهزة بملفاتها .. ولكن في الحالة المصرية لا يوجد إختيار موضوعي لإختيار القيادات في مختلف المواقع فمصر في إحتياج الى تنمية سياسية ونظام لإنتقاء الأفراد بطريقة قائمة على الكفاءة، لأن ما يحدث في مصر ان رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزراء بعد ما يتلقى تقارير من جهات عدة عن هؤلاء الأفراد المرشحين للوزارة .

** لماذا هاجمك الإعلام ووصفك بأنك أسوأ وزير إقتصاد في العالم ؟

* الشجرة المثمرة هى التي تقذف بالحجارة، وأنا لا أحب ان اتكلم عن الوزارة لأنها بالنسبة لي لم تكن وجاهة بل كانت من أجل العمل، وبالطبع أي سياسة لا بد لها من مستفيدين ومتضررين، والمفترض ان أي وزير يعمل ولا ينظر إلا للمصلحة العامة، وعليه فقد قمت بتغيرات أدت الى تضرر المستفيدين ومجموعات الضغط التي تسعى لتحقيق مصالحها فشيئ طبعي ان تتم المعارضة على تلك السياسات التي لا تحقق مصالحهم .

** هل يوجد أمثلة لتلك القرارات ؟

* الأمثلة كثيرة، وكان يوجد في تلك الفترة لجان لترشيد الإستيراد، ووجدت فيها إنحرافات كثيرة مثل منحها لـ«رخص» الإستيراد لأفراد معينة، ويتم منعها عن افراد آخرين، فطبقت الوزارة بذاتها ترشيد الإستيراد لأننا كنا نعاني عدم توافر العملة الأجنبية، فغيرنا النظام ليصبح مرحل بقوائم يسمح بإستيرادها .. وهنا تضرر أصحاب المصالح، وايضا لعلاج عجز ميزان المدفوعات، كان يسمح بإعطاء مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية على تذاكر السفر ، فأوقفت ذلك ووضعت مبادئ عامة، وقمت بتصحيح الأسعار وأوقفنا إستيراد سيارات لدرجة أن الأستاذ «احمد رجب» الكاتب الصحفي طلب تصريحاً بإستيراد سيارة..فقلنا لا

نسمح .

فكتب في الأخبار طالما ان هذا مبدأ عام في الدولة فلم يغضب أحد .. ولكن غيره لم يفهم ذلك ولم أكن انظر اليهم وعملت ما إستطعت لإستهداف المصالح العامة التي تعارضت مع أصحاب المصالح الشخصية.

**** تقصد تزواج المال والسلطة ؟**

* تزواج المال بالسلطة مفسدة، لأنه يسخر الدولة لصالح أصحاب المال مما يهدر التنمية ويهضم حقوق غالبية الشعب .

**** هل هذا ينطبق على وزراء رجال الأعمال الحاليين ؟**

* أقول لو أن رجل الأعمال كان ممارس سياسة ويعرف المشاكل التي يعاني منها المجتمع، هل هذا يكفي ليدبر وزارة بالمواصفات المطلوبة ؟ .. فماذا لو كان لديه نقائص؟ .. قد يستغل منصبه لمصالحه الشخصية .. والحل العام ان يكون النظام السياسي قادراً على تكوين كوادر سياسية بعيدة عن رجال الأعمال، خاصة أن الاغلبية يكون شعورهم بالمسئولية الإجتماعية محدود وحينها الأضرار تكون وخيمة جداً على الشعب.

**** الآثار الوخيمة تتمثل في البطالة والغلاء والفساد والمحسوبية ؟**

* دائماً لا يصح إلا الصحيح، ويجب القضاء على هذه المشكلات القائمة، لأن أثرها سيئ وإذا استمر الحال كما هو فلن ننتظر خيراً أبداً بل ننتظر الفوضى المدمرة .

**** الفوضى هي الخطر الذي يدق له الكثيرون جرس الإنذار ؟**

* نعم .. أدق ناقوس الخطر للفوضى المدمرة، وللأسباب القائمة والمتراكمة بالنسبة للاحتقانات الموجودة في شتى مجالات المجتمع، مثل الفقر وثورة الجوع والفتنة الطائفية، فما زالت أحداث نجع حمادي المؤسفة جداً تطل علينا،

وأيضاً ما يتعلق بإستمرارية الرئاسة وما بعد الرئيس «مبارك» ، بمعنى عندما تم إغتيال الرئيس «السادات» مع انه حدث رهيب ويحدث الفتن والقتل في أي دولة من الدول التي يغتال فيها رئيس الدولة، إلا ان السلطة في مصر انتقلت بسلاسة الى نائب رئيس الدولة، ولا يوجد وضوح في هذه المسألة، وهنا أخطر وأدق ناقوس إنذار للفوضى المدمرة.. وهذه الأمور يجب تبسيطها وحلها وتوضيحها للشعب حتى يكون هناك إستقرار حقيقي لعملية التنمية ولا نضل محللك سر.

**** ولكن لا يوجد نائب للرئيس والكل يحذر من وصول قطار التوريث ؟**

* التوريث لن يحل المشكلة و«مبارك» قال مصر غير سوريا : عندما تم تنصيب «بشار الأسد» خلفاً لأبيه في حكم سوريا ، مع أن النظام الجمهوري ليس توريثاً وهذا حقيقي فالرئيس القادم لا بد أن يأتي عن طريق إنتخابات حرة ليلتف حوله الشعب، ويتحمل معه العثرات ويقود التنمية الإقتصادية والإصلاح السياسي والإجتماعي الذي يتمناه الشعب المصري ويستحقه .

نشرت في الوفد ٦ فبراير ٢٠١٠



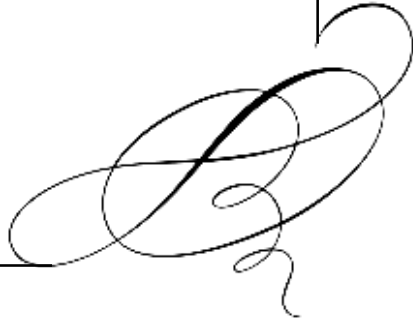
الدكتور: مرسى سعد الدين

الكاتب والمفكر السياسي

أول متحدث رسمي برئاسة الجمهورية

الرئيس الأسبق للهيئة العامة للإستعلامات.

، ، الدكتور «مرسي سعد الدين» الكاتب
والمفكر السياسي وأول متحدث رسمي برئاسة
الجمهورية، والرئيس الأسبق للهيئة العامة
للاستعلامات .. أكد أن التوريث غير مقبول في مصر،
وأن الأغلبية الحاكمة في مصر ترفض قانون
محاكمة الوزراء ، وإن الجهاز المركزي كشف
الحكومة وعراها .. وكشف «سعد الدين» عن أسباب
حقن العرب على «السادات» وقال: كانوا يحقدون عليه
لأنه كان عملاقاً وسط أقزام ، ولم يستطيع إخفاء
الحقيقة التي لا يدركها الكثيرون ، وهي أن بعض
الدول العربية تحاول عزل مصر للقيام بدورها .. وقال
المتحدث باسم رئاسة الجمهورية : الرئيس «مبارك» لا
يخضع للضغط الخارجية أو الداخلية ، ،
والى نص الحوار ..



**** كيف ترى الحراك السياسي في المشهد المصري؟**

* هو شئ إيجابي ان يهتم المصري بالسياسية ويعبر عن مطالبه، ولكن أرى أنه ينقصه العمل بالسياسة في الجامعات، ولا بد من عودة الحياة السياسية للجامعات المصرية.. لأن الجامعات هي التي تفرخ الزعامات الحقيقية وتبلور القوى السياسية بجانب الأحزاب السياسية.. وهذا دور المفكرين والمثقفين ليطالبوا بهذا المطلب ويصروا عليه، وأنا في شبابي كنت عضواً في شباب الوفد مثلي مثل غيري من شباب مصر.

**** لكن الحزب الوطني يسيطر على الجامعات خوفاً من سيطرة الأحزاب وجماعة الإخوان عليها؟**

* الأحزاب السياسية لها شرعية ولا أعرف لماذا يخشاها الحزب الوطني؟.. لكن التخوف من جماعة الإخوان على أساس انه لا يوجد أحد يتمنى ان تتحول مصر الى دولة دينية، ولكن في ذات الوقت لابد من العمل السياسي داخل الجامعات، حتى يتعلم الشباب حرية التعبير بدلاً من الغوص في الفوضى أو المظاهرات.. وإذا لم يُفعل النشاط السياسي بالجامعات فهذا الحراك السياسي لن يستمر ولن يؤتي ثماره وقد يتحول الى اليأس ثم الفوضى.

**** لكن هذا الحراك لا يتقبل جماعة الإخوان؟**

* لأن النظام في موقف قوة، والشعب يريد الإستقرار حتى إذا كان يطالب بالتغيير لكنه يخشى مجيئ الإخوان في الحكم، وفي ذات الوقت أيضاً «مبارك» لا يخضع للضغوط الخارجية أو الداخلية حتى يسمح لهم بالعمل السياسي، ولكن التغيير لابد منه، ولكنه لن يأتي فجأة فلا بد من صلاحيات للشباب حتى يتعلموا الحوار وحق التعبير.

**** هل الأحزاب تنشأ بقرار سيادي كما فعل الرئيس السادات وأمر بتشكيل المنابر وتم تحويلها الى أحزاب؟**

* بالرغم من تأييدي الكامل لسياسة «السادات» لكنه من الخطأ إصدار قرار بتكوين الأحزاب السياسية.

**** لماذا قلت ان مصر ليس بها أبطال.. بل شهداء؟**

* لأن الشعب المصري دائماً يصفق للحاكم الذي يجلس على كرسي الحكم، فلا يوجد البطل الذي يناضل ويضحي من أجل مبادئه، ومع هذا التاريخ المصري أظهر أبطال مثل «أحمد عرابي» و«سعد زغلول» ثم الرئيس «السادات»، ولكن يوجد بطولة جماعية.. ويوجد شهداء كثيرون أبرزهم شهداء دنشواي، ونرى المسئول المصري الذي لا يستفيد من تجارب ودراسات من سبقوه في منصبه لأنه كان يريد أن يكون هو البادئ في كل شيء.

**** لماذا رفضت الانضمام للحزب الوطني عندما تم تشكيله؟**

* عند تشكيل الحزب الوطني كنت رئيساً للهيئة العامة للإستعلامات، وجاءني «فكري مكرم عبيد» وقال لي: ستدخل معنا الحزب الوطني حتى تكون ممثلاً عن الهيئة.. فإعتذرت وقلت له: «أنا معي زميلي «صفوت الشريف» وطول عمره يهتم بالسياسة وكان يحكي لي عن نشاطه السياسي، فرشحته ممثلاً عن الهيئة العامة للإستعلامات، وإستطاع ان يملأ مكانه بجدارة كما ترى.. وجاء لي أحد وقال: الرئيس «السادات» يريدك أن تنضم للحزب الوطني، فقلت له أنا لن أنضم للأحزاب وإذا انضمت لأي حزب سأنضم لحزب الوفد.. ولم أكن أعرف أنها ستصل للرئيس «السادات»، ولكنهم أوصلوها له فغضب من «السادات»، وذهبت أصالحه فقال لي حبيت أجعلها قرصة ودن!!.

**** هل الساحة الإعلامية أصبحت فوضى؟**

* لا.. بل أعطت للشعب المصري هامش حرية للتعبير، وصحف المعارضة والمستقلة والفضائيات أصبح لها دور في تحريك الرأي العام وإظهار الرأي الآخر، بعد أن كان الشعب يخاف أن يعبر عن مشاكله، وأيضاً لم تكن توجد وسيلة

للتعبير، ولكنني أحذر من إنتشار الأكاذيب التي أحيانا يتم نشرها في الصحف ونرى كم القضايا التي يتم رفعها في ساحة القضاء بسبب هذه الأكاذيب.

**** لكن الحكومة قلقة من هذا الحراك وتصر على تفعيل وثيقة البث الفضائي؟**

***** أعتقد ان هذه الوثيقة يقصد بها الفضائيات العربية التي تحاول النيل من مصر، والتشكيك في أدوارها ومواقفها وليست ضد القنوات المصرية.. وهذه الوثيقة هي نوع من أنواع ميثاق الشرف الإعلامي الذي أصبح لا يراعي من بعض الفضائيات العربية التي تحول سياستها ضد مصر، خاصة قناة «الجزيرة»، وأيضاً ضد بعض القنوات الدينية التي تبث فتواها دون رقابة وتشعل نار الفتنة والتدين المظهري، وتحول المشاهدين الى متعصبين متزمطين .. فهذه الوثيقة ليست فرض رقابة بل فرض أخلاقيات، لأننا أصبحنا نرى على الفضائيات أشياء غريبة ومريبة بعيدة عن ديننا الحنيف وتقاليدنا وأخلاقنا.

**** ظاهرة إنضمام رجال الأعمال الى الحزب الوطني؟**

***** هم ينضمون الى الحزب الوطني حماية لمصالحهم، وزيادة في ذلك نجد رجال الأعمال الذين يصدرون الصحف أو القنوات الفضائية، وهذا إتجاه عام في العالم، فرجال الأعمال يريدون إعلاماً يتحدث بلسانهم ويدافع عنهم فالمال والإعلام مرتبطان ببعض، والهجوم كاسح على رجال الأعمال مع أن بعضهم يستاهل.

**** هذا لا يؤثر على البعد الإجتماعي؟**

***** بالطبع يؤثر.. لأن في كل دول العالم السلطة التشريعية هي التي تحاسب السلطة التنفيذية إلا في بلدنا، فالسلطة التنفيذية هي التي تحاسب الكل وليس عليها رقابة بل وتتغول على السلطة التشريعية، بل لا يوجد انفصال بينهما، وبالتالي لا توجد مساءلة أو شفافية ولهذا لا بد من الإسراع بصدر قانون حرية تداول

المعلومات حتى يكون هناك مساءلة من الشعب، وهذا حق دستوري للمواطن وحينها سيكون هناك نوع من الشفافية.

**** متى نرى قانون محاكمة الوزراء ؟**

***** منذ زمن ونحن نسمع عن المطالبة بظهور هذا القانون من أجل المساءلة وليعرف الشعب الحقيقة دون موارد وبشفافية كاملة، وهذا القانون به طموح كبير وآمال عظيمة، لأنه قد ينقل مصر نقلة نوعية كبيرة جداً قد تجعلها في مصاف الدول الإقتصادية الكبرى، لأنه سيضع المساءلة التي تمنع الفساد الذي نما وتضخم وينخر في مؤسسات الدولة .. ولكن من الذي سيخرجه من أدراج مجلس الشعب؟ .. ومن الذي سيسمح بمناقشته؟ .. ومن الذي سيوافق عليه؟ .. في ظل توحش أغلبية الحزب الوطني الذي ترفضه وتخشاه، ولذلك أعتقد انه لن يظهر ..

**** الأجهزة الرقابية كثيرة ومتعددة .. لكن أين دورها؟**

***** مع إحترامي الكامل لكل الأجهزة الرقابية والإدارية في مصر .. فأنا أرى ان الجهاز المركزي للمحاسبات هو أهم جهاز رقابي في مصر، والأمل موجود في هذا الجهاز برئاسة الدكتور «جودت الملط» الذي كشف كثيراً من السلبات والفساد، ولكن الحكومة لم تهتم بهذه الحقائق، ولا يقومون بدراساتها ومناقشتها ومحاسبة المسؤولين عنها!! ولو كانوا يستطيعون إبعاد الدكتور «الملط» عن هذا الجهاز لفعّلوا، لأنه كشفهم وعراهم أمام الرأي العام، ولكن من حسن الحظ ان هذا الجهاز تابع لرئاسة الجمهورية.

**** هل الوضع في مصر مرشح للانفجار؟**

***** لا أعتقد ذلك فالشعب المصري يتحمل الكثير، ومع هذا لديه القدرة والصبر على التحمل أكثر من ذلك، وفي تاريخنا كله لم تحدث فيه غير ثورة واحدة وهى ثورة ١٩١٩ ، فنحن شعب مثالي وهذه طبيعة الشعوب التي تعيش على

الأنهار، وهذا فرق بيننا وبين الدول التي تتقاتل من أجل بقعة خضراء في الصحراء، فيوجد إختلاف سيكولوجي وإجتماعي وثقافي بيننا وبين الآخرين، فمصر تعرضت لهزات كبيرة ولكن هويتها لم تتغير، وقد يكون الأخلاقيات هى التي حدثت فيها بعض الهزات.

**** لكن شبابنا الآن لا يرتبط بأرضه بل يهاجر ليموت في البحر أملاً في حصوله على هجرة غير شرعية؟**

* الشباب حالياً لا يعرف تاريخ بلده جيداً، فبعضهم لا يعرف الرئيس «محمد نجيب»، فالتاريخ يقرأ الحاضر والمستقبل والدولة لا بد لها من دور في هذا لكتابة التاريخ كتابة جادة منذ حكم «محمد علي» ويتركون التاريخ الباطل المزور الذي كتبه ثورة يوليو، التي لم ترى أحداً قبلها في مصر يستحق الوطنية، فأطلقت على محاولة الإصلاح التي قام بها «عرايى» هوجة، ووصفت عصر الملكية بالعصر البائد، ووصفت «محمد علي» باني مصر الحديثة بالجندي المرتزق، وشاعت بين الأجيال بعد الثورة .. فلم يرى الشباب شيئاً مضيئاً في تاريخه فلم يرتبط به ويحبه ويفتخر به ويتمسك به.

**** وماذا عن التوريث وهل يمكن ان يتم تنفيذه في مصر؟**

* مع ان لجنة السياسات هى ذاتها التي تصنع سياسات الحزب الحاكم، وبما ان الحكومة الحالية هى حكومة الحزب، ويرأس هذه اللجنة «جمال مبارك» نجل الرئيس، فقد يكون بداخل لجنة السياسات من يحاول فرض عملية التوريث، ولكن التوريث في مصر غير مقبول، ولن يقبل وإلا كنا إحتفظنا بالملكية.. وهناك فرق بين التوريث السياسي الذي يشبه سباق التتابع فالذي يحكم يسلم الراية الى الذي يليه .. ف«عبد الناصر» سلم راية الحكم الى «السادات»، و«السادات» نقلها الى «مبارك» وهذا كان بحكم الدستور، وقد يختلف البعض على هذا الدستور ويرفضه والبعض الآخر يوافق عليه، وفرق بين التوريث العائلي بالأبناء لأنه لن يتم

في مصر .

**** عاصرت العهد الملكي والعصر الجمهوري .. كيف ترى الملك فاروق؟**

* عهد الملك «فاروق» كان أفضل عصور مصر في الديمقراطية، وكانت به أحزاب سياسية فاعلة، والبرلمان المصري كان يراقب ويحاسب ويوافق أو يرفض كما يشاء أو يرى دون تدخل من الملك، لأنه كان لا يستطيع التدخل حيث كان الدستور يحترم كل طبقات الشعب والحكومات وأولهم الملك، ولكن «فاروق» لم يكن لديه خبرة بالحكم ولا السياسة فاستعان بمستشارين لم يكونوا على مستوى الأمانة، فخدعوه وزيفوا له الحقائق ولذلك أضاع ملكه.

**** وعصر الرئيس جمال عبد الناصر؟**

* بدأت الثورة وكانت في إحتياج لفترة استقرار فحدث تحديد للحريات وقسوة مع المفكرين والمثقفين وحدثت تجاوزات ضد الجميع العمال والفلاحين والصحفيين والإخوان .. ومع ان «عبد الناصر» كان يناصر الإتحاد السوفيتي إلا أن هذه القسوة طالت الشيوعيين أيضاً.

**** منذ ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠ وهى فترة حكمه وكان لا زال يحتاج الى**

إستقرار؟

* هذا التجاوز تم لأن «عبد الناصر» تعرض لهزات كثيرة ، مثل فشل الوحدة مع سوريا، ثم هزيمة يونية ٦٧ وضياح الجيش في اليمن، ومحاولة إغتياله في المنشية ، ولكني لا أعطي له عذراً .. لأن فترة حكمه كانت أكثر فترة أهدرت فيها كرامة الإنسان وتقييداً لحريته.

**** وماذا عن عصر السادات؟**

* عصر «السادات» بدأ بالتحول الديمقراطي، ولكن مشكلة «السادات» انه كان يتخذ خطوات لم يكن الشعب مستعداً لها، وأبسطها قرار الإنفتاح الإقتصادي فالشعب كان قد اعتاد على الإقتصاد المركزي، ويتنظر قرارات الحكومة

الاقتصادية ومتابعتها، فحدث إنفلات في الاقتصاد بسبب الإنفتاح السريع مما سبب له بعض المشاكل.

**** هل كسر الرئيس السادات الحاجز النفسي في التفاوض المباشر مع إسرائيل؟**

* نعم.. وأهم شيء قام به هو العمل بمبدأ اعرف عدوك ولهذا انتصر عليهم في الحرب وفي السلام، وهو الرئيس العربي الوحيد الذي فعل ذلك، فقبل مجيء «السادات» كانت إسرائيل تدعي في مصر بالدولة المزعومة، وكنت أتولي الاشراف علي الرقابة فكانت تأتي الي التعليمات بمنع أي جريدة من دخول مصر بها صورة علم إسرائيل أو خبر يذكرها!!! فلم يكن لدينا أي فكرة عن اسرائيل، ولا عن امكانياتها ولهذا جاءت المصيبة الكبرى في يونية ١٩٦٧ ولكن «السادات» فتح المجال لنعرف اسرائيل، وبدأنا في ترجمة الكتب ودراساتها.. وفي الأهرام أنشأنا خدمة الإذاعة العبرية.. واستطعنا الرد عليها في الحرب والسلم لأن الجو قبل ذلك كان مناخ خوف وكم مرة حاربنا اسرائيل ثم انهزمننا.. لدرجة أنه عند بدأت حرب أكتوبر التلفزيون الفرنسي لم يصدق اننا انتصرنا وكان يذيع مقاطع عسكرية من حرب يونية ٦٧ الي أن نظمت زيارة للمراسلين الأجانب الي الجبهة وشاهدوا النصر وكتبوا عن حرب أكتوبر بما تستحق، وعدم الثقة جاء لأننا أذعنا بيانات كاذبة في ٦٧ ففقدنا المصداقية بين دول العالم ولكن بعد ذلك عادت الكرامة وشعرنا بالفخر.

**** وماذا عن جبهة الصمود والتصدي التي رفضت ما قام به الرئيس السادات؟**

* هذه الجبهة تشكلت في البداية من العراق حكومة وليس شعباً لأن الرئيس «السادات» ظهر انه افضل من «صدام حسين».. فهذه الجبهة كانت تصادم شخصيات أكثر منها تصادماً سياسياً لأن «صدام» هو الذي شكل الجبهة.

**** وماذا عن المعارضة الداخلية للرئيس السادات بسبب الزيارة والمعاهدة؟**

* يوجد بعض الصحفيين المعارضين اتخذوا هذا الموقف الشخصي ضد «السادات»، وليس ضد المعاهدة ولن أذكرهم وهم يعرفون انفسهم.. وسأذكر حادثة وقعت معي في بداية حكم الرئيس «مبارك» وقبل انتهاء القطيعة العربية لمصر، طلب مني صديق عربي انشاء مكتب اعلامي في القاهرة علي أن أتولي ادارته فوافقت علي الفكرة وقمنا بتأسيس المكتب، ثم بعد ذلك وجدته يعطيني كشفاً بأسماء عدد من الصحفيين المصريين وأمام كل اسم أجد مبلغاً محدداً فسألته ماهذا؟..

فقال: هذه مبالغ نعطيها لهؤلاء الصحفيين وللأسف كان بها أسماء صحفيين كبار لن أذكر أسماءهم فقد رأيتها بعيني.. وذلك نظير ان يتبنوا وجهة نظر من يدفع في تلك الدول ومجموعتها واندحشت لذلك فالمعارضون «للسادات» والمهاجمون له أراها نواحي شخصية تغلبت علي النواحي القومية و«السادات» أكثر زعيم عربي سبه العرب مع انه أكثر زعيم عربي أعطي لهم.

**** لكن كلمة التطبيع رعب يصيب ويتهم به المتعاملون مع اسرائيل؟**

* هي نقطة غريبة لأن مجرد وجود إتفاقية فهذا تطبيع ولديهم سفارة في القاهرة، ولدينا سفارة مصرية في تل أبيب، وفي الماضي كنا نقاطع المؤتمرات التي تشارك فيها اسرائيل والآن لا نقاطع المؤتمرات فبعض الكتاب هم الذين يروجون لكلمة التطبيع، والدليل علي ذلك بهدلة وتقطيع الكاتب الكبير «علي سالم» عندما زار إسرائيل.. لكن الشعب يريد ان ينعم بالسلام والا فلماذا خرج بالملايين وقابل «السادات» هذه المقابلة الأسطورية دون اعداد أو تدبير عندما عاد من القدس؟ وخرجت الجماهير تهتف له وللسلام فغالبية الشعب المصري مع السلام.

**** وماذا عن الشباب الذي يزور إسرائيل أو يعمل بها هل أنت مع ذلك؟**

* لماذا لا نعرف عدونا؟! ..ولماذا نمنعهم من زيارة إسرائيل؟ فإنجلترا احتلتنا (٧٠) سنة معني ذلك نقاطها بل لا نمنع شبابنا من زيارة اسرائيل والتعرف عليها من الداخل، ثم ان اسرائيل حالياً متقدمة عن العرب في التكنولوجيا.

**** د. مرسى تري إسرائيل مازالت عدواً أم لا؟**

* أستطيع أن أقول عدواً بسبب القضية الفلسطينية، ولكن أعتقد اننا علينا الاهتمام بقضايانا أولاً، لأننا لدينا مشاكل كثيرة وأرى أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية يفوق أي اهتمام آخر في مصر.. ومع هذا عندما إغتيل الرئيس «السادات» قام «ياسر عرفات» بتهنئة الشعب المصري وقال أهنيء الشعب المصري فهل هذا يعقل؟.. ومن أدراه ان الشعب المصري كان سعيداً باغتيال رئيسه؟ ثم ركع بعد ذلك على ركبتيه حتى يوقع سلاماً مع إسرائيل وكان سعيداً جداً وهو يأخذ صورة مع «شيمون بيريز».. ولهذا علينا النظر لمصالحنا لان مصر طول عمرها تبدي مصالح العرب علي مصالحها، الي أن جاء «السادات» ونظر لمصلحة مصر فأعاد سيناء.

**** قالوا إن محاولة السادات لإسترجاع الحقوق الفلسطينية كانت مجرد تمثيلية؟**

* لا أندش من ذلك فلقد بلغ بهم الكره الشخصي «للسادات» بالافتراء عليه وقالوا ان حرب اكتوبر متفق عليها مع الأمريكان ايضاً، وهذا كلام فارغ لانه انتصار عظيم، ثم أن «السادات» كان بالفعل يريد إسترجاع الأرض الفلسطينية في معاهدة كامب ديفيد ولكنهم هم الذين رفضوا.. لدرجة انه بعد عودتي من كامب ديفيد توقفت في ألمانيا فقام المستشار الصحفي السفير «حمدي علام» بإعداد مؤتمري مع وسائل الاعلام هناك فهاجمني صحفي فلسطيني بسبب الإتفاقية فسألته هل قرأ الإتفاقية؟

فقال لا..

فقلت: أسمح لي أن أقول لك الجزء الخاص بفلسطين وبدأت أشرحه فاستأذن بالإنصراف فدهشت وسألته عن السبب فقال سوف تقنعني وأنا لا أريد الاقتناع!! .

**** وماذا كانت ستقدم الإتفاقية للفلسطينيين؟**

* أولاً.. أن يتم اخلاء الضفة الغربية الفلسطينية من الإسرائيليين ويتم احضار قوات من الأمم المتحدة علي الحدود، ثم يقوموا بعمل استفتاء بعد ٥ سنوات، ويقرروا مبدأ الدولتين وحينها كان يحق عودة اللاجئين وحتى الآن هم يطالبون بأقل مطالب من كامب ديفيد، ولهذا فالقضية الفلسطينية هي قضية الفرص الضائعة لأنهم لو وافقوا كانت ستعود الضفة الغربية للفلسطينيين.

**** وماذا عن سوريا؟**

* سوريا أيضاً كانت ستحصل علي الجولان لو أنها استمرت معنا في المفاوضات، ولكن هذه الدول لامت مصر وهاجمتها، ولا أعرف أي دولة عربية حاربت اسرائيل مثل مصر؟ فيما عدا سوريا حاربت معنا في ١٩٧٣ .

**** ولماذا تؤكد أن قضية فلسطين هي قضية الفرص الضائعة؟**

* لأنني أعتقد انها ستستمر مدة من الزمان بدون حل مثل قضية كوريا الشمالية والجنوبية وأقول قضية الفرص الضائعة لأن الفلسطينيين لا يقدمون غير الرفض، فمثلاً رفضوا قبول قرار ٢٤٢ ورفضوا حل الدولتين، ورفضوا التفاوض بجانب الرئيس «السادات»..فعلي الأقل لن تحل في هذا الجيل من القادة حتي يخرج جيل جديد ليست لديه عقد الهزائم من اسرائيل مثل الجيل الحالي، ويشعر ان العالم في تغيير مستمر ولا بد من الإستمرار فعليهم ان يقبلوا حل الدولتين أو قبول الجنسية الاسرائيلية الجديدة، لأن معظم الفلسطينيين لاجئين حينها سوف تحل مشكلتهم بعد ما تتغير المواقف.

**** هل الرئيس «السادات» لان أو هادن؟**

* من يقول أن «السادات» قدم تنازلات فعليه أن يحددها، لأن «السادات» أوقف المفاوضات وألغاهما وقام بسحب اللجنة السياسية وكنت عضواً فيها مع الدكتور «عصمت عبدالمجيد» والدكتور «بطرس غالي» والدكتور «أسامة الباز» وكانت برئاسة «محمد ابراهيم كامل» وزير الخارجية لمجرد أن «ابراهيم كامل» اتصل بـ«السادات».. وقال له أن «مناحم بيجن» أهانني فقام بسحب اللجنة علي الفور وكانت لم تمكث الا ليلة واحدة فقط في اسرائيل.

**** وهل أهان «مناحم بيجن» وزير الخارجية؟**

* عندما ذهبنا لإسرائيل قام «مناحم بيجن» بدعوة اللجنة علي العشاء للاحتفاء بنا، وبعدما رحب باللجنة شرح ما عانته اسرائيل في أوروبا من إضطهاد ثم نظر الي «محمد ابراهيم كامل» و قال اعتقد ان صديقي «ابراهيم كامل» حينها كان شاباً ولم يعرف ما حدث لنا من مأس.. فغضب «ابراهيم كامل» وعلي الفور لف الكرسي الذي يجلس فوقه وأعطى ظهره لـ«مناحم بيجن» ولم يتحدث معه علي الاطلاق.. وعندما رجعنا الي الفندق.. طلب الرئيس «السادات» علي الفور وقال له: أهانني «بيجن» فأرسل «السادات» طائرة خاصة في الفجر وسهرت أجمع كل الصحفيين حتي نعود الي القاهرة، ولم نمكث ليلة واحدة في إسرائيل فكيف هادن «السادات» بعد هذا الموقف؟ .

**** وماذا حدث بعد قطع المفاوضات؟**

* عدنا ودخلنا في حالة اللاحرب واللاسلم، ثم حركت أمريكا الموقف مرة أخرى، وحدث اجتماع كامب ديفيد وحدث الاتفاق الأول، ثم استمرت الاجتماعات فوصلنا الي توقيع معاهدة السلام.

**** تدخلت أمريكا وحركت الموقف هل كانت امريكا شريكاً نزيهاً في عملية السلام؟**

* أمريكا في البداية حدثت لها صدمة من سفر «السادات» إلي إسرائيل، ولكنها

ساعدت بعد ذلك ولعبت دور الوسيط في عملية السلام فالشعب الأمريكي شعب محب للسلام .

**** لم أقصد الشعب الأمريكي بل الإدارة الأمريكية؟**

* هي ساعدت في مفاوضات السلام حتي تضمن عدم إثارة الحروب في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ علي البترول الذي يمثل مصلحتها في هذه المنطقة.. ثم ان الدور الأمريكي هو الاجتماع في أمريكا والوساطة بين الدولتين.. ولكن مصالح مصر وإسرائيل هي التي جعلتهما يجلسان مع بعض ويتفاوضان ويتفقان علي السلام.

**** لكن الرئيس السادات قال إن أوراق العملية في يد الأمريكان بنسبة ٩٩٪؟**

* قال ذلك قاصداً لو أن إسرائيل كانت في حاجة الي ضغط للتواصل في عملية السلام كان من الممكن ان تضغط امريكا عليها، ولهذا ترك «السادات» الاتحاد السوفيتي واتجه الي أمريكا مع انه احضر كل السلاح الذي حارب به من روسيا، ولكن في السلام اتجه للأمريكان لأن امريكا هي التي تمول اسرائيل، ولكنه أضعف التدخل الأمريكي القوي عندما اتجه مباشرة الي اسرائيل.. لأن مؤتمر كامب ديفيد الأول كان مؤتمراً تحضيرياً لمؤتمر جنيف ثم توقفت المفاوضات، فأراد «السادات» تحريك الموقف فقرر السفر الي القدس.

**** هل مصر قدمت تنازلات في معاهدة السلام؟**

* تنازلات في ماذا؟.. فقد عادت اراضيها كاملة ثم ظهرت امام العالم بأنها دولة متحضرة وعريقة ولا تسعى للحروب، وذهب رئيسها الي اسرائيل من اجل السلام.. بل الذي قدم تنازلات هي اسرائيل لأنها أعادت لنا أرضنا وكانت تضع «٣» لاءات عقبة في سبيل أي تسوية.. لا لإزالة المستوطنات، ولا لإزالة المطارات المتقدمة، ولا لعودة شرم الشيخ.. ثم انهيينا علي تلك اللاءات بالمفاوضات التي كانت من عظمة «السادات» لانه صمم علي إعادة سيناء كاملة

مقابل السلام مع اسرائيل.

**** البعض يتهم الرئيس السادات بأنه لم يهتم بالقضايا العربية وأبرم صلحاً منفرداً مع اسرائيل؟**

***** لا فـ«السادات» كان يهمله سوريا وفلسطين، وكان ينظر اليها كإتفاقية عامة والدليل علي ذلك انه كان بها جزأين، جزء خاص بمصر، وآخر خاص بفلسطين و«السادات» لم ينظر في إطار نفسه الا عندما بدأت العرب تهاجمه وتتطاول عليه شخصياً فأعطي الأولوية لمصر، ولتينا نفعل ذلك، ولننظر الي «الصين» عندما قفلت علي نفسها وتفوقت حتي أصبحت احدي الدول الكبرى، لكن مصر دائماً تدخل الحروب من أجل العرب، وتقدم المساعدات لهم، وبعد ذلك تقاسي اقتصادياً واجتماعياً وقد تعابر بذلك وتهاجم وتشتتم.

**** تقصد ماذا تحديداً؟**

***** بعد توقيع الاتفاقية مع إسرائيل زرت القدس وتقابلت مع الأساتذة والطلبة الفلسطينيين في الجامعة، فقال لي بعض الأساتذة نحن هنا سعداء في التعامل مع اسرائيل، بل اننا أفضل حالاً منكم أنتم في تعاملكم مع حكوماتكم في أوطانكم فاتركونا في حالنا ولا تتدخلوا في شئوننا، وحدثت لي صدمة عندما سمعت هذا الكلام لأول مرة والحقيقة أن اسرائيل بها حكم ديمقراطي، وبالفعل العالم العربي تنقصه الديمقراطية لأنه يعيش في ظل الحكم الفردي.

**** وعصر الرئيس مبارك؟**

***** «مبارك حاول الإستمرار على نهج الرئيس «السادات» وحتى في خطبه يقول: ان مصر إستعادت كامل أراضيها بالحرب والسلام وهذه إستراتيجية من إستراتيجيات «السادات»، ولكن حدثت مشاكل داخلية بسبب زيادة السكان ومحاولة إصلاح مشاكل القطاع العام، فحدثت الخصخصة والخروج للمعاش المبكر الذي نتج عنه الإعتصامات والإضرابات أو البطالة الشديدة بين أوساط

الشباب .. ومع ظهور الفضائيات وهامش الحرية الإعلامية الذي أظهر جميع السليبيات والفساد الذي لم يكن يظهر في العصور السابقة مع تطلع الشعب الى مزيد من الاستقرار والتنمية ومطالبته بالتغيير الذي يعود عليه بتحسين حالته الاقتصادية والاجتماعية.

نشرت في الوفد ١٣ مايو ٢٠١٠



الدكتور: إبراهيم نصر الدين
الخبير في الشؤون الإفريقية.



، ، أكد الدكتور إبراهيم نصر الدين الخبير في الشئون الإفريقية تراجع الدور المصري في إفريقيا بالمقارنة بفترة الخمسينات من القرن الماضي .. مؤكداً ان مصر كان لها دور رئيسي في إفريقيا من خلال دعم إستقلال دول القارة والحركات التحررية... و اضاف «نصر الدين» ان تراجع مصر على الساحة الإفريقية أغرى إسرائيل على التواجد بقوة في إفريقيا لتشويه سمعة العرب والإسلام وللاستحواذ على خيراتها من بترول وماس. مؤكداً انه لا خوف على حصّة مصر من مياه النيل لأنها مرتبطة باتفاقيات مائية ذات صلة قوية باتفاقيات الحدود ، مشيراً الى انه من يطالب بتعديل إتفاقيات المياه عليه تعديل الحدود ، وهو ما يصعب حدوثه والموافقة عليه..

وكشف الخبير في الشئون الإفريقية ان عدد السفارات المصرية في إفريقيا (٤٧) سفارة ولا تقوم بدورها في مد جسور وتقوية العلاقات بين مصر ودول القارة ، وإكتفى بعض موظفيها فقط بالتجارة في الماس والعاج والطيور النادرة ..

مؤكداً ان الخارجية تنفق ملايين الجنيهات دون عائد حقيقي يصب في مصلحة مصر ، مشيراً الى ان الدبلوماسيين والموظفين المصريين الذين يعملون في إفريقيا ينظرون إليها على انها منفى بالمقارنة بأوروبا حيث الحوافز والبدلات أكثر ، ،



**** ما الذي جعل الدائرة الإفريقية احد التوجهات الإستراتيجية لمصر خلال الخمسينات ؟**

* فترة الخمسينات بالنسبة لمصر كانت فترة التحرر الوطني حيث قضية الجلاء والعدوان الثلاثي، وهذا خلق نوعاً من البحث عن التضامن الدولي مع التوجه المصري.. وهذا التضامن لن يأتي من القوى الغربية، لأنها كانت معادية لمصر خاصة فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك إتخذت مصر توجهها إيدولوجيا مختلفا مع الغرب وأرادت حليفا يساندها في الأمم المتحدة، وبعد التوجه العربي والحديث عن القومية العربية والوحدة العربية، ظهر الحديث عن الظهير الإفريقي، وكانت الدول الإفريقية تمر بحركات تحررية، فكان على مصر مساندة هذه الحركات وعند إستقلالها بالطبع ستقف وتصوت بجانب مصر في المحافل الدولية، وعليه أنشأت مصر الرابطة الإفريقية عام ١٩٥٦ بالزمالك، ثم تحولت الى الجمعية الإفريقية، وكانت تساعد الحركات بالسلاح والتدريب والدبلوماسية.

**** ولماذا تراجع الدور المصري في إفريقيا ؟**

* بالتأكيد الدور المصري تراجع في إفريقيا، إن لم يكن إختفاء للدور المصري وإبتداءً من أواخر السبعينات من القرن الماضي، وهذا يرجع الى تغيير التوجه المصري داخليا إبتداءً من الإشتراكية والقطاع العام والتحدث عن إقتصاديات السوق الحر والتحول الديمقراطي وإن كان منقوصاً، ومع هذا التغير بدأت الدول الإفريقية تحصل على إستقلالها في الستينات دون كفاح مسلح بل بالمفاوضات، والدول التي إستخدمت السلاح هي التي كانت مستعمرة إستعماراً أستييطاني وساندها مصر، وبدأت تؤتي الجهود المسلحة ثمارها في منتصف السبعينات بعد ان كان التوجه المصري السياسي، تغير تجاه إفريقيا مع أن مصر قدمت إقتصادياً الكثير لتلك الدول وسخرت إمكانيات الدولة فأنشأت «شركة مصر للإستيراد والتصدير» لتقوم بهذا الدور.

**** وهل كان لمصر دور مخبراتي في تعاملها في إفريقيا ؟**

* نعم .. بطبيعة الحال وهذا شيء طبيعي وكان عنصر المخابرات هو الذي يديرها، على اعتبار ان كثيراً من الدول التي تم إستقلالها كان إستقلالاً شكلياً وليس فعلياً، ففرنسا بعد ان إستقلت عنها عدة الدول ظلت موجودة في إفريقيا، وكان بعض رؤساء هذه الدول يحملون الجنسية الفرنسية، فهل كان يكفي ان ترسل موظفين مدنيين لإدارة شركة أم نرسل رجال مخابرات يستطيعون التعامل مع الأمور؟.

**** وهل كان الدور الذي تلعبه مصر في إفريقيا يهدف الى تصدير الثورة في المقام الأول ؟**

* لا.. فالتعاون الإقتصادي كان يختلف مع الدول التي إستقلت، وشركة النصر لم يثبت انها شاركت في إنقلابات، ولم يكن من مصلحة مصر ان تقوم بهذا الدور لأنها كانت ستسوء العلاقات، ولكن الشركة راقبت الوجود الصهيوني ونافسته إقتصادياً، إذن كان يوجد أسباب موضوعية للتوجه الأيدولوجي للنظام المصري بالتححر الوطني، وجعلت كل حركات التحرير بالكفاح المسلح تقف معجبة بمصر التي إستطاعت ان تربط بين الكيان الصهيوني العنصري الإستيطاني في فلسطين، وبين الكيانات العنصرية الإستيطانية في إفريقيا، وأصبح العرب والأفارقة في هذا المسار حتى على المستوى النفسي .

**** وهل التحول الديمقراطي وآليات السوق الإقتصادية سبباً في غياب مصر عن إفريقيا؟**

* بالطبع فعندما تغيرت السياسات الداخلية في مصر من إقتصاديات السوق وغالبية الدول الإفريقية حصلت على إستقلالها بتوجه إشتراكي، ومصر تتحول الى الرأسمالية، وكان من المتصور ان تجني مصر نتائج جهدها الإفريقي على مدار ١٥ سنة، ولكنها لم تستطع، ومن المفارقات العجيبة ان أنجولا إستقلت عام ١٩٧٦ ومصر تأخرت بالإعتراف بها وسبقتنا إسرائيل، مع ان مصر كانت سنداً أساسياً

لدعم الحركة الشعبية الأولى في أنجولا .. ثم سارت مصر في ركب أمريكا بمعارضة حركات التحرر، وأيضاً مساندة حركة «يونيتا» في أنجولا مع ان النظام العنصري في جنوب إفريقيا كان يؤيد «يونيتا» وإسرائيل أيدتها والصين أيضاً، وكانت إثيوبيا ماركسية وحركة تحرير إريتريا ماركسية فتقف مصر مع من ضد من؟ وقفت ضد الجبهة الشعبية وهي حركة التحرير بحجة ان لنا مصالح مع إثيوبيا!! فلنهادن إثيوبيا، وفي ذات الوقت وقفت مصر بجانب الصومال في حربها ضد إثيوبيا في عام ١٩٧٧ وكان مع مصر إيران والسعودية ونشر كلام كثير عن أسلحة مصرية تم ضبطها في مطار نيروبي.

**** على الجانب الإقتصادي .. كيف نقنع رجال الأعمال للإستثمار في إفريقيا؟**

* مستحيل ان تقنع رجل أعمال بأن يذهب ويغامر بالإستثمار في إفريقيا، وهو لديه تصور ان إفريقيا قارة مجهولة مظلمة شعوبها يأكلون لحوم البشر ، وهذا كلام الجاهل المتخلف الذي يقال هنا وهناك عن إفريقيا.. إذن مصر ليست لديها أزرع يمكن ان تقيم بها علاقات، لأن شركة النصر للإستيراد والتصدير تراجع دورها بعد أن تمت تصفيتها وبيعت مراكزها ودورها إنتهى تماما .

**** إذن الجهد المصري في إفريقيا كان كاسحاً لكن النتائج كسيحة ؟**

* بالطبع فمصر لديها ٤٧ سفارة في إفريقيا، ولتقييم تكاليف هذه السفارات من مبان سواء كانت مؤجرة أو مشتراه ومرتببات المستشارين والإعلاميين والأمنيين وغيرهم .. وكلها لا تؤدي أي دور وأنا زرت ٣٥ دولة إفريقية وكنت أحرص الناس للتعامل مع السفارات، ووجدت الكثير منهم لديه إحساس بالإضطهاد لأنه يعتبر نفسه انه تم نفيه الى إفريقيا، وغيره من زملائه في أوروبا لديه إمتيازات لأن جدول المرتبات حسب الدول، ولكن من وفقه الله ووجد ان هناك فرصة في بلد ما بها «ماس» يمكن ان يتاجر به، وأيضاً فيه «ببغاوات» نادرة ورأيت موظفاً في إحدى السفارات معه ٢٥ «ببغاء» والطائر الواحد يباع في مصر بـ (١٠)

الاف جنيه، والبعض الآخر إنشغل بأن يرضي كبار المسؤولين إذا زاروا البلد التي يعمل فيها فيقابلهم بكل ترحاب ويقدم لهم الهدايا، ولا أريد أن اتهمهم ففي داخل وزارة الخارجية لا يوجد إهتمام فالنشط يرسل تقارير لا يلقي لها بال، وهناك ثروات أخرى مثل التجارة في العاج .. وأعرف أحد المشايخ الدعاة قال لي انه يهرب الذهب في العمامة لأن البوابة الإلكترونية تكشف عن جسده فقط ولا تكشف رأسه.. فيوجد إنفاق لا يتم ترشيده لخدمة السياسة المصرية، ومع هذا لا تأتي بعائد سياسي ولا ثقافي فوجوده مثل عدمه مع انه تخطى حاجز الأثنين مليار جنيه سنوياً.

** وكيف ترى دور الأزهر في إفريقيا ؟

* الأزهر أيضاً تخطت مصاريفه الإفريقية العشرين مليون جنيه سنوياً وبدون فائدة، حيث يقولون في بعض الأوراق ان لديهم ٣ الاف طالب إفريقي وما ينفق على الطالب خلال منحه السنوية (٧٢٠٠) جنيه، ويفترض في إختيار هؤلاء الطلاب ان يكونوا من جامعات كبرى مؤثرة كي يكونوا سنداً لنا ويدعموا مصالحنا في دولتهم بعد ان نعلمهم تعليماً جيداً ، ليس فقط في الجوانب الشرعية، مع ان الأزهر يرفض إلحاق الطلبة الأفارقة بكليات الطب والهندسة .. فيجد الطالب الإفريقي الذي يحصل على ليسانس في الشريعة أو غيره انه سيظل عشر سنوات حتى يتعلم اللغة العربية ويكمل تعليمه، في حين انه يجد زميله الذي سافر الى فرنسا أو إنجلترا قد حصل على الدكتوراة في ذات المدة، وعاد الى بلده بوضع مالي وإجتماعي أفضل من الذي درس في الأزهر، والذي ينظر إليه انه قد تعلم في دول الشرق الأوسط حيث الإرهاب والجماعات الإرهابية، فينتهي به المطاف في النهاية الى مؤدي لشعائر دينية في أي مسجد وينظر اليه نظرة شك وريبة.

** وماذا عن الدعاة المصريين الذين يرسلهم الأزهر الى إفريقيا ؟

* الأزهر يرسل دعاة لإفريقيا لا يتم إختيارهم بعناية، ويعطون تأثيراً عكسياً فمنهم من يجلس في مجلس دون أن يعرف لغة الناس، وبعضهم يقول بكل

صراحة ان مرتبه يتركه في القاهرة ويفرش منديلاً محلاًوياً في المجلس يجمع عليه الأموال!! وأخر رأيته يعيش في كنيسة كاثوليكية يأكل ويسكن وأخر شاهده على رؤوس الأشهاد في الطائرة وكان ذاهباً الى جنوب إفريقيا وكان يلعن الأفارقة ويسبهم ، فهل هذا هو إختيار الداعية؟! .

**** وماذا عن دور الكنيسة المصرية في إفريقيا ؟**

* الكنيسة المصرية لها نشاط كبير في جنوب إفريقيا والكونغو واريتريا وكينيا وإثيوبيا .. ولكن في هذه الدول هل يتم خدمة مصالح الكنيسة أم المصالح المصرية ؟ لأن الأزهر والكنيسة كانا لابد ان يقدموا النموذج للوحدة الوطنية .. فبالنسبة للكنيسة المصرية قضيتها دينية فقط لترسيم القساوسة، وكثيراً ما تفتح مراكز لتدريب المرأة الإفريقية الأرثوذكسية، وهذه مشاريع أقرب ما تكون عائلية ولا تخدم السياسة الخارجية المصرية، وهى ارتباط هؤلاء الأفارقة بالكنيسة المصرية وليس بالمجتمع المصري.

**** ولكن يوجد ألفين من الخبراء المصريين تم إرسالهم الى إفريقيا ماذا عنهم؟**

* لدينا الصندوق المصري للمعونة الفنية الذي يقول انه صدر «٢٠٠٠» خير مصري الى إفريقيا، فهل هذا الخبر يعرف كيف يتعامل مع الأفارقة؟ طبعاً لا!!!.. فالأفارقة يقولون عندما يأتي اليهم الخبر الصيني يكون جاداً في عمله، ملتزماً في تصرفاته، ويفتح اسواقاً صينية وحتى الخبراء الإسرائيليين يعيشون وسط الأفارقة، لكن الخبراء المصريين كأنهم ذاهبون لإعارة في أي دولة عربية وللأسف البعض يسيئ .. ولدينا أيضاً المجلس الدولي للزراعة ومركز تدريب الشرطة للأفارقة، ومعهد تدريب الإذاعيين الأفارقة، وكل فترة يعلنون انهم دربوا عشرة آلاف من الفرانكفون وكل هذه إنفاقات دون عوائد إيجابية تعود على مصر .

**** ولماذا لا يتم الإستفادة من معهد الدراسات الإفريقية ليساهم في عودة مصر**

لإفريقيا ؟

* نفق على هذا المعهد موارد كثيرة لتعليم وتخريج متخصصين في الشؤون الإفريقية، ليقعدوا في مصر ولا يتم الاستفادة منهم، رغم انهم افضل من يعملون في إفريقيا .. لأن إفريقيا قارة مظلمة كما نعتقد خطأ وعلى غير الحقيقة، ونتجاهل ان بعض الدول الإفريقية أكثر تقدماً من مصر حتى في البنية الأساسية والمعرفة والعلم وفي كثير من التخصصات، وقد رأيت الموبايل في نيجيريا عام ١٩٩١ ولم نكن نعرفه في مصر، وتوجد مؤسسات علمية على أعلى مستوى من التقدم والبحوث ولدينا نظريات منقولة من الكتابات الغربية ومستوى الدراسات في المعهد غير مرض في كل التخصصات لأنها مجرد حكاوي، فالطالب الذي يتم تخرجه يصبح عاطل .

**** يوجد خوف من الدور الإسرائيلي في إريتريا خوفا من السيطرة على البحر الأحمر؟**

* أجزم انه لا يوجد وجود إسرائيلي في إريتريا تحديداً غير سفارة بها (٢) موظفين، ولكن الوجود الصهيوني مركز في إثيوبيا، وجنوب إفريقيا، وكينيا التي بها أكثر يهود العالم صهيونية وتعصباً، والوجود الصهيوني في ليبيريا، وشمال أوغندا غصباً عن الحكومات الأوغندية لأنها منظمة مفتوحة، وشركة «أنجلو أمريكان» لصاحبها «أرنستو بن هايمر» وهو من جنوب إفريقيا وكانت تشغل ٤٠٪ من القوى العاملة من اليهود، ولكن البحر الأحمر أمن لأنه لا يوجد وجود صهيوني في إريتريا والسودان بل ان «جيبوتي» وهى دولة عربية بها (٥) قواعد عسكرية فرنسية وأمريكية، ولا أحد يتحدث في الصحافة والإعلام العربي إلا عن إريتريا، وهل يعقل أن تشن أمريكا هجوما على إريتريا، ونجد قرارات مجلس الأمن ضدها ويكون لها علاقة مع إسرائيل؟!... وفي آخر لقاء لي مع الرئيس «إسباني» الإريتري قال لي: «لينا ندخل الجامعة العربية ونعمل ما نريد ان نعمله».

**** لكن الوجود الصهيوني في كينيا له خطورته؟**

* السفارة الإسرائيلية في كينيا من أكبر السفارات في إفريقيا، والسفير الإسرائيلي في كينيا هو الموفد لكل شرق إفريقيا، ونذكر «عبد الله أوجلان» الزعيم الكردي وكيف تم أخذه من «نيروبي» عن طريق الموساد إلى تركيا، فالموساد له قاعدة كبيرة في كينيا .

** وما الذي يفعله الموساد ضد العرب والمسلمين ؟

* يزرع حالة من العداء ضد العرب هناك، وكينيا من أكثر الدول عداءً للعرب، وفي أحد فنادقها الكبرى في العاصمة «نيروبي» نجد تمثالاً لرجل عربي يلبس «العقال» ويسلسل رجلاً إفريقياً بالسلاسل ويمسك له السياط!! ولهذا كينيا فاعل أساسي في إبعاد مصر وإثيوبيا تحديداً عن الصومال، ولها دور مع دول القرن الإفريقي لإبعاد مصر، حتى لا يكون لها دور في الشأن السوداني، ومفاوضات الشأن السوداني جرت في كينيا تحت مظلة أمريكية صهيونية ابتداءً من إتفاق «ماشاكوس».

** لكن توجد مبررات للوجود الصهيوني في إفريقيا ؟

* الوجود الصهيوني يعمل على خلق حالة من التنافر والعداء بين العرب وبين الأفارقة، لأنه في فترة من الفترات وصلت العلاقات العربية الإفريقية إلى ذروتها في مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول والأخير في ١٩٧٧، بأن يعمل بألية عربية إفريقية للتنسيق فيما بينهما، وإسرائيل كاد أن يجن جنونها بهذا التعاون العربي الإفريقي.. ولهذا تعمل على تشويه صورة العرب ، والتخوف على مياه النيل دعاية أمريكية صهيونية للفت الانتباه لإتجاه غير الذي يسعون إليه، وهذا ما أخشاه حيث أن الهدف الإسرائيلي الأهم والأخطر هو تمزيق الدول العربية لأنها لا تستطيع أن تتعايش إلا بتمزيق الدول وعلى رأسها مصر.

** وكيف ينظر الكتاب والمفكرون الأفارقة إلى مصر ؟

* كثير من المفكرين الإفريقيين ينظرون إلينا نظرة تقدير واحترام، فمثلاً

الشيخ « أنت جوب » مفكر سنغالي قام بعمل رسالة دكتوراه في جامعة السوربون، وعمل دراسات اثرية وبيولوجية ولغوية على الآثار المصرية فأنتهى، الى ان أصل الحضارة الإفريقية هي الحضارة المصرية القديمة، ولكننا رفضنا هذا الكلام، وكيف نكون أفارقة؟! بالرغم من اننا أفارقة بحكم التاريخ والجغرافيا والإنثربولوجيا، ومن يزعم اننا من سلالة عربية فهو كاذب ومنافق وجاهل، فأكثر من ٩٥٪ من الشعب المصري من أصول مصرية يعني أصول أفريقية.. والأفارقة أرادوا ان يجعلونا مرجعية لهم ولكننا رفضنا.. وواحد يقول لك الذين هبطوا من السماء وآخر يقول لك الفراعنة جنس أري، فما علاقتنا نحن بالجنس الأري والمانيا؟؟؟ .

** وماذا كان رد الفعل الإفريقي ؟

* رد الفعل أن المفاوضات الإفريقي «الفا عمر توناجي» في تقريره عام ٢٠٠٤ قال : ان مصر هي أم إفريقيا لكن الحضارة النوبية هي أصل الحضارة المصرية، وبالتالي الحضارة النوبية هي أصل الحضارة الإفريقي.. وطبعاً طالما ان مصر تريد أن تكون عربية فلن يشكك أحد ان النوبة ليست إفريقية، فيخرج النوبيون ويعملون مشكلة، والمشكلة أن الصومال دمرت والعراق دمرت بالشيعة والسنة والأكراد، وايضاً البوسنة والهرسك، واليمن ولبنان والسودان داخلين على عتبة التقسيمات، فعلى الإعلام أن يحذر من الأخطار ولا يكرس المشاكل ولا ينساق وراء الباطيل .

** ماذا عن المطالب بتعديل الإتفاقيات الخاصة بالمياه بحجة انها تمت في ظل الإستعمار؟

* هذه الإتفاقيات المائية مرتبطة ومشتركة مع إتفاقيات الحدود، ومن يطالب بتعديل هذه الإتفاقيات فعليه تعديل الحدود، إذن الكل سيرفض التعديل وقت الجد.. حتى إتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان ليس من مصلحتهما ان يتم تعديلها الآن، وعلى مصر والسودان ان يتخذا موقفاً تضامنياً لمواجهة دول حوض

النيل، حتى لا يطالبوهما بتعديل الإتفاقيات الخاصة بهما، والإتفاقية أراها في مصلحة السودان فالمياه التي وفرها السد العالي حصلت السودان على ١٧.٥ مليار متر مكعب وحصلت مصر على ٧.٥ مليار .. ومصر دفعت حينها ١٥ مليون جنيه تعويضات عن الأرض التي تم إغراقها ودفعت مصر ثمن تكلفة السد العالي من مواردها فمن الذي يطال بتعديلها !!؟ .

**** وماذا عن مؤتمر شرم الشيخ وتوقيع دول حوض النيل على الإتفاقية الإطارية دون مصر والسودان ؟**

* أقول صراحة لن توجد أية قوى على وجه الأرض تستطيع أن تؤثر على كمية مياه النيل الواردة الى مصر في نهر النيل، فكل المشروعات ودراسات الجدوى بمكاتب أمريكية وأوربية حتى الآن تستند لمطالب دول حوض النيل، وتبلغ (٥٠) مشروعاً على روافد صغيرة لنهر النيل بكل فروعه، ولو بدء فيها العمل ستستغرق خسمون عاما حتى ينتهوا منها، وسيكون تأثيرها على مياه النيل في حدود (٥) مليارات لتر مكعب وهذا أقصى حد في الوقت الراهن .. وعلينا أن نعرف أن الإيراد السنوي لنهر النيل (١٦٥٠) مليار متر مكعب سنوياً، وتستهلك مصر والسودان منه (٨٤) مليار متر مكعب، يذهب منها حوالي (١٠) مليار للبحر، أي تستخدم (٧٤) مليار متر مكعب وهي حوالي ٦٪ من معدل الإيراد السنوي لنهر النيل .. وكل فترة يخرج علينا من يقول إن إسرائيل تقوم ببناء أكبر سد مياه في إفريقيا دون أن يعرف مكان السد، فهذا السد لا علاقة له بالنيل الأزرق أو الأبيض.

**** بعد الإنتخابات السودانية الأخيرة .. الحركة الشعبية في السودان مع الانفصال أم الوحدة ؟**

* هدف الحركة الشعبية في السودان هو إقامة السودان العلماني الموحد، فهم ليسوا مع الانفصال للسيطرة على كامل السودان وتحويله الى سودان إفريقي

علماني.. وبالعكس نجد الحركة الإسلامية والجبهة القومية التي ترى ان الانفصال هو هدفها على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية.. والرأي العام الأكثر ميلا للانفصال عن الجنوب ، وهذه مسألة خطيرة لأنهم عندما قرروا حق تقرير المصير بضغط من «الصادق المهدي» و«جون جارانج» فالحكومة السودانية زادت عليهما ووافقت على حق تقرير المصير.

**** وبالطبع أمريكا وإسرائيل يؤيدان الانفصال ؟**

* هما يؤيدان الانفصال حتى يهددا مصر، فإذا كان الجنوب لا يستطيع ان يؤثر على مصر، والجنوب به متفجرات والغام والحرب الأهلية في الجنوب ستكون طاحنة والموت بالألاف، فقبائل «الدينكا» ضد قبائل «الشوبك» ويوجد عداة تاريخي بينهما ، إذن الجنوب إذا انفصل سينفجر ولن يستقر لأنه يوجد جنوبيين كثيرين في الشمال، وعلاقتهم تقطعت مع الجنوب، وكثيرون من الحركة العسكرية في جبال النوبة فأين يذهبون؟ .. وماذا تفعل شركات البترول إذا اندلعت الحرب بعد الانفصال ؟ .

**** لماذا قلت ان اليهود إقتربوا من واحدة سيوة ، وهو ما أثار غضب أهالي سيوة ضدك ؟**

* هذا نشر في وسائل الإعلام وعلى شريط الأخبار وبالفعل هددوا بأنهم سيقومون قضايا ضدي.. وأنا أختلف مع أي جماعة مهما كان مسمها قومية أو دينية تصور نفسها في صورة تمنع الإقتراب منها.. فواحة سيوة مصرية سواء من يعيشون فيها أمازيغ مسلمون أو مسيحيون ، وأنا تكلمت عن واحدة سيوة كمصري لأن فيها عيداً يسمى بـ«عيد السياحة» نشأ بعد كامب ديفيد ، وموعده عند إكمال القمر في أكتوبر، فيخرج أهالي سيوة الى جبل «الدكروري» وقيمون إحتفالاتهم لمدة «٣» أيام بالكامل برجالهم ونساءهم وأطفالهم في وجود ما لا يقل عن (٦) أتوبيسات تحمل يهود إسرائيليين .. وأنا أتساءل لماذا حضر هؤلاء الى هناك؟ .. ولم أدين أهل سيوة، ولكن عندما نرى في سجلات الفنادق الموجودة هناك مقولة

لـ «بنيامين» تقول «سنعود إليك يا سيوة في يوم ما يا أرضنا الحبيبة»، وهذا في منتهى الخطورة لأن هذه ارض مصرية ومن حق الدولة أن تحدد طريق السير، ولكن يبدو ان الأرض كلها مستباحة ولا توج اعتبارات أمنية .

**** وأين الدولة من هذه الكارثة ؟**

*** لا أعرف هل الدولة تعرف ويراقبون الموضوع والأمر محسوب، أو يتخيلون انها مجرد سياحة، لأن المصيبة أنهم يقومون برحلات سفاري من سيوة حتى «الرس» في طريق مصر إسكندرية الصحراوي .**

نشرت في الوفد ٢٦ أبريل ٢٠١٠



اللواء : محمد غانم

رجل المخابرات القوي في أفريقيا
ومؤسس شركة النصر للاستيراد والتصدير

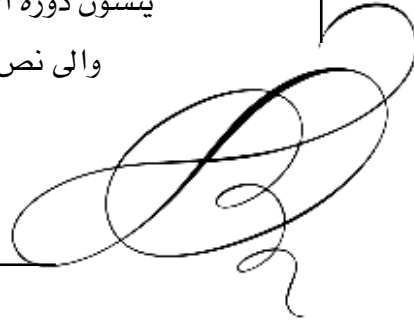


، ، كشف اللواء «محمد غانم» .. رجل
المخابرات القوي في أفريقيا وأول رئيس لشركة
النصر للاستيراد والتصدير في حواره أسرار
وكواليس إنشاء شركة النصر وكيف كان نشاطها
التجاري، كغطاء للنشاط المصري الإستخباراتي في
دول إفريقيا وكيف كان هذا النشاط هو البذرة التي
بذرها الرئيس «عبد الناصر» لدعم الحركات التحررية
ومساعدة زعماء الاستقلال في الوصول الي السلطة.

في هذا الحوار يتناول «غانم» فلسفة رؤساء مصر
(ناصر والسادات ومبارك) تجاه أفريقيا ويؤكد أن
مصر خسرت أفريقيا بسبب التجاهل والاستعلاء
وتركت إسرائيل تتغلغل هناك وتدق الأسافين بيننا
وبينهم..

وفي ثانيا الحوار عبر «غانم» عن فخره الممزوج
بالحزن بدوره الذي لعبه في افريقيا وتعرضه
للاستشهاد أكثر من عشرين مرة إلا أن المصريين
ينسون دوره الاقتصادي ، ، ..

والى نص الحوار..



**** كيف تري المشهد الأفريقي الحالي؟**

***** لا شك يوجد إحتقان في العلاقات المصرية الأفريقية، وإبتعاد عن المصالح المشتركة بيننا وبين افريقيا، وعلينا أن نعرف جيدا أن الذي يحكم العلاقات بين الدول، هو المصالح المشتركة التي تكون بعيدة عن العواطف والفهلوة، وأن نضع في اعتبارنا أننا لسنا أولاد عم ولا أقارب أو جيران، وأن نتعاون علي المصالح المشتركة بدون إستعلاء أو تجاهل.

**** الي أي مدي كانت التجربة المصرية في إفريقيا ناجحة خلال فترة الرئيس عبدالناصر؟**

***** مصر منذ عهد «مينا» موحد القطرين، وهي دولة الحاكم الفرد مهما اختلف الحاكم فيها، فإذا قال: يمين.. الشعب كله يتجه لليمين وإذا قال: شمال.. سيتجه أيضا للشمال، وسنظل هكذا.. «عبدالناصر» كان مهتما بالدائرة الافريقية وعرف المسئولون ذلك فاهتموا بأفريقيا تقربا الي «عبدالناصر» ثم إن «عبدالناصر» كان رجل ثوري وبني تاريخه السياسي، علي محاربة الاستعمار في مصر والعالم الثالث، حيث تشعب في نشأته بعدائه للإنجليز والرغبة في الاستقلال ومحاربة الاستعمار ومن هذا المنطلق إتجه لافريقيا والتقت الأهداف والمصالح.

**** وماذا حدث لتلك العلاقات خلال فترة حكم الرئيس السادات ؟**

***** «السادات» زعيم وطني، ولكن كل حاكم له طريقته وأسلوبه في الحكم، فكان رأي «السادات» أن المعادلات الدولية لها اهتمامات أكبر، خاصة بعد بدء انهيار النظام الشيوعي وأصبح العالم يحكم بإرادة أمريكا، فإستشعر عن قناعة أن أمريكا في يدها الحل، ولم ينكر ذلك بل أعلنه وقال: ٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا.. ومن ثم اعتمد في سياسته علي أمريكا ونجح في ذلك، وبالتالي لا يستطيع تجاهل مطالب أساسية لأمريكا التي كانت ضد الثورة عبر الإستعمار، وضد الثورة علي التسلط الغربي علي العالم، وابتدأ يغمض عينيه بعض الشيء ليس عن

إفريقيا فقط، بل علي العالم العربي عندما وضع علاقاته مع العالم العربي في كفة وعلاقته مع أمريكا في الكفة الأخرى ورجحت.. وهذه كانت سياسته ولكنه لم يكن يكره إفريقيا، ولهذا بعدنا عن إفريقيا في المرحلة الساداتية.

**** كيف لم يهتم الرئيس السادات بإفريقيا وقد أنشأ وزارة خاصة بأفريقيا وتولي مسئوليتها الدكتور بطرس غالي؟**

* بعد مرور الزمن والاندماج العالمي بين «عبدالنصر» وباندونج والحياد الإيجابي ومجيء «السادات» الى السلطة فمعلوم عن «السادات» أنه ليس من أنصار أن يفعل كل شيء بنفسه ولكن بتوجيهاته، وفي رأيي أن الخارجية في ذلك الوقت كان يقع عليها هجوم وضغوط من العالم العربي والإسلامي، وأيضاً من مؤتمر باندونج حيث كانوا يتعشمون في مصر، ولكنهم فقدوا هذا العشم، فكثرت الصراعات علي الخارجية المصرية، و«السادات» وجد أن العبء عليها كثير فأوجد وزير خارجية آخر، ولم يكن المقصود منه إستعادة الوجود الإستراتيجي لمصر في إفريقيا، ولكن لحسن الحظ أن د. «بطرس غالي» كانت له علاقات جيدة مع إفريقيا واهتمامات إفريقية، فكثرت زيارته ودعواته الي القادة والرؤساء الأفارقة.. ولا أعتقد أن «السادات» خلق هذه الوزارة من أجل إفريقيا، حتي إنه أسماها وزارة العلاقات الخارجية لأنه قسم وزارة الخارجية الي نصفين، نصف لوزارة الخارجية والنصف الآخر للعلاقات الخارجية.

**** هل إنتابك الغضب تجاه الرئيس السادات لأنه قبل إستقالتك من شركة النصر للاستيراد والتصدير؟**

* إن كان لي وجهة نظر معينة بالنسبة للخطأ الكبير للرئيس «أنور السادات»، هو محاولته تهميش وتجريح «عبدالنصر» وللأسف نجح في هذا!! لأنه أبرم اتفاقية «كامب ديفيد» وأنا كرجل عسكري حاربت في إسرائيل، وزملائي وأبنائي كانوا ييموتوا بين يدي وكنت سأستشهد ٢٠ مرة، فأنا مؤمن تماماً بأن الذي أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.. ولكني أعتبر أن «كامب

ديفيد» رغم رأبي الخاص في «السادات» وتصرفه غير العادل مع «عبدالنصر»!! إنها قمة القمم وتم إدارتها بدهاء غير عادي، وأعتقد أنه لا يستطيع أحد أن يعقد «كامب ديفيد» إلا «السادات».. قطعاً كان ممكن أن يحدث أفضل من ذلك، لكن التفاوض أخذ وعطاء ومهما كان المركز القوي للمفاوض لابد من أخذ شيء وترك آخر.. ولكننا كنا نتفاوض مع إسرائيل التي كانت مسيطرة علي الكل.. المهم أن الوضع تغير بعد «عبدالنصر» في إفريقيا و«السادات» بالطبع لم يأمر بذلك، ولكنه حدث كما قلت لأننا في مصر نعيش في النظام الفرعوني، وهو فقط لم يهتم بأفريقيا والناس علي دين ملوكهم.

*** وماذا عن دور مصر خلال فترة حكم الرئيس مبارك؟

* الرئيس «مبارك» أيضاً له وجهة نظر في الحكم، فهو غير إنفعالي وهذه ميزة ولا يؤمن بالصدمات، وجنبنا الكثير من المشاكل والمهاترات، وهذه الفترة السابقة من عهد «مبارك» مرت في إفريقيا ولم يكن لمصر وجود فيها، لأنه يتعامل بهدوء والعملية ماشية.. فلم يوجد الحافز الذي يستمد منه المسئول المصري أيا كان مركزه في علاقته مع أفريقيا.. ولكن الآن وبعد حدوث المشاكل وظهورها.. وقال «مبارك» نريد أن نستعيد الوضع المصري في إفريقيا.. وجدنا كل الوزارات تهتم بأفريقيا.. وزارة الموارد المائية ترسل بعثات، وفرق التمثيل والغناء كذلك ودورات كرة القدم، هذا لأن الرأي العام نظر لتوجه الرئيس «مبارك» لأننا دولة مركزية.

*** كيف كانت إستقالتك من رئاسة شركة النصر للاستيراد والتصدير؟

* سواء استقلت أو فرضت علي الإستقالة، هذه صراعات قيادة وكل القرابين من الحكام يكونوا علي كف عفريت، حيث كان فيه صراعات بين الدكتور «عزیز صدقي» رجل الصناعة من جانب وبين الدكتور «عبدالمنعم القيسوني» والدكتور «حسن عباس زكي» من جانب آخر، وكنا من رجال الاقتصاد والإثنان

كانا يساند هما «عبد الناصر»، إنما كان يوجد من وراء ظهر «عبد الناصر» من يدسون لبعضهم ثم توفي الدكتور «القيسوني»، والدكتور «عباس» لم يكن في قوة الدكتور «عزيز صدقي» حتي يقف ضده، ثم جاء الوقت الذي أصبح فيه الدكتور «عزيز صدقي» رئيسا للوزراء أي يرسم سياسات!! فكيف سيسمح لغير أفكاره أن تنمو وأفكاره كانت الصناعة، وكان يري التجارة غير مهمة! وشيئا من العبث وأنا كنت الرأس الكبيرة في الاقتصاد.. فكان صراعا شخصيا وأفهموا «السادات» أنني قدمت إستقالتي لأنه جاء لي عرض مالي كبير من دولة الكويت، ولن يحرمني منه خاصة أنني قدمت جهدا وخبرة كبيرة لمصر، وليس مجرد أنني لا تحيطني الشبهات أن أحرم من مكافأتي وأذهب للكويت، فوافق «السادات» وتم تقسيم الشركة الي أربع شركات وأغلقوا جزءاً كبيراً من الفروع وضاعت قوة وهيبة الفروع بل تم بيع بعض الفروع الأخرى.

** ماذا تفعل إسرائيل في إفريقيا؟

* أولا إسرائيل هي عدو لا شك في ذلك، سواء للعالم العربي أو الإسلامي خاصة لمصر، ولن تنسانا أبدا سواء كان فيه كامب ديفيد أم لا، فهي تحاول أن تؤدي مصالح مصر بأية طريقة وفي ذات الوقت هم أذكاء، ويعرفون كيف يسوقون أنفسهم جيدا، وكل شيء يعملوه يحسبوا ماذا سيستفيدون منه؟ .. وهم الآن يلعبون في الحبشة وفي منابع نهر النيل وتصوري الخاص هذا إثارة لمصر، ولايجاد مشاكل لها وليس مهما أن يكون هدفهم احتلالاً ثانياً، ولكنه عداا شخصي لعبته إسرائيل ومازالت تلعبه، وأيضا الاستفادة من حصولهم علي مقاولات وصفقات تجارية.

** وكيف بدأ الوجود الإسرائيلي وأيضا الصراع مع مصر في إفريقيا؟

* صراعات إسرائيل ومصر في إفريقيا بدأت أيام وجودي في إفريقيا، حيث كان لنا وجود مهم هناك نتيجة مساعدتنا لحركات التحرر الأفريقية .. وهي كانت أهم مرحلة لمصر في الستينيات، فقررت إسرائيل مواجهة شركة النصر بإنشاء

شركة «ديزنجوف»، وكان تاجراً صهيونياً وقالوا له: شغلك الشاغل هو شركة النصر، والوقوف ضدها وكلما فتحنا فرعاً وجدناه وراءنا وإذا ذهبنا إلى عميل قابلوه أيضاً وكانوا يقدمون أسعاراً مخفضة للسلع، ومزايا كبيرة ولكننا كنا قادرين عليهم بمساندة حركات التحرر، لدرجة أن الصراع وصل بيننا للحصول على لوحة إعلانية في ميدان عام لآتوبيسات وميكروباصات أقاليم العاصمة في غانا، وكتمنا على أنفسهم طوال وجودي في الشركة حتى عام ١٩٧٠.

**** كيف تم إنشاء شركة النصر للاستيراد والتصدير وما الهدف من إنشائها؟**

* المخابرات المصرية هي التي أنشأت الشركة، بغرض تحقيق بعض الإنجازات عن طريق تجنيد أفراد ليسوا عرباً ولا مسلمين، بل من الأجانب ولديهم امكانيات لدخول إسرائيل ولديهم معرفة أو يتعرفون بقيادات اسرائيلية، وكان الحياء الإيجابي وحرب الاستعمار بدأ (يتسلطن) به «عبدالنصر» فظهر حلف بغداد في الشرق الأوسط، وأمريكا كانت تطالب «عبدالنصر» بالوقوف ضد المد الشيوعي، فأوعز للمخابرات المصرية بعمل جهاز معين لمحاربة حلف بغداد، ولمحاولة منع باقي الدول العربية الانضمام لهذا الحلف خاصة لبنان وسوريا والأردن، وقد كلفني «زكريا محيي الدين» لهذه المهمة وكنت أقرب إلى أن أكون مثل «لورانس العرب»، ذلك الإنجليزي الذي كلف قبل الحرب العالمية أن يقنع الملوك العرب التابعين للخلافة العثمانية، أن يعادوها ويقنعهم بأن يكونوا حلفاء للإنجليز، حتي يستعيدوا سوريا وفلسطين ولبنان والأردن.. المهم نفذت المهمة بعد أن أخذت لي ساترا بأني كنت مدير لشركة «النيل للإعلان» وكنت في لبنان مع «وجيه أباطة» وفجأة استدعاني «زكريا محيي الدين» وكنت وكيل إدارة الخدمة السرية في المخابرات..

وسألني: بتدخل إسرائيل يا «محمد»؟

فأجبت بزهو: نعم..

فقال: بتعمل إيه؟..

فقلت: بحصل علي معلومات وبأدخل أنا وشخص عربي يساعدني، وفوجئت بعنف غير عادي وقال: من الذي علمك؟.. المخابرات الحديثة ليست كذلك، العربي الذي يدخلك إسرائيل لا يعرف «بن جوريون» ولا «جولدا مائير» أو رئيس الأركان الإسرائيلي.. فالمعلومات التي نحصل عليها ضعيفة.. المخابرات الحديثة هي عمل شركات.. وطالبنا بإنشاء شركة علي مستوى كبير، وعينوا فيها ألمان وأتراك وجنسيات مختلفة ليصبحوا رجالكم في دخولكم لإسرائيل..

وبالفعل كنت أدخل مع موظفينا الأجانب إلي إسرائيل، بعدما يحصل علي «فيزا» دخول إسرائيل وأنا في حماه ونتقابل مع قيادات إسرائيل.. فالهدف من إنشاء شركة النصر في البداية لم يكن له علاقة بإفريقيا.

**** وكيف أصبحت الإهتمامات الخاصة للشركة بإفريقيا؟**

* جاءت علي مرحلتين، الأولى كانت هوائية أو نشوة وحدثت في إجتماع لمؤسسة التجارة وكان النظام في مصر أصبح إشتراكياً..

فقلت في الإجتماع: بدلاً من الصراعات فيما بيننا (الشركات) علينا العمل لصالح البلد.. فقالوا: كيف؟

فقلت: كل قطاعات تكون مسئولة عن منتج، مثلاً الحديد، الورق، الأخشاب... وهكذا.. وأنا قسمت العالم ٣ مناطق، الأولى المنطقة الإشتراكية الخاضعة لروسيا.. والمنطقة الثانية أمريكا اللاتينية.. والثالثة أفريقيا.. وأنا كنت أصغر رئيس شركة في المجموعة، والثاني زميلي «محمد شديد» وكان مدرك أن العالم العربي أصبح به قومية عربية، وعلم أن أمريكا الجنوبية بها سوريون ولبنانيون..

فقال: سأتولي أمريكا الجنوبية ولي علاقة بها لأنه كان أحضر صفقة «سكر» من

كوبا.. والآخر كان رئيس شركة التجارة الخارجية التي أنشأها «طلعت حرب»، ويوجد في الصين سوق عالمي دولي للقطن سوق «كانتون»، فقال أنا سأتولي جنوب شرق آسيا.. فتبقت إفريقيا ولم أخترها فتوليت مسئوليتها وكانت جديدة بالنسبة لنا، ولم تكن بها دولة مستقلة وحيدة غير الحبشة، وكل الدول كانت تحت الاستعمار وظللت سنوات لم أفعل شيئاً!!

**** وماذا بعد أن جاءت المرحلة الثانية مرحلة الثورات والاستقلال وحركات التحرر في إفريقيا؟**

* بالفعل بدأت تظهر الحركات التحررية وتحتضنها مصر، تحت رئاسة «محمد فائق»، وكنت أحمل علي مراكب شركة النصر أسلحة وذخائر، ومجنزرات وأفرغها علي أي شاطئ مجهول في شرق أو غرب إفريقيا وأرسلها لشوار حركات التحرر.. إلي أن قام «الباي محمد الخامس» جد ملك المغرب، بدعوة لإجتماع خماسي لتوحيد الاتجاهات الاشتراكية، وكان له نزعة وطنية والدعوة وجهت إلي «عبد الناصر» و«نكروما» من غانا و«احمد سيكوتوري» من غينيا، و«مودكيثا» من مالي، وكان الإجتماع في المغرب..

وأنا بحسي المخابراتي علمت أن الإنجليز والفرنسيين لن يتركوا هذه الدول، بعد أن تحصل علي استقلالها، وكان لنا تجربة في تأميم القناة عندما سحبوا المرشدين، واعتقدوا أن القناة ستتوقف، والدول الإفريقية كانت بدون خبراء، فمعظم الزعماء ورؤساء الجمهوريات في تلك المرحلة كان منهم زعيم ساعي بريد، وغيره فراش في مدرسة، وآخر أومباشي في الجيش، وهكذا... ومصر كانت تقويهم وتنفق عليهم وترسل لهم أسلحة ونقوداً، وعندما تم التحرر اختارهم شعوبهم ليكونوا رؤساء جمهوريات.. وعلي هذا الأساس تم توطيد علاقتنا معهم وساعدت مصر علي رفع رايات التحرر في إفريقيا.

**** وكيف تعاملت مع الزعماء الأفارقة الذين جاءوا للسلطة بإنقلابات الدول**

الاستعمارية؟

* لم تهدأ إفريقيا ولم تقترب من أواخر الستينيات، إلا وكان هؤلاء الزعماء قد قتلوا جميعاً وتغيروا، وكان كل ساعة يحدث إنقلاب في دولة ما، وبالطبع المخابرات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية كانوا وراء هذه الإنقلابات، خاصة ضد الزعماء الذين تساندتهم مصر، وأنا اصطدت هؤلاء الزعماء لأنهم كانوا تابعين لنا ونحن أنفقنا عليهم أموالاً كثيرة لمصلحة مصر..

ثم جاء الزعماء الذين فوجئوا بالإنقلابات التابعة لمخابرات الدول الإستعمارية، وبذلت معهم مجهودات خرافية، لأنهم كانوا ضدي، وكانوا يحاربونني بطرق غير عادية، علي أساس أني كنت البذرة الخاصة بالثورة المصرية التحررية المضادة للغرب، والتي يحاول «عبدالناصر» نشرها في العالم الثالث كله.

** متي تراجع دور شركة النصر في إفريقيا؟

* فقط بعد موت «عبدالناصر» لا غير، لأننا دولة الرئيس الفرد و«عبدالناصر» كان مهتماً بأفريقيا، ولكن بعد ذلك تم خروج ١٢٠ شخصاً من قيادات الشركة، أو تم قتلهم معنوياً لأنهم كانوا جهابذة في البيع والتصدير، وشراء الأراضي في إفريقيا لصالح الشركة فتم قبول إستقالاتهم!! وخرجوا للعمل لحسابهم الخاص.

** وكيف أوقفت بيع مبني الشركة الذي يقع علي بحيرة «اللاجون» في ساحل العاج؟

* لأن هذا المبني اشتريناه في الستينيات كأرض مساحتها ٤٦٠٠ متر، مسطح علي البحيرة بـ ٢٠٠ ألف جنيه من أحد أفراد الإستعمار هناك، وتم بناؤه علي أحدث طراز مقرأً للشركة في شكل ستة أدوار، ثم فوقها برج مكون من ١٧ طابقاً كوميبلكس عبارة عن شقة بكل دور بواجهتين، ولها سلم

داخلي وكانت أفضل من عمارات «والت ديزني»..

وعندما تركت شركة النصر رؤساء الشركة دمروها وورطوها في الديون وأصبحت حالتها (كرب).. وبلغني بعد خروجي من الشركة بـ ١٧ سنة - ولكنها ما زالت في دمي - أن رئيس الشركة أقام معرضاً في غانا واشتري بضائع بدون دراسة، فتم مداينة الشركة بـ ٦٠ مليون جنيه وأول شيء فكروا فيه هو بيع المبنى فذهبت إلي الدكتور عاطف عبيد وكان وزير قطاع الأعمال ولم يصبح رئيساً للوزراء بعد، وشرحت له الموضوع فذهبنا إلي مجلس الشعب وأحيلنا من لجنة إلي لجنة، إلي أن صدر قرار من مجلس الشعب بأن شركة النصر ليست مخولة ولا مهياًة لبيع أي مبني من المباني الإفريقية.

**** وماذا عن دور الأزهر تجاه إفريقيا؟**

* كان حلم الطالب المسلم في إفريقيا أن يتعلم في الأزهر ومكتب الشؤون الإفريقية كان فاتح الجامعة والمدارس لتعليم ملايين الأفارقة في مصر، وتوجد وفود من الأزهر تذهب في المناسبات إلي إفريقيا وتربط مصر بإفريقيا.. ولكن للأسف الشديد في ستينيات القرن الماضي انتشرت الماركسية والشيوعية داخل البعثات الإفريقية بالأزهر، وحدث أن تبني بعض الطلبة الفكر الماركسي الشيوعي، وهو بطبيعته متمرد وعندما ذهبوا إلي إفريقيا بدلاً من أن يكونوا داعية إسلامية، أصبحوا يدعون للفكر الشيوعي.

**** وماذا عن دور الكنيسة؟**

* الكنيسة المصرية بلا شك كان لها دور حيوي ومهم، ولكنه كان محصوراً في الحبشة عندما كانت كنيسة الحبشة تابعة للكنيسة المصرية، وبعد ذلك حدثت تدخلات أمريكية وإسرائيلية حتي قررت كنيسة الحبشة الانفصال عن الكنيسة المصرية.

**** إفريقيا .. ماذا تمثل لمصر غير الأمن المائي؟**

* إفريقيا لمصر بخلاف الأمن المائي والأمن القومي من الجنوب، فهي سوق حيوي ومهم جداً فمثلاً تجربتي تقول إن مصر دولة زراعية وبعدها أنشأت الخطة الخمسية الأولى والثانية والثالثة أصبح لدينا ١٧٠ شركة صناعية، ولها إنتاج كبير فائض فماذا فعلنا؟.. صدرنا هذا الفائض من الإنتاج إلى إفريقيا، ويكفي أن أقول لك إن شركة النصر لصناعة الإطارات، لم يكن لديها فردة كاوتش واحدة غير مباعه بسبب الأسواق الإفريقية.. وكل يوم كان يصل إلى مصر ثلاث مراكب من إفريقيا وتخرج كاملة الحمولة وتذهب إلى أسواق إفريقيا.

**** ما تأثير الإستفتاء علي تقسيم السودان بين شماله وجنوبه علي الأمن القومي المصري؟**

* أولاً المياه في جنوب السودان غزيرة جداً، وإذا لم تخرج ستسبب لهم مشكلة المشاكل ولكن المشاكل التي أقصدها.. لا تتوقف علي جنوب السودان فقط، بل تتوقف علي من يتحرك في جنوب السودان، وهذا شيء طبيعي حتي نكون حذرين.. فمثلاً الدول العربية ذاتها فيها أحقاد ضد مصر، ولكن هل تصدق أنه ستخرج دولة وتقول هذا الكلام علي مصر، طبعاً لن يحدث، ولكن لدينا مثال بـ «حماس» هي لا تحب مصر جيداً وتتصور أننا نفضل «فتح» أكثر منها. وهذا التصور ليس من عندهم بل هو من دول أخرى. وفي الغالب إيران.. فالخوف ليس من الأفارقة بل ممن يسمح للأفارقة بأن يتجهوا هذه الاتجاهات، وهي باقية في جنوب السودان وكل ما تأتي لها فرصة للتأثير علينا فلن تضيعها.

**** ما هي أوجه تقصير مصر تجاه إفريقيا؟**

* مصر قصرت في إفريقيا بالإستعلاء والتجاهل، وعدم وجود محاولة منا لتقربهم إلينا وتركنا الفرصة لعدونا أن يتغلغل وسطهم ويدق الأسافين بيننا وبينهم، فمثلاً أرادت الحبشة أن تبني سداً علي أحد روافد النيل هناك والنيل له ٣٤ رافداً في الحبشة منها سبعة روافد تغذي النيل الأبيض.. فماذا يحدث؟ لن يؤثر علينا لأن الحبشة لا تريد مياهها بل تريد كهرباء، فالمفترض أن مصر

تعاونها وتشاركها في بناء هذا السد، ولكن أن نتعامل معهم ببجاجة وإستعلاء معتقدين أننا أسياد، ونقول لهم لا تفعلوا شيئاً حتي نقول لكم، فهذا يعطل التواصل ويعطي الفرصة لإسرائيل أن تتسلل هناك وهذا ما حدث.

**** وكيف نتلافي هذه السلبيات ونستعيد إفريقيا؟**

* الإهتمام هو فكر رئاسي سواء في فكر الرئيس «مبارك» الحالي أو في فكر أي رئيس قادم لأن مصر دولة مركزية بل شديدة المركزية، وكما رأينا الآن الرئيس «مبارك» قال إفريقيا الكل اتجه هناك وفي السابق «عبدالناصر» كان يهتم بإفريقيا فكل المسؤولين كانوا يحاولون إرضاءه عن طريق إفريقيا.

نشرت في الوفد ٢٧ يناير ٢٠١١



الدكتور: سعد الدين ابراهيم

أستاذ علم الاجتماع السياسي

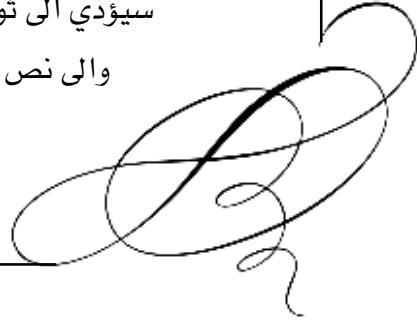
ورئيس مركز ابن خلدون.



، ، د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن
خلدون .. عاد الى مصر بعد ثلاث سنوات وثلاثة شهور
وثلاثة أيام - كما يقول - من منفاه الإختياري ، حيث
تشهد مصر حراكاً سياسياً قرر ان يشارك فيه نافياً
أن تكون مصر نضبت من الشخصيات التي تصلح
للمنصب الرئاسي ، مؤكداً ان الحزب الوطني سيقوم
بتزوير الإنتخابات القادمة كعادته .. ولهذا سيظل
الإعتراف بشرعية الإنتخابات محكوماً بما يراه
المراقبون الأهليون والدوليون..

ويرى «سعد الدين» ان الرقابة الدولية قادمة لا
محالة حتى لو لم تسمح لها الحكومة ، معلناً انه
يرحب بها وسيمنحها بطاقة عمل للمراقبة من خلال
مركز «ابن خلدون» وقال مدير مركز «ابن خلدون»
إذا لم يستجيب النظام للإصلاحات المطلوبة سأدعو
الى عصيان مدني ولقاطعة الإنتخابات .. وطالب
جماعة الإخوان بإعلان موقفهم من الدولة المدنية
والديمقراطية والأقباط والمرأة ، حتى يتم قبولهم في
الحراك السياسي .. محذراً من ان التأخر في الإصلاح
سيؤدي الى ثورة جياح لا نتمناها في مصر ، ،

والى نص الحوار



**** كثيراً ما طالبت بالإصلاح.. ماهو شكل الإصلاح الذي تطالب به؟**

* الإصلاح الذي أطلب به منذ ثلاثين عاما هو إستقلال القضاء .. والأساس ان تكون السلطة القضائية مستقلة تماماً ولها سلطة، وكذلك تعديل الدستور لوضع حدود للمدد الرئاسية بحيث لا تتجاوز مدتين، وان تكون الانتخابات تحت رقابة السلطة القضائية، وهذه هى مبادئ الإصلاح السياسي بالإضافة لإصلاحات أخرى إجتماعية وثقافية وإقتصادية أعتبرها جميعاً المعايير المثلى للإصلاح.

**** تطالب بتعديل الدستور وليس تغيير ؟**

* تعديله أو تغييره المهم أن يكون أقرب الى دستور ٢٣، وهذه هى ملامح الإصلاح السياسي الذي لا يؤدي الى ثورة جياع أو إنيهار في المجتمع، مع إستقلال الصحافة والإعلام والعمل الأهلي، وأيضاً إستقلال العمل الإجتماعي التطوعي الذي بنى مصر، فجامعة القاهرة هى أول جامعة مصرية بنيت بالعمل التطوعي وكذلك كل الصروح الطبية.

**** إذن تحذر من ثورة جياع؟**

* بالطبع ولا نريدها ولا نتمناها فالجوع كافر والجياع كثر، ومع هذا مصر يظل بها تراث حضاري وسياسي عريق، يجعلها لا تزال مهياًة لدور الريادة في المنطقة العربية والإفريقية.

**** وماذا يعيق الإنطلاق نحو الريادة ؟**

* الذي يعيقنا هو نقص الديمقراطية فمصر حجم سكانها كبير، وأسميها الربع الخالي من العالم الإسلامي الذي يمثل ٧٥٪ منهم دوله بها ديمقراطية عكس ما يعتقد الكثيرون، وثالث أكبر ديمقراطية في العالم في أندونيسيا وهى بلد إسلامي، وعندما تحسب الديمقراطية في العالم الإسلامي تجد فيه الربع ليس به ديمقراطية وهو العالم العربي، أو ما يطلق عليه الربع الخالي من الديمقراطية أو العالم العربي،

ومصر تمثل الربع وهي أقل ديمقراطية.. إذن هي الربع الخالي وهذه مصيبة، لأننا أول دولة عملت بالديمقراطية في منطقة البحر المتوسط قبل أسبانيا وإيطاليا وتركيا، بإستثناء فرنسا.. ففي الذاكرة التاريخية لمصر وللمصريين يوجد تراث ديمقراطي منذ «سليمان باشا» والخدوي «إسماعيل».

**** إذن مصر ليس بها ديمقراطية ولكنه حراك سياسي ؟**

*** نعم.. يوجد حراك سياسي وهذا مصدر تفاؤلي، وأحد أسباب عودتي من المنفى الإختياري بعد ٣ سنوات و ٣ شهور و ٣ أيام ، وسأشارك في هذا الحراك.**

**** ماذا بينك وبين النظام السياسي في مصر؟**

*** من ناحيتي لا يوجد غير التمنيات الطيبة لهذا النظام بالصلاح «!!» ولكنه لا يريد ان يسمع كلمة حق، لأنه لم ينسى لي انني أول من تكلمت عن الترويث في مصر، وأسميته «الجملوكية» أي نصف جمهورية ونصف ملكية، كتبت مقالا بهذا العنوان ظهر في الصباح وإختفت المطبوعة المنشورة في الظهيرة، ثم قبض على منتصف ليل نفس اليوم، ولهذا أرى أن مصطلح «الجملوكية» هو الذي ذهب بي في داهية، وأرى أن النظام يكرهني لأنني تكلمت عن التوريث مع ان الدنيا كلها تتكلم عنه الآن.**

**** ولماذا اثرت التوريث في دول أخرى غير مصر؟**

*** كان هذا في لقاء مع «عمر و أديب» في برنامجه، وقد اثرته عن مصر وسوريا وليبيا والعراق واليمن، فبعد كتابة المقال «الجملوكية» كان «حافظ الأسد» متوفياً حديثاً، وعلى ما أذكر في ١٠ يوليو ، ولم يكن يوجد من يخلفه دستوريا فقلت: لـ«عمر و اديب» من الواضح أن «بشار» هو القادم وفتح باب الأسئلة للمشاهدين وقالوا لي لا يوجد له منصب رسمي؟**

فقلت: سيتم ترتيبه فوراً بأن تخرج المظاهرات تنادي بـ«بشار» رئيساً فيجتمع حزب «البعث» ويقول: بناء على رغبة شعبية عارمة نطالب بكذا.. ويتم ترشيح

«بشار» لرئاسة الجمهورية.

وسئلت: هل هذه سابقة أم إستثناء؟

فقلت: سابقة، وسيتم ذلك في العراق لـ«عدي» او «قصي» وسوريا وليبيا واليمن.

فقال: لم تذكر مصر؟

فقلت مصر دولة كبيرة، ودولة مؤسسات وإذا كنت مصرراً أيضاً سيتم فيها التوريث .

**** وما ردك على إتهامك بالإستقواء بالخارج ضد بلدك؟**

* أصحاب هذا الإتهام طرفان، النظام والأضيضه وأشخاص في حزب التجمع، وما قصدته بالأضيضه هؤلاء الذين يبدون مستقلين ولكنهم تابعون للنظام.

**** يوجد اتهام آخر بأن أمريكا مارست ضغوطا على النظام المصري لكي يفرج عنك؟**

* هذا الكلام أيضاً مصدره «الألاضيض»، ولكن للأمانة الذي برأني هو القضاء المستقل، وفي أعلى مستوياته وهى محكمة النقض وب عشرة مستشارين.

**** هل الإصلاح لن يأتي إلا عن طريق أمريكا ؟**

* لا أوافق على هذا الطرح، وما أطلبه من أمريكا والدول الغربية أن تتوقف عن دعم الأنظمة المستبدة في المنطقة العربية، والشعوب قادرة على أن تخلص نفسها بنفسها.

**** يا دكتور سعد وهل أمريكا تريد الديمقراطية في مصر؟**

* نعم وأوروبا والعالم كله، لكن الناس تشعلق بأمريكا لأنها الأقوى والعالم به

(١١١) دولة ديمقراطية من أصل (١٦٠) دولة أعضاء في الأمم المتحدة، وهذه الدول تفضل التعامل مع النظم الديمقراطية لأنها أسهل في التعامل ولها إرادة شعبية وأكثر استقراراً ومصداقية .

**** ولكنك قلت ان امريكا تدعم النظم المستبدة.. فكيف تطالب بالديمقراطية؟**

* هذا تسأل عنه أمريكا، ولكن ما أعرفه أن أمريكا تريد مصالحها والديمقراطية لأهلها وشعبها، وتوجد أنظمة غير ديمقراطية تخدم المصالح الأمريكية ولذلك تتعامل معها أمريكا.

**** وكيف ترى العلاقات المصرية الأمريكية؟**

* علاقات مصلحة بالنسبة لمصر وأمريكا، فمصر تتلقى مساعدات أمريكية ومقابل هذه المساعدات تخدم الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فهي جزء من الحرب على الإرهاب وهي منوثة لإيران، وللأنظمة المنشودة في المنطقة.

**** وماذا عن العلاقات المصرية الإيرانية؟**

* بها نوع من التوتر، فالمنطقة بها ٣ دول ومجتمعات كبرى، مصر إيران تركيا، والمهم إستقرار المنطقة بأن تكون العلاقة بين هذا المثلث سوية، وغير مهم ان تكون علاقة محبة وصداقة، بمعنى أن تضبط وتقنن، وأعتقد أن الشعب الإيراني حريص على علاقته بالشعب المصري، ولكن النظامين ليس على وفاق، فالنظام الإيراني «ثيوقراطي» ديني والنظام المصري يدعي انه علماني ديمقراطي، مع انهما يحكمان بديموقراطية ناقصة.

**** وكيف تصف العلاقات المصرية التركية؟**

* الى حد ما أفضل من العلاقات الإيرانية، وتركيا هي التي ستقود المنطقة بحكم ان بها ديمقراطية ونمو اقتصادياً بلغ ٩٪ وهو الأسرع في أوروبا كلها، وبدأت

تبنى مطالب شعبية وتؤيد القضية الفلسطينية دون أن تقطع علاقتها بإسرائيل وبالتالي تستحق صولجان القيادة.

**** معدل النمو في تركيا ٩٪ .. وفي مصر معدل النمو ٧٪ ولكن لم يشعر به المواطن؟**

***** طبعاً لأن هذا الإرتفاع ذهب الى الأثرياء من القوم، وعدد المناطق العشوائية وعدد الضواحي ذات الأسوار تقريبا متساوي، وكلما زادت الضواحي ذات الأسوار، زادت العشوائيات التي بها الفقر الدكر.. فثمرات التنمية في مصر ذهبت الى طبقة الـ (٣٪).

**** بمجيء الرئيس اوباما هل تخلت أمريكا عن سعيها لإحداث الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط ؟**

***** لا أوافق على هذا المفهوم الذي أطلقته أستاذة جامعية مبتدأة في السياسة الخارجية، وهى «كونداليزا رايس» ولم يتكرر هذا المفهوم خلال العامين الماضيين لأن «كونداليزا» ليست شخصية ذات أهمية كبيرة، بل المنصب هو الذي كان يكبرها، فهى ليست مثل «كسينجر».

**** إذا لم نسمع عن الفوضى الخلاقة الآن سمعنا مصطلح الشرق الأوسط الكبير؟**

***** تعلمنا من مناهج البحث ألا نخلط المفاهيم مع بعض، ولا الشخصيات مع بعض ولا الفترات التاريخية مع بعضها.

**** لكن يوجد إستمرارية وتفاعل بين هذه المفاهيم والتعريفات، وأمريكا أكبر دولة في العالم ولهذا أطرح سؤالي؟**

***** تم إستخدام مصطلح الشرق الأوسط الكبير في إدارة الرئيس «بوش» الثانية، عندما حاولت أن تتعامل مع العالم العربي، وأرادت أن تدخل أفغانستان

وإيران، وباكستان الى الشرق الأوسط.. فهذه مخططات للسياسة الأمريكية، وهذه المخططات لن تستخدمها إدارة «اوباما» ولهذا لن نسمعها من «هيلاري كلينتون» فتلك كانت مرحلة مرتبطة بأشخاصها فلا داعي للقلق.

**** كيف ترى الانتخابات القادمة مع عدم إشراف قضائي عليها؟**

* الانتخابات القادمة ستكون معيبة وسيمارس فيها الحزب الوطني كل أنواع الإستغلال والتزوير التي رأيناها في الماضي .. لكن لحسن الحظ أن الإعتراف بشرعية هذه الانتخابات سيظل محكوماً بمدى ما يراه المراقبون الأهليون والدوليون، وهؤلاء سيكونوا موجودين وبكثرة، وفي انتخابات ١٩٩٥ كان مركز «إبن خلدون» هو المراقب الوحيد للانتخابات ولكن في ٢٠١٠ أصبح يوجد أكثر من مائة جمعية ومركز قادرين على الرقابة، وهذا أحد أسباب تفاؤلي بالمستقبل، لأن المجتمع الأهلي بالرغم من القيود المفروضة عليه ينمو بسرعة.. كذلك الرقابة الدولية قادمة لا ريب فيها، حتى لو لم تسمح لهم الحكومة ومجرد عدم السماح هو دليل على نية الحكومة بتزوير الانتخابات، وسأرحب بأي مراقبين دوليين وسنعطيههم بطاقة عمل من مركز «ابن خلدون» وهذا ما فعلناه في إنتخابات ٢٠٠٠، و ٢٠٠٥ فقد كان يوجد مراقبون دوليون في مركز «ابن خلدون».

**** إذن أنت مع الرقابة الدولية على الانتخابات؟**

* نعم.. فهي مطلوبة وقد حبست بسببها وكانت أول تهمة لي في المحاكمة هو موضوع الانتخابات، وإنني وثقت المخالفات الانتخابية وحصلت على منحة من الإتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات بدون إذن، وأني إدعيت كذباً وبهتاناً وزورا ان الانتخابات زورت، وهي لم تزور وبهذا قد قمت بالإساءة الى سمعة مصر، وإنني إختلست المنحة غير الشرعية التي حصلت عليها من الإتحاد الأوربي وحكم على بـ «٧» سنوات.

**** وماذا عن الانتخابات الرئاسية؟**

* الأمل أن يحدث تعديل في مواد الدستور، وسوف نطالب ونصر على

التعديل، وإذا لم يتم التعديل ويتجاوب النظام لهذه المطالب العادلة، سأدعو أولاً:
الى العصيان المدني ..

ثانياً : مقاطعة الانتخابات.

**** والأسماء التي تم طرحها للرئاسة كيف تراها؟**

* يوجد حوالي خمسة أسماء او ستة وهى شخصيات لامعة، وجميعهم يصلح
منهم: آل «مبارك» الرئيس وإبنه، و«البرادعي» و«السيد البدوي شحاته» و« ايمن
نور» و«اسامة الغزالي حرب» وإن كان بعضهم لم يعلن نيته للترشح ولكنهم
قادرون على القيادة، فمصر مليئة وولادة وليس بها نقص في الكفاءات.

**** ولماذا إذن يوجد قلق شعبي مما بعد الرئيس مبارك؟**

* النظام السياسي هو الذي خلق هذا القلق بهذه الضبابية، بعدم وجود نائب
للرئيس في سابقة لم تحدث منذ ستين عاماً، وهذا يجعل الشعب في حالة من القلق،
ولهذا انا أحيي وأوید كل مطالب الإصلاح لأن مصر في حاجة إليها.

**** ألا تتفق مع الحكومة في أي إصلاح تقوم به؟**

* لا.. فيه جزء إصلاحي أتفق معها فيه بالطبع، وهو الأخذ بالتكنولوجيا
الحديثة وخاصة تكنولوجيا الاتصالات لأنه أحد أعمدة التنمية، وأيضاً يوجد
لامركزية الى حد ما في إتخاذ بعض القرارات، وتوجد حرية للمجتمع المدني بنسبة
نصف في المائة، ولكنني أطالب بالتنمية السياسية التي تحتاج الى ديمقراطية
حقيقية والى حرية المجتمع المدني.

**** الحراك السياسي لماذا لا يتقبل جماعة الإخوان؟**

* من حق القوى السياسية ان تعبر عن تخوفاتهم من جماعة الإخوان، وقد تعاملت
مع ذات القضية عندما عملنا في المجتمع المدني الأهلي، وقلت من حق جماعة
الإخوان ان يكونوا جزءاً من الحياة السياسية ويشاركوا فيها على كل المستويات،

ولكن يوجد تحفظ انهم لم يعلنوا حتى الآن وبشكل قاطع انهم مع الدولة المدنية، ومع الديمقراطية، والى ان يحدث ذلك فمن حق أي فريق أن يتحفظ على مشاركتهم السياسية، والمتحفظون الأكثر تشدداً هم التيار اليساري المتشدد وبعض الأخوة الأقباط الذين لديهم مخاوف حقيقية وهواجس، وبعض القوى العلمانية مثل الطبقة المتوسطة والنساء المتعلقات، فموقف جماعة الإخوان لابد ان يكون واضحاً خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة والأقباط ولا يقبل أي تأويل .

**** الى أي مدى يتم إحترام حقوق الإنسان في مصر؟**

* حقوق الإنسان تنتهك بواسطة السلطة، والدليل ما حدث معي من إضطهادي بواسطة السلطة، ولكن يوجد جزء من الإنصاف ان النظام القضائي يسمح لي بمواجهة هذا التعسف في إستخدام السلطة وإنتهاكها لحقوقي، فالسلطة التنفيذية في مصر تتغول على السلطتين التشريعية والقضائية، ومحكمة النقض رصدت هذا التغول في حيثيات البراءة معي، حيث نقدت السلطة التنفيذية نقداً موضوعياً، وهذا يجعل الإنسان المصري يفخر بمحكمة النقض التي أصر على إنشاءها حزب الوفد بواسطة «عبد العزيز باشا فهمي» والإصرار على وضعها في دستور ٢٣ .. وكان هذا من حسن حظ شعب مصر، مع ان الأنظمة المستبدة لم تستطع الى الآن أن تتخلص من محكمة النقض وهذا من فضل الله علينا، ومع هذا يحاولون دائماً وأبداً الإلتفاف حولها والتضييق عليها ولكنها صامدة أمام إنشاء قضاء مواز، ومحاكم عليا، ومحاكم ثانية وحاجات غريبة، فمحكمة النقض هي السند الحقيقي لشعب مصر.

**** هل يوجد من يلعب في الوحدة الوطنية في مصر؟**

* وزارة الداخلية هي التي تلعب في الوحدة الوطنية طالما بقي لديها ملف الأقليات، وهي تسيء التعامل مع هذا الملف الذي يجب أن تتعامل معه مؤسسة الأزهر أو وزارة للشؤون الدينية أو رئيس الجمهورية ذاته، فالأقليات لابد أن يكون لها حقوق كاملة للمواطنة، ولديها حرية إدارة شئونها الداخلية، لكن أن نعطي

وزارة الداخلية تصريحات ببناء دور العبادة، وتحاول ان توظف هذا الملف لإعتبارات أمنية بحته فهذا خطأ كبير، وطالما ظل هذا الملف في يد الداخلية سيظل ملفاً متفجراً وملتهباً .

**** هل أقباط المهجر يمثلون ضغطاً على النظام السياسي؟**

* لا أعتقد فهم مثل كل الأقليات في الدول الديموقراطية، تقوم على جماعات مصالح، فالجيل الأول إنشغل بتكريس حياته في المهجر، والجيل الثاني يريد أن يربي أولاده طبقاً لتقاليد آليات المهجر، والجيل الثالث الموجود حالياً يحاول أن يعود للباب الأصلي، ويريد ان ويساعد يشارك في إدارة أحواله وشؤونه وهذا ينطبق على جميع الأقليات التي ذهبت لأمریکا فليس إستنتاجاً مني، والهجرة بدأت عندما ظهر ان ثورة يوليو لها توجهات إشتراكية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، فبدأت الطبقات الأواخر الأكثر حظاً والأكثر حرصاً على أسلوب حياة حر وفرص حرة أن يهاجروا، وكانت النسبة الأكبر من الأقباط، وهم الآن يريدون المساعدة والمساندة لوطنهم، ولكن يريدونه أكثر ديمقراطية وحرية ويتمتعون بحرية المواطنة الكاملة وهذا حقهم، ولهذا بدأنا نسمع عن أقباط المهجر خلال السنوات العشر الأخيرة فقط، بعد خروج الجيل الأول منذ ٦٠ عاما.

**** أقباط، بدو، نوبة ، لماذا هذه الملفات ساخنة ومتوترة ؟**

* هؤلاء جميعاً من الأقليات ولهم مطالب عادلة وسدت في وجوههم قنوات التعبير، فالأقباط لجأوا الى القناة الوحيدة امامهم وهى الكنيسة، مثل «عبد الناصر» تماماً عندما «إتزنق» في ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي على مصر لجأ الى الأزهر فهذه طبيعة الأمور، وبدو سيناء لم يثوروا من قبل ولكنهم اليوم ثاروا، وايضاً النوبيون لم يكونوا يثورون.. فبدلاً من الإلتفات اليهم وحل مشاكلهم ظهر من يقول عنهم انهم يستقوون بالخارج، وبالطبع توجد حساسية ما من كلمة الخارج، فمطالب المواطنة تنطبق على الأقباط ، والبدو، والنوبة.

**** هؤلاء جميعاً مصريين.. فهل المجتمع يخطيء عندما يتم تصنيف هذه الأقليات؟**

*** لا الخطأ عندما ينكر المجتمع ان ثقافة هذه الأقليات غير الثقافة الفرعونية سواء نونيين، أو بدو، وهذا لا ينفي أنهم مصريين.. ولكن المشاكل ظهرت عندما بدأنا نكشف حقوق الأقليات، بدأ المثقفون يقولون ان الكل ثقافة واحدة، ولم يعترفوا بالثقافات الفرعية والعادات والتقاليد الخاصة بهم، فظهرت تلك المشاكل الساخنة الآن بعد تراكمها عقوداً عديدة، وعندما نتحدث عن المصريين في الخارج فهذا إقرار بأنهم مصريين فما بالنا بالمصريين بالداخل؟.**

**** كأستاذ علم إجتماع.. كيف ترصد إرهابات الموجودة في المجتمع؟**
*** هذه الإرهابات لن تضع مصر في مفترق الطرق، ولكنها ستجعلها في أفضل ديمقراطية خلال العشر سنوات القادمة.**

نشرت في الوفد ١٩ اغسطس ٢٠١٠



جمال البنا

المفكر الإسلامي

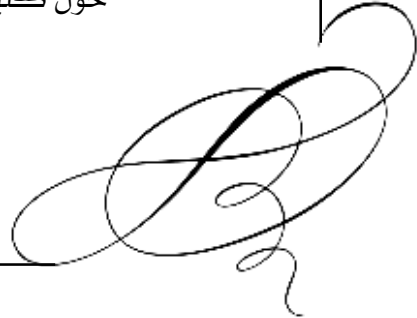


كثيراً ما تشير تصريحاته السياسية أو فتاواه الدينية جدلاً شديداً وتساؤلات وإستفسارات لا حدود لها ، .. وكأنه يلقي بحجر في بحيرة راكدة ، فتثور دوائر البحيرة وتتسع لتشمل كثيراً من فئات الشعب وطبقاته بين مؤيد ومعارض لهذه التصريحات والفتاوى..

البعض يري تصريحاته شديدة التطرف والآخر يراها في منتهى الواقعية .. بل وصل الأمر الى أن أتهمه البعض بنشر «الفاحشة» عن طريق أرائه ويطالبونه بالتراجع عنها والإستتابة منها ولكنه يرفض ويتهمهم بالثبوت والجمود وعدم إعمال العقل ، ويصفهم بالفشلة الذين لا يستطيعون تقديم البديل ، ولأنهم لا يستطيعوا نقد هذه الآراء بمنتهى الموضوعية وعدم التحيز لآراء جامدة ثابتة لا يستطيعوا الفكاك منها ..

أنه المفكر الإسلامي «جمال البنا» رجل مثير للجدل ، لكنه دائماً باحث عن الحقيقة دون كلل أو ملل ، ، ، .

حول كثير من المسائل الجدلية كان هذا الحوار.



**** جميع القوى السياسية تطالب بالتغيير فما السبيل الى تغيير آمن لا يؤدي الى
إنهيار أو انفجار في المجتمع ؟**

* إذا إنتظرنا تغييراً آمناً فلن يكون هناك تغيير، فالتغيير لا بد له من آثار جانبية، وهذه الآثار قد تبدأ ببلبلة أو أزمة، وقد تنتهي الى ما يشبه حرباً أهلية!، فالشعب يريد التغيير لأن الوضع القائم يفرض نفسه على غير رضاء الشعب، وكل تغيير سيصطدم بأصحاب المصلحة من الوضع القائم، الذي يقول لا تغيير أو توريث بل إستمرارية، فإذا كان لا بد من التغيير فقد يبدأ بأزمة وعلينا تحمل آثارها الجانبية.

**** وهل الشعب المصري تنقصة الأزمات ؟ أو تكوينه النفسي والإجتماعي
يقبل بحرب أهلية ؟**

* ودأوني بالتي كانت هى الداء، فالشعب مش لا قي ياكل ولا يشرب، أويسكن فماذا سيخسر؟ فأنا الغريق فما خوفي من البلل، بل العكس ستوجد حركة ونشاط بدلا من الإستكانة والجمود.

**** الشعب مش لا قي ياكل ولا يشرب .. مع ان الحزب الوطني أعلن في
مؤتمره الأخير عن إصلاحات إقتصادية؟**

* أين هذه إصلاحات؟ فالإقتصاد المصري يعيش حاليا الرأسمالية في أبشع صورها، فليست صناعية أو تجارية أو زراعية، بل هى إستثمار رؤس أموال وعمولات وتجارة عملة وسمسرة وإستيراد، فالإقتصاد المصري لا يقوم على الابتكار بل يقوم على رأسمالية متطفلة تنمو على مبدأ وضع اليد والتزوير وفروق الأسعار والرشاوي، وعندما تنتج فإننتاجها منتجات وفنادق، وهذا إقتصاد غبي لأن الحكومة ما هى إلا سمسار يحكم الإقتصاد الوطني.

**** في الآونة الأخيرة كثرت الإضرابات والاعتصامات ولم تأت بحل إلا في
حالات نادرة ما تعليقك؟**

* إلى الآن تعتبر الإضرابات والإعتصامات والإحتجاجات الحل الوحيد فعندما تتكاثر المشكلات، فهي أحد سبل التغيير ووسيلة ضغط للحصول علي الحقوق، لأنه من الصعب القيام بعصيان مدني منظم لأن قيادات المعارضة الموجودة أغلبهم ليسوا علي مستوي الأمانة والاتفاق، بحيث يقومون بتكوين كتلة لهذا العصيان، ولكن أكبر مجموعة منظمة وموجودة علي الساحة هي جماعة الإخوان، والمعارضة لن تساندها والحكومة لا تطيقها، فلا بد للقوي السياسية أن تتكاتف وتطالب بالتغيير حتي لو كان للأسوأ وبأي ثمن.

** كيف ترى وضع جماعة الإخوان في هذه الفترة ؟

* مشكلة جماعة الإخوان أنها وضعت نفسها في مأزق خطير بإبتعادهم عن طريق الدعوة، فالمفترض انهم يدعون لهداية الناس بداية من الفرد الى الأسرة ثم المجتمع، و لا يدعون للتركيز على إصلاح الأوضاع طبقاً لفلسفتها، فهي ليست دعوة لتولية الحكم بل بإصلاح الأوضاع مباشرة، ولا إستهداف السلطة لأنها بعيدة عن فكرة الهداية.

** من يحكم جماعة الإخوان المرشد أم مكتب الإرشاد ؟

* مكتب الإرشاد هو الذي يحكم جماعة الإخوان، وفي عهد «حسن البنا» المرشد هو الذي كان يحكم، لأن القاعدة الإخوانية معه بلا إستثناء حتى لو تمرد عليه مكتب الإرشاد .. لكن حالياً مكتب الإرشاد أقوى من المرشد .

** ولماذا تصر جماعة الإخوان على العمل السياسي رغم إحتراقها بنارها؟

* إنخرطت جماعة الإخوان في السياسة عندما شاركوا «جمال عبد الناصر» في إنقلابه العسكري، وعندما دانت السلطة لحليف الأمس «عبد الناصر» بدأ الصراع على السلطة من جانبه، والصراع على الشورى من جانب الإخوان، حيث كان الإتفاق هو المشاركة في إتخاذ القرارات، ولكن «عبد الناصر» إعتبرها وصاية، وإشتعل الصراع على السلطة وعلى المشاركة وإحتقرت الإخوان بنيران السياسة في

الإعتقال والتعذيب.

**** إلى أي مدى أثر مفهوم الحاكمية الإلهية والعنف السياسي والوهابية في أيولوجية جماعة الإخوان ؟**

* بل التعذيب الذي حدث للإخوان في سجون «عبد الناصر»، أوجد مجموعة من شباب الإخوان إعتقدت أن الحكومة كافرة، وبدأت بذرة التكفير تنبت في سجون «عبد الناصر» وأسس «شكري مصطفى» جماعة التكفير والهجرة، وظهر ما يسمى بالحاكمية الإلهية وجماعات العنف السياسي، والجماعات الإسلامية، وبالفعل تأثرت الإخوان بهم مع ظهور عامل آخر قوي ومؤثر، وهى السعودية كقوة خاصة بعد حرب أكتوبر وإرتفاع سعر البترول، فأُسست رابطة العالم الإسلامي والتي كانت الوسيط بين السعودية وبين المجموعات الإسلامية وأهمها جماعة الإخوان، بالإضافة الى هجرة عشرات الآلاف من العمال المصريين الى السعودية، فتأثروا بالفكر الوهابي السلفي، وبعودتهم الى مصر فآثروا على الفكر الإسلامي بمن فيهم جماعة الإخوان.

**** الإسلام دين شامل لا خلاف على ذلك .. فلماذا تعتقد الإخوان أن هذه الشمولية لا تتم إلا في ظل دولة دينية بعيداً عن مفهوم مدنية الدولة ؟**

* حدث هذا في مرحلة حكم «السادات»، التي توافقت شخصيته وذكائه الشخصي والسياسي لتعاونه مع الإخوان، حتى يتم ضرب الشيوعيين والناصرين الذين أصبحوا صداماً مزمناً له، وهذا التوافق وافق شخصية المرشد العام للإخوان «عمر التلمساني»، حيث انه في الأصل محام ويدافع عن الحقوق الضائعة للإخوان، فرأت الجماعة انه لا يمكن تحقيق شمولية الإسلام إلا في ظل دولة دينية، تضع الخطوط العريضة للنظام السياسي والاقتصادي فتوحشت الجماعات الإسلامية الى أن تم إغتيال الرئيس «السادات» وبأيديهم.

**** وماذا عن جماعة الإخوان في ظل حكم «مبارك» ؟**

* في حكم الرئيس «مبارك» كانت فكرة القبول المبدئي لتعدد الأحزاب السياسية قد تبلورت، فبدأت صور التحالف مع الأحزاب السياسية كحزب «الوفد» وحزب «العمل» .. ومع هذا استطاعت الحكومة أن تحجمهم بواسطة الدكتور «رفعت المحجوب» رئيس مجلس الشعب السابق، حيث كان الرجل في منتهى الدهاء داخل المجلس .. ومع كل هذه الضربات لم يأخذ الإخوان درساً بأن العمل السياسي لهم ليس له قيمة، لأنهم يعجزون عن الحصول على الأغلبية والدولة لن تسمح لهم بذلك، ومن الصفات المتمكنة من الإخوان أنهم لا يتعلمون شيئاً وهم في ايدولوجية الجماعة ليس لهم شأن في علم السياسة.

** قارنت حال الإخوان في عهود «عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك» .. فما وجه الاختلافات في سياسة الرؤساء الثلاثة ؟

* «عبد الناصر» كان لديه مشروع معين وكان طموحاً ولكنه كان ديكتاتوراً، وهذه سؤة تمحو كل ما قبلها من حسنات، لأنه هو الذي بدا سياسة قهر الإنسان المصري وإذلاله، وسياسة التزييف والاستبداد بالحكم، ولهذا كل السوءات والويلات التي نعاني منها هي بدعة من بدع «عبد الناصر» .. أما «السادات» كان لديه مشروع للتغيير لكنه لم يكن لديه الشجاعة لينهض بهذا التغيير، فقد كان يستطيع أن يكون مثل «جورباتشوف» ولكنه كان مولعاً بالسلطة مثل «عبد الناصر»، ولهذا لم يقيم بمشروع التغيير، أما عهد «مبارك» فلا يوجد به مشروع قومي كبير يلتف حوله الشعب، ولهذا نجده يستعين بالوزراء التكنوقراط وأكثرهم سماسرة ورجال أعمال وليس لديهم أي مشروع على الإطلاق.

** علي ذكر الإخوان المسلمين الكثير يعول عليها موضوع التغيير فكيف ذلك؟

* أن تكاتفت المعارضة مع الجماعة فيمكن أن تتحرك، وفي الحقيقة أنا لا أستطيع أن أفهم سياسة الإخوان فهي في منتهى الجبن والاستخذاء، ومن غير المعقول أن يكون هذا مسلكتهم، فليعارضوا بقوة فهم الوحيدون الذين يملكون

الشارع فليجمعوا أنفسهم مثلاً عشرون ألف أو أكثر ومستحيل أن الأمن سيضرب هؤلاء جميعاً.

**** لكن البعض يشكك في قدرة الإخوان علي فعل شيء ويقول إنهم فقط صناعة إعلامية؟**

*** الإعلام في حقيقة الأمر دائماً يغلب عليه التأثير بأوامر ونواه، وأهمها الانتماء السياسي حيث إن جميع وسائل الإعلام تكون متعاطفة مع اتجاه سياسي، وهذا يؤثر علي درجة حياد العرض.. ونحن نلمس تماماً أن الإعلام المصري مربوط بالدولة وسياستها، وتخصص معظم نشاطها لخدمة هذه السياسات، والإخوان بالطبع تختلف مع سياسة الحزب الوطني لأنهم محسوبون علي التيار المعارض فيتم التضيق عليهم، ولهذا فالإخوان ليسوا صناعة إعلامية.**

**** من وقت لآخر ينشر الإعلام علي فترات بعض اللقاءات السرية بين الإخوان وأمريكا هل بالفعل توجد لقاءات؟ وماذا يحدث بين الطرفين؟**

*** هذا كذب وإفتراء فهذه الإتفاقيات واللقاءات السرية تتم بين الحكومة وأمريكا.. فلا يحدث شيء فأمريكا هي التي غازلت الإخوان وتجس النبض، لأن أمريكا تريد مصالحها فقط، ومصالحها في الإستبداد واللاديمقراطية أما إذا ساندت الإخوان فسوف تلقي معارضة من الصهيونية وإسرائيل، وهؤلاء من أكثر الناس تعصباً لإسرائيل ومقاومة للعرب والمسلمين.**

**** لكنني أعلم أنك حضرت لقاءات بين الإخوان وأمريكا في إمبابة.. لماذا تنفيها؟**

*** الرسول صلي الله عليه وسلم قال : « خلوا بيني وبين الناس » فأنا أحضر عندما يطلبني أحد ولا أرفض هذه اللقاءات .. وتمت بعدما قال بعض الإخوان في السجون كلاماً جيداً عن المرأة وعن الأقباط وبعيداً عن العنف والتطرف..**

فقالوا: لماذا لا تقولون هذا الكلام للإخوان في الخارج لكي يفهموا رأيكم؟

فأرسلت السفارة الأمريكية مبعوثين، لكنهم كانوا من الدرجة الثانية ولم يكن فيهم وزير أو سفير مفوض، بل كان هناك سكرتير أول وسكرتير ثان وتمت دعوتي لهذا اللقاء بما أنني مفكر.

**** كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية قالت: ليس عندنا مانع من وجود اتصالات مع الإخوان!! ؟**

*** نعم ..** فالأمريكان يهتمهم أن يتعرفوا على كل الهيئات المؤثرة في المنطقة، والإخوان أحد هذه الهيئات وبابها مفتوح للجميع، ولا تستطيع أن ترفض داخل إليها، وليس لديها شيئاً تستر عليه بل لديها مبادئ عامة وأصول.. وأمريكا إهتمت بالاعخوان لأنها تعلم جيداً أن الإخوان لديهم قواعد وكوادر .. أما الأحزاب في مصر فهي أحزاب ورقية صنعتها السلطة!! وتم الإتصال وأنا اشتركت في إحدى هذه الجلسات، ولكن تم التهويل بهذا اللقاء وهذه الجلسة تمت في إمبابة وكان الوسيط فيها الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون.

**** وما الذى دار في هذا اللقاء بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة؟**

*** أمريكا أرادت أن تعرف رأى الإخوان في قضايا المرأة، والشريعة، والجهاد..** ولكن بعد ذلك الحكومة نجحت في إدخال الخوف لدى الأمريكان من جماعة الإخوان.. وذلك بأنه لو وجدت حرية فسوف يأتى الإخوان للحكم، وبذلك أصبحت أمريكا بين نارين فلو هى شجعت الحرية فسوف يحكم الإخوان، الذين تم تصويرهم بصورة بشعة جداً، وإذا لم يقوموا بإصلاحات سوف يستمر الوضع كما هو عليه.. وأخيراً الأمريكان اقتنعوا بأن هذه المنطقة لا يصلح معها الديمقراطية، وما يهم الأمريكان حالياً أن تكون سياسة هذه المنطقة تتفق مع المصالح الأمريكية.. وأيضاً صورة الديمقراطية الأمريكية لن تكون هى الصورة الجيدة للديمقراطية وللحكم السليم في مصر.

**** طلب تغير المناهج أو المقابلة مع الإخوان! ألم يكن له صلة بملف**

الأقباط؟

* لا.. لأن الأقباط يعيشون في مصر بمنتهى الحرية، ولا يوجد إضطهاد كما قال الأقباط أنفسهم.. فلا يوجد تضيق عليهم في مباشرة واجباتهم الدينية، ولا مست عقيدتهم بشئ من سوء فأول شئ في الاسلام هو احترام الأقليات، لدرجة قد يتصور البعض انه جعلهم دولة داخل الدولة.. ولكن يوجد بعض المشاكل البسيطة ولكنها ليست من الشعب بل هى من الحكومة فالحكومة لا تحسم بل تؤجل.. فالرئيس «مبارك» أعلن بنفسه عن عدم حبس الصحفيين.. وهذا لم ينفذ!! وهذا ينطبق على بناء الكنائس فهذا الموضوع لم يحسم نهائيا بعد.. وعدم تمثيل الأقباط في مجلس الشعب.. فيجب أن ينالوا حقهم في مجلس الشعب وعار على الحزب الوطنى أنه رشح اثنان من الأقباط فقط!!

** الحزب الوطنى كحزب سياسى يتغى الأغلبية فلن يرشح إلا ما يعتقد أنه سوف ينجح؟

* هذا كلام عملى لأقصى حد، ولكنهم بطريقة ما يستطيعون أن ينجحوا بأكثر من وسيلة، فلو أن الحزب الوطنى قوى والشعب يثق به وقام بترشيح أقباط فسوف يفوز الأقباط.. ولو كان له شعبية فكان لا يهم الشعب ديانة المرشح مسلم أو مسيحى فللأسف لا يوجد معايير في مصر.

** لكن يوجد قانون والكل متساو فى القانون من ناحية حقوقه وواجباته سواء كان مسلم أو مسيحى؟

* الدستور صريح بالفعل وليس به آية تفرقة فى الدستور، على أساس الجنس أو الدين أو العرق فلا فرق بين مسلم ومسيحى.. لكن قضية الأقباط تحتاج معالجة بشفافية لأنهم إخواننا وشركائنا فى الوطن.

** لكن أمريكا تريد التدخل بتعديل المناهج الدينية فهل هذا مقبول ؟

* بالفعل وأنا قلت إن مناهج الدراسة الأزهرية محتاجة إلى تعديل، وهو أمر

طالب به كل المصلحين، فإذا كان التدخل الأمريكي يؤدي إلى هذا فليس من المعقول أن نرفضه ونحن نطالب به تحقيقاً للمصلحة وتصحيحاً للدين وليس لأنه جاء من أمريكا.

**** ألا تخشي أن تؤخذ مطالبك هذه علي أنها تهدم التراث ؟**

* لا بل يمكن أن يؤخذ كلامي علي أنني أعدم التراث، وهذا خاطئ لأننا عندنا الأصل وهو القرآن الكريم، ويجب أن لا يستعبدنا التراث وأن يكون التراث في خدمتنا، لا أن نكون نحن في خدمة التراث وحفظه التراث، فهذا ما يقوم به رجال الآثار الذين يحفظون الآثار، أما ما يخدم الشعب فليس التراث ولكن أعمال العقل والحرية.. إلخ، والمطلوب تحديداً إعادة فتح باب الاجتهاد بالمعني الكامل ولا يقولون شروط المجتهد، فنحن لا نضع العربة أمام الحصان والعلم باللغة العربية جيداً.

**** ربما يخشي البعض أن أمريكا تريد تغيير مفهوم الجهاد في عقيدة المسلم ؟**

* الجهاد أكبر موضوع أسئ فهمه، والذي أساء إليه الجماعات الرافضة المتشددة والذين اعتبروا أن الجهاد وسيلة لنشر الحاكمية الإلهية، وهذا خطأ لأنه توجد آيات قرآنية وأحاديث كثيرة جاءت فيها قتال والقتال أخص من الجهاد، ولكن الجهاد هو الصورة الشائعة المنتشرة، وإذا فهمنا أن الجهاد هو القتال، إذا فكل الآيات القرآنية عن القتال تؤكد أن القتال إنما يكون حماية لحرية العقيدة، ورفضاً لفتنة المؤمنين عن إيمانهم.. وأمريكا وعلماءها وفلاسفتها يجهلون جهلاً مطبقاً لقضية الجهاد وإن كان هوس وانحراف.

**** كما أن الغرب يخشي الجهاد فالشرق يخشي الصليبية ؟**

* الصليبية متأصلة في اللاشعور لدي بعض الفئات في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، كما أن الجهاد أيضاً متأصل لدي بعض الفئات الإسلامية الشاردة، وفي الحالتين فإنهما يقومان علي افتراضات خاطئة.

**** لماذا تتدخل الولايات المتحدة لتعديل المناهج الدينية أليس هذا شأن داخلي لمصر؟**

* أنا كرجل مسلم لا أهتم كثيرا بشخص المطالب، ولكنى أهتم بموضوع التدخل فلو كان مبررا وسليما فلا يجوز لنا أن نستشعر أية حساسية، أو نترك الصواب لأنه جاء من آخر.. وبالطبع توجد حساسية نشأت من الفكرة الوطنية أو من السياسة الأمريكية الخاصة لإسرائيل، وهى التى جعلتنا ننأى عنها، ولكن أمريكا تخطئ وتصيب فمواقفها مع إسرائيل خاطئة، ولها مواقف أخرى سليمة فعلىنا أن نفرق بين المواقف.. وبالفعل عندما طالبت أمريكا بإصلاح المناهج بدأت الحكومة تتخذ اجراءات للإصلاح فى المناهج لأنها فى حاجة إلى مراجعة حقيقية.

**** فوضي الفتاوى بماذا تفسرها ؟**

* الفتاوى تعكس حالة المجتمع وأزمة الفقه الإسلامى، لأنه فى قبضة مجموعة من شيوخ الأزهر، وهم يحسبون أنفسهم أوصياء على الإسلام، مع أن ثقافتهم تقليدية ولا قيمة لها ومع هذا يضيقون بكل من يتكلم عن الإسلام، كأنه حرفة أو مهنة أو صنعة والشعب سئم هذه الوجوه، فأخذ يبحث عن دعاة جدد فظهروا حسب قانون العرض والطلب، ومع هذا فهم أسوأ من الأصليين، وهذا إنعكاس لأزمة الفقه الإسلامى سواء بالنسبة للمؤسسة التى تدعى تمثيل الإسلام أم بالنسبة للجماهير التى تتبعها.

**** وهل يترك أمور المسلمين فى الفقه والفتوى لغير المتخصصين الدارسين؟**

* بل هم يقولوا هل ندع كل من «هب ودب» يقول رأيه، فكل «من هب ودب»!! هؤلاء هم الذين يطبق عليهم الأحكام وهم من يصطلوا بتطبيق الأحكام، فمن الأولى أن يكون لهم صوت.. ثم ما علينا أن يقولوه فالخطأ سوف يظهر أنه خطأ والصواب لا يهمننا جاء من فلان أو علان!!.

**** ولكن لك فتاوي دائماً ما تصطدم بالمؤسسة الدينية وغير مقبولة اجتماعياً؟**

* المؤسسة الدينية طارئة على الإسلام، والمجتمع الإسلامي ليس بحاجة إلى مؤسسة دينية، ولا إلى كنيسة وليس فيه لاهوت ولا رجال دين، وإن كان كل هذه أمور مستحدثة أسبغ استخدامها، وكان الأصل الخامس من أصول النهضة لدي الشيخ « محمد عبده » قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها.. ثم إنني أولاً لا أفتي وأنا أنأي بنفسني عن أن أكون مفتياً، وأنا أدعو المستفتي لأن يستفتي نفسه، أما فكرة فاسألوا الفقيه فهذه قضية إرتزاق بفرض الجهالة من الآخرين.

**** ولكنك تهاجم هجوماً شديداً بسبب فتواك ؟**

* المجتمعات التي نعيش فيها بها وجبة زائدة في التدين، فلا بد من ان كل أمر يأخذ حده فقط، فالدين ليس ضد الدنيا، وهو ليس وحده الحاكم بأمره في الحياة، وتوجد مجالات كثيرة ليس لها علاقة بالتدين وتكون مهمة جداً في حياتنا، مثل العلوم والرياضيات، فهل الدين سيدخل في قواعد العلوم والهندسة والفنون والأداب؟.

**** ولك فتاوي مثل الصدمة.. مثل دفاعك عن القبلات بين الشباب؟**

* لكل فعل رد فعل وهذه القبلية هي رد فعل نتيجة الظروف الصعبة التي لا تمكن الشباب من الزواج، وهذه الصعوبات أوجدها الآباء والأمهات مما جعل الشباب تائه وضائع ومستعدون لبيع أنفسهم في الدول العربية والأوروبية، مع أن الإسلام وضع مبدأ للزواج وهو الإرتضاء بدين الشباب وليس بفقره أو غناه.. وإذا كان الإسلام قد وضع حداً من حدوده ضد أي شيء غير مقبول فلا بد للمجتمع أن يوفر الحلول العادلة لهؤلاء الشباب قبل أن يضيق عليهم الحدود.

**** لكن الفقهاء إعترضوا بشدة علي هذه القبلية؟**

* الفقهاء يحتجون علي كل شيء ويقولون هذا الكلام نفسه، بأن القبلية مقدمة لأشياء أخرى فهؤلاء الفقهاء لا يريدون للشباب أن يخطئوا أبداً، معتقدين أنه لو

قبل امرأة فسوف يتطرق ويصل إلي ما بعد ذلك، وهذا أسلوب مرفوض لأنه إستفزازي حقيقي لأن الأسلوب الإسلامي الحقيقي، جاء به القرآن فعندما أفترض أن المسلم سيخطئ وأن الله يقول «إن الحسنات يذهبن السيئات» أي بعد الخطأ يقوم بعمل طيب مثل الصدقة والصيام أي عمل من أعمال الخير أما منطق الفقهاء فهو منطق سلبي عقيم وهو السائد الآن.

**** فتاويك الدينية وضعتك علي قائمة الإغتيالات ألا تخشي هذا؟**

* توجد تهديدات لي بالفعل، ولكنني لم أخذها مأخذ الجد ولا في إعتباري ولا أعيرها أي اهتمام ولو حدثت وصدقت هذه التهديدات وتم قتلي لتحقيق أمل حياتي بأن أموت شهيداً، وهذه حقيقة فأنا لا أتمسك بالحياة ولا أحب الحياة وما أفكر فيه هو الشهادة.. وإذا جاء أحد وأنهى حياتي فسوف يكمل عملي وإذا مت فسوف استريح ولكن المشكلة ستكون لمن بعدي فماذا سيفعلون في كتبي التي قمت بتأليفها ونشرها؟

**** لك رأي في الإختلاط بين الذكور والإناث بأنه ضرورة حتي لو حدثت بعض الأخطاء .. إلي أي مدى يتقبل مجتمعنا هذه الأخطاء ؟**

* الإختلاط هو الوضع الطبيعي والفطري، أما الفصل فهو التكلف، وإذا كان للإختلاط آثار سيئة، فإن للفصل آثاره أكثر سوءاً ولكنها تتم في السر، ومجتمعنا سيتقبل الإختلاط رغم أنفه ومحاولات منعه ستبوء بالفشل كما باءت من قبل عندما أقام الدنيا وأقعدتها عندما سمحت الجامعة المصرية دخول طالبات بها أو عندما قام «قاسم أمين» بتأليف كتابه «تحرير المرأة».

**** معنى هذا أنك لم تندم على أي فتوى أصدرتها ؟**

* لا .. لم أندم على أي فتوى .. وأنا لا أفتي أو أصدر فتوى، بل هي آراء وكتابات ولا أقوم بنشر هذه الآراء إلا بعد القيام بدراسات كبيرة عليها، وإلى الآن لم أجد من يتصدى لهذه الآراء أو من ينقدها نقداً موضوعياً.

**** كيف تري المفهوم السلفي وفيم إختلافك معه؟**

* المفهوم السلفي هو الإيمان والأخذ بالمذاهب الأربعة فقط، ويرفض أن يوجد مذهب خامس ويؤمن بتفسير القرآن كما فسرهُ الطبري والقرطبي وابن كثير وابن عباس، ويؤمن بما يسمى بعلوم القرآن الناسخ والمنسوخ، ويؤمن بتصنيف الأحاديث كما وضعها ابن حنبل ونقول: إن هذا الفهم لا يصلح فليس شرطاً أن نلتزم بمذهب من المذاهب، لأن الله لم ينزلهم وليسوا من أسس العقيدة، والسلفيون اعتمدوا علي حديث « من بدل دينه فاقتلوه » مع أن القرآن قال: « لا إكراه في الدين » ففهم السلفيين للقرآن خاطئ وتفسيرهم له خطأ، ولا يتقبلوا مناقشة الرأي الآخر.

**** وهل يوجد حالياً من نأخذ بعلمه ونترك مثلاً « أبو حنيفة »؟**

* المناهج الدراسية الدينية تمثل القواعد والأحكام التي وضعها الفقهاء منذ أكثر من ألف عام، وهم رجال مؤمنون، لكنهم كانوا في عصور مستبدة ومغلقة، ووسائل الدراسة والاتصال كانت محدودة، وبالتالي هذه العوامل إنعكست علي أحكامهم والمعارضون يريدون أن يخرسوننا عندما يقولون: هل أنتم مثل أبو حنيفة النعمان أو ابن حنبل أو مثل ذلك؟ فكنا نصمت ولا نرد ولكن عندما أكثروا قلنا نعم بل نحن أفضل، فلدينا علم هؤلاء الفقهاء ثم لدينا فيوضاً من المعرفة والثقافة، ولكن وسائل البحث والدراسة والمناهج الدراسية الدينية أهملت كل هذا وتأخذ برأي الفقهاء الأربعة.

**** نشرت بعض الصحف أنك تنكر أو تشكك في السنة النبوية، وفي كتاباتك تستشهد بالأحاديث فهل يوجد فرق بين الأحاديث وبين السنة النبوية؟**

* هذا شغل صحافة .. إما سوء تعبير أو سوء نية، فأنا لا أشكك في السنة النبوية لأن الحديث شئ والسنة النبوية شئ آخر .. فالسنة النبوية كلمة يراد بها الدأب والطريقة والنظام، والله وضع سنناً يسير عليها الكون، والسنة لا تكون قولية ولا بد أن تكون فعلية، فكما صلى الرسول وصلى خلفه الصحابة فعرفوا

طريقة الصلاة، وفي حقيقة الحال السُّنة هي ما يسمونه بالإجماع .. ولكن الحديث هي الأحاديث التي تحدث بها أو التي نسبت للرسول، وهي لم تدون إلا بعد ١٥٠ سنة من الهجرة، فتخيل أن الرسول يتكلم ثم يتناقل هذا الكلام بعد ١٥٠ سنة، ثم يكتب في أي مدى تسمح هذه المدة بالتغيير والنسيان والتحريف؟ .. ونتيجة لهذا درس فيه الكائدون للإسلام آلاف الأحاديث، ووضع الفقهاء أحاديث رضوخاً للحكام لكي تصبح لقوانين الدولة شرعية، وبهذه الطريقة أدخل على الإسلام ما ليس فيه، ولهذا يتعين تنقية السنة النبوية مما دس فيها .

**** ما الذي ينقص المجتمع المصري من ان ينمو وينهض ويزدهر ؟**

* إفتقاد المجتمع المصري الى الحرية هو أكبر نقص يعاني منه، والحرية بمعنى كلمة حرية الإعتقاد حتى لا تظهر الفتن الطائفية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين، وحرية المعارضة السياسية وحرية البحث العلمي .. فالحرية في المجتمع كالهواء للإنسان، وإذا منعت الحرية عن المجتمع سيشل بالكامل، ومجتمعنا مشلول منذ إنقلاب يوليو ١٩٥٢، وحتى الآن فاقد الحرية.

**** ماذا بينك وبين الأستاذ محمد حسنين هيكل فأنت تصنف من أعداء هيكل**

؟

* «هيكل» صحفي عريق وموهوب فقد أصبح رئيس تحرير مجلة « آخر ساعة» وهو في سن صغيرة، وكان من الذكاء لأنه راهن علي جمال عبد الناصر في المرحلة الأولى من الثورة، عندما راهن الآخرون علي « محمد نجيب » ولكنه تقرب إلي عبد الناصر بذكائه الحاد.. وكان شريك متضامن مع عبد الناصر في كل ما آلت إليه البلاد من كوارث وفساد، وعندما كان ينشر مقالاته الذائعة في الأهرام « بصراحة » كان «هيكل» أبعد الناس عن الصراحة، لأنه كان يعبر عن إرادة عبد الناصر، ولهذا فهو كان شريكاً له في كل الأخطاء التي وقع فيها، والتي أدت إلي كارثة ٥ يونية ١٩٦٧ ف«هيكل» لم يستطع أن يوجه عبد الناصر توجيهاً موضوعياً

بإيضاح الخطأ في كثير من قراراته مثل قرارات التعذيب وموقف عبد الناصر من مصطفى أمين وتعذيبه وهيكل كان يعلم كل شيء عن التعذيبات التي كانت تتم في عصر عبد الناصر لخصوم عبد الناصر أو لخصوم رجاله ولضحاياه لكنه لم يستطع عمل شيء أيضاً حتي عندما تم سجن نوال المحلاوي مديرة مكتبه، لأن عبد الناصر كان يفعل ذلك بأي شخص يخالفه وهيكل يعلم ذلك جيداً.

نشر في جريدة الغد بتاريخ ١١ اغسطس ٢٠٠٧

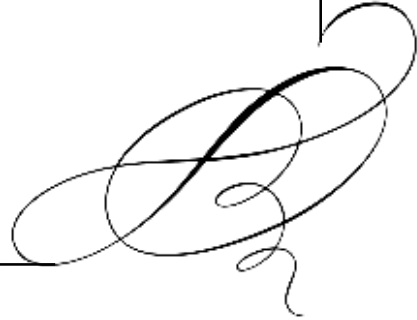


الدكتور: ابراهيم درويش
الفقيه الدستوري

” هو مهندس عملية صياغة الدستور في صيغته المبدئية قبل ان يتم تعديلها في عام ١٩٧١ ، ومع ذلك لا يجد حرجا في ان يسير عكس الاتجاه إذا كان ذلك في صالح الوطن والمواطن، إنه الدكتور «إبراهيم درويش» الفقيه الدستوري ومقرر لجنة صياغة الدستور في عهد الرئيس «السادات» .. والذي أكد ان الدستور الحالي تم تغييره من قبل لجنة مصغرة أقنعت «السادات» بأنه إنقلاب على الثورة، وقامت بتعديل مواد الدستور من النظام البرلماني الى الرئاسي وإضافة نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب ..

ويرى «درويش» ان الدستور لابد من تغييره لأن به مواد تتسلف الديمقراطية ، ويؤكد ان القرارات والسياسات المتبعة تؤكد عدم وجود رجال حول الرئيس «مبارك» الآن .. كما يتطرق الى قضايا عديدة شائكة على الساحة السياسية ” .

والى نص الحوار:



**** بعد إنتصار الرئيس السادات على مراكز القوى ١٩٧١ .. لماذا طلب مقابلتك ؟**

*** «السادات» طلب مقابلي مثلما طلب مقابلة غيري، للإستشارة وحددي سؤالاً واحداً وهو ما العمل الوطني الذي يجب ان يتم فوراً ودون إنتظار لتحرير سيناء ؟ ..**

فقلت له : ان المبدأ السادس من الثورة لم يتحقق ولم يتم الإقتراب منه وهو تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية، وأكدت ان ذلك يساعد الجبهة الداخلية ويحدث تأييداً مطلقاً لك، وإذا حققت هذا المبدأ، وبدايته وضع دستور ديمقراطي يكفل الحقوق والحريات العامة، ويزيل ما حدث من عدوان عليها خاصة الإعتداءات المستمرة على الحقوق والحريات وعلى القضاء تحديداً.. والحقيقة ان «السادات» قال بصدق أن هذا مايشغله من أجل إلتئام الجبهة الداخلية، وتحقيق توافق ومصالحة مع الشعب، وأصدر قراراً بتشكيل لجنة قومية لوضع الدستور .

**** كنت مقررراً للجنة السلطة التشريعية ومقررراً للجنة الصياغة العامة لدستور ٧١ فما المبادئ العامة التي وضعتها اللجنة لدستور ١٩٧١ ؟**

*** حرصت اللجنة العامة على أن يأخذ الدستور بالنظام البرلماني، لأن النظام الرئاسي لا يصلح برمته لحكم مصر .. فالنظام الرئاسي هو توليفة معينة تضع السلطات في يد رئيس الجمهورية، ومن ثم يمحو السلطة التشريعية ويعتدي على السلطة القضائية، وكان الرئيس «السادات» يتقابل مع مقرري اللجان ويناقشنا كثيراً، وناقشته في عدم وضع الإتحاد الإشتراكي في المادة الخامسة من الدستور، لأن مشروع الدستور كان يهدف الى تعددية حزبية، حيث أعلن نيته ان يأخذ بالمنابر ثم بالأحزاب السياسية.. وناقشني كثيراً في مسألة ٥٠٪ عمال وفلاحين .**

وقلت: لم يحدث في تاريخ مجلس الأمة وجود عامل او فلاح داخل المجلس، لأن الذين يأتون أصحاب الأموال وليس هناك عامل ولا فلاح رغم

التعريف به، ووافق لأن نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين تتعارض مع المادة الأولى التي تكفل المواطنة والمساواة.. وأيضاً ستطالب فئات متعددة بتخصيص نسبة معينة لهم، كالأقباط وأساتذة الجامعات والمرأة، وغيرهم.. وقلت : ان هذا النص لا مثيل له على الإطلاق في العالم، لكننا صدرناه لبعض الدول الإفريقية والأن هم عدلوا عنه، وبعد الموافقة فوجئنا بنشر مشروع دستور مختلف تماماً عما وضعناه، فقد اخذ بنظام رئاسي كسلطة مطلقة، وانا وغيري ممن وضعوا الدستور صعقنا عندما علمنا انه تم تغييره.

** وماذا فعلت بعد ذلك ؟

* القانون الدستوري في تعريفه المبسط يعني تنظيم السلطة التشريعية، وعلاقتها بالسلطة التنفيذية، لأن السلطة القضائية مستقلة تماماً في جميع النظم، والدكتور «عبد الحميد متولي» أصدر كتابين في هذا الموضوع، وأنا القيت محاضرة في الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع وحضرها عدد كبير من مفكري مصر، واثبت ان هذا الدستور تم تغييره بالكامل، حيث ركز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية .

** ومن الذي غير الدستور الذي تم إقراره؟

* منذ إنقلاب يوليو ١٩٥٢ ومصر تعيش في ظل سلطة تنفيذية متغولة جبارة، حيث تم دمج جميع السلطات في مجلس قيادة الثورة، ولم تكن هناك سلطة تشريعية وعاش القضاء في ظل عدوان بعد الآخر بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ وحدث العدوان الأشد قسوة وعنفاً وبذاءة في عام ١٩٦٩ .. والرئيس «السادات» كان قد حدد مدة الرئاسة في (٤) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وفوجئنا بانها عدلت لـ(٦) سنوات.. وتبين وجود لجنة مصغرة جداً صوّرت للرئيس «السادات» أن المشروع الجديد هو إنقلاب على الثورة، وما حدث بعد ذلك ان جميع أعضائها انتقلوا الى رحمة الله وسمى بالدستور الدائم، مع انه فقد كل مقوماته لدرجة ان الدكتور «عبد الحميد متولي» أطلق عليه الدستور «الساداتي» .

**** إذن الرئيس السادات هو الذي عدل الدستور فعلاً؟**

* هذه التعديلات زادته تشوهاً وسوءاً وتغليظاً لتكريس السلطة في يد رئيس الجمهورية، فقد تم فتح مدة الرئاسة وأصبحت قابلة للتجديد لمدد أخرى، والتعديل الثاني إنشاء ما يسمى بمجلس الشورى.

**** وما اعتراضك على مجلس الشورى؟**

* أنا ضد هذا المجلس لأنه ليس مجلساً تشريعياً، و«السادات» أسماه مجلس العائلة مع أن لدينا المجالس القومية المتخصصة أفضل منه ألف مرة، وهذا المجلس يمثل عبئاً على المالية العامة وعلى الميزانية، وأولى به أن يخصص ما ينفق عليه في بناء مساكن للأسر التي تعيش في المقابر وتخطت حاجز المليونين .. ثم أن نظام المجلسين يكون في الدول المركبة أو التي بها حكم محلي كالولايات المتحدة، ولكن الدولة المركزية مثل مصر هي دولة بسيطة لا تحتاج إلا لمجلس واحد.

**** بعد إغتيال «السادات» .. ماذا دار بينك وبين الدكتور صوفي أبو طالب في مستشفى المعادي حول الأوضاع في مصر؟**

* بعد إغتيال «السادات» تولى الدكتور «أبو طالب» رئاسة الجمهورية بصفته رئيساً لمجلس الشعب، وكان في مستشفى المعادي، وتم إستدعائي وقابلته. فسألني: هل نعلن حالة الطوارئ؟ ..

فقلت: يجب عدم إعلان حالة الطوارئ بأي حال من الأحوال، لأن «السادات» كان قد ألغاهما قبل وفاته، ومعنى رجوعها أن «السادات» لم يترك مؤسسات في الدولة وأن الدولة مفككة، ونحكم بقانون طوارئ، وهو تغيير لقانون الأحكام العرفية الذي أصدره الإستعمار الإنجليزي عام ١٩١٤ .. ويكفي في قانون الطوارئ أن نص المادة الثالثة تعطي للحاكم العسكري في أن يفعل ما يشاء بمن يشاء وفي أي وقت شاء وبكلام شفوي!! فهو أسوأ قانون وضعه

المستعمر الإنجليزي وتركت الاجتماع وفوجئت قبل أن أغادر المستشفى بإعلان حالة الطوارئ، وقد يكون هناك ظروف في ذهنهم لا أستطيع أن أفسرها، ولكن ما حدث خطأ دستوري وقلت رأيي وطبع ذلك في الجريدة الرسمية ونشر في عشرة اعداد وأعطوني نسخة أصلية قبل مغادرة المستشفى وهذا يتصادم كلية مع القواعد الدستورية.

**** وكيف ترى التعديل الذي أجراه الرئيس مبارك على الدستور ؟**

* الرئيس «مبارك» منذ ولايته وحتى تعديل الدستور في ٢٠٠٥، كان يقول بالحرف الواحد ان الدستور خط أحمر، ولا يجب الإقتراب منه وصمم على ذلك تصميمًا مطلقاً.. ولكن جاء التعديل الذي حدث يتضمن المادتين ٧٦ و٧٧ لإرجاع المدة الى مدتين فقط ولم يحدث، والمادة ٧٦ تعديلها ينص على ان يتم إختيار رئيس الجمهورية بالإقتراع الحر المباشر فقط.. ولكنها جاءت أطول مادة في تاريخ الدساتير ومحصنة بجدر فولاذية لتبقى الترشح صعباً كما كان، والذي صاغها هو الشيطان لأنها صياغة شيطانية وفي منتهى الخطورة.

**** وماذا عن تعديلات الدستور في ٢٠٠٧ ؟**

* هذه التعديلات من أسوأ ما يمكن، حيث أن النسب المطلوبة للمرشح نسب تعجيزية، نظراً لسيطرة حزب واحد على جميع المجالس، سواء شعباً أو شوري أو حتى المحليات ، مما سيؤدي معه الى عدم حصول المرشح على نسبة الأصوات المطلوبة، كما أنه لا يوجد حزب معارض واحد يمتلك ٣٪ من المقاعد المنتخبة في مجلسي الشعب والشورى، مع الأخذ في الاعتبار أنه يوجد عشرة اعضاء معينين في مجلس الشعب، وثلاث أعضاء الشورى معينون من قبل رئيس الجمهورية، بالإضافة الى زيادة المعينيين بكونة المرأة المخصصة لها ٦٤ مقعداً، بالإضافة إلى أن المادة ٧٤ التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات أوسع من قانون الطوارئ، إضافة الى إلغاء المادة ٧٩ الخاصة بالمدعي العام الإشتراكي وإحتل محلها قانون الإرهاب.

**** وهل مصر في حاجة الى قانون الإرهاب لتلغي قانون الطوارئ؟**

* مصر لا تحتاج قانون للإرهاب، لأن قانون العقوبات يتضمن جميع المواد الخاصة بالإرهاب والرعب والرعونة، وأي مشكلة ضد الدولة، والعقوبات تتراوح ما بين الشغال الشاقة والإعدام، فماذا يريدون بعد الإعدام؟ فهذه التعديلات التي تمت في ٢٠٠٧ زادت الدستور تشوهاً.

**** وهل يتم إحترام نصوص الدستور من الحزب الوطني أو من حكومته؟**

* هذا الدستور قبل تعديله أو بعد تعديله، لم يتم إحترام نص دستوري واحد فيه، وأتحدى إحترام نص دستوري من الحكومة، ويكفي ان المادة ٩٥ من الدستور تنص على انه لا يجوز لعضو مجلس الشعب ان يتعامل مع الحكومة ببيع او شراء، ولا يجوز بيع أي من ممتلكات الدولة إلا بموجب قانون طبقاً للمادة ٨٦ ومع هذا تم بيع مصر بأكملها وبثمن بخس لأصحاب المال والذين تم زواجهم بالسلطة القائمة .. وهو ما أدى الى زيادة الأغنياء غنى وفجراً، وإزدياد الفقراء فقراً، وأصبح الخلاف بيننا وبين الحكومة في نسبة الفقر هل هي ٢٠٪ أو ٥٠٪ أو ٦٠٪؟ والوزراء يقولون كلاماً عبثياً .. وبعد الإستيلاء على أموال التأمينات والعجز في الميزانية، لا نستطيع ان نجد رقماً واحداً حقيقياً من الأرقام التي تعلنها الحكومة سواء في الدين العام او الدين الداخلي أو الخارجي او دخل الفرد.

**** من هم الرجال الذين حول الرئيس؟**

* أي رئيس دولة لا يحكم بشخصه، لأنه مهما أوتي من قوة عقلية وعبقريّة لا يستطيع، ونحن في حاجة الى الوزير السياسي، والرئيس «مبارك» كان في مقتبل توليه السلطة، يتقابل مع بعض الأشخاص ويتشاور معهم، ولكنه انهى ذلك كلية بداية من التسعينات، ولا يوجد الآن حسب معرفتي بالمستشارين بمجالس الأمن القومي، ولكن القرارات التي تصدر والسياسات التي تحدث لا تبرهن ولا تدل على أن هناك رجالاً حول الرئيس .

**** وهل الرئيس عبد الناصر والسادات كان لهما مستشارون ؟**

* «عبد الناصر» كان لديه ما يسمى بالمكتب الفني ومكون من أعضاء بمجلس الدولة ليراجع كل مذكرة وكل كلمة قبل ان يوقعها «عبد الناصر» مراجعة دقيقة من حيث الملائمة والمواءمة، وكنت منتدبا في هذا المكتب أيا كان القرار بعد ذلك.. والرئيس «السادات» كان يتخذ القرار ويبحث عن المبررات حيث يتشاور ويتحاور حوله.

**** وما هي إختصاصات رئيس الوزراء ومجلسه في الدستور؟**

* رئيس الوزراء لا يملك أي إختصاصات في الدستور، فجميع إختصاصاته إشرافية في كل مايفوضه رئيس الجمهورية.. والمادة ١٥٧ تقول ان الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى في الوزارة، وأي موظف إداري بدرجة وزير، ورئيس الوزراء موظف إداري بدرجة رئيس وزراء، وليس لدينا وزير سياسي منذ حكومة الوفد ١٩٥٢، وأرى ان «مصطفى نصرت» وزير الحربية وخريج الحقوق كان وزيراً سياسياً، و«فؤاد باشا سراج الدين» أنجح وزير داخلية في تاريخ مصر، لأنه كان وزيراً سياسياً ولهذا نجح في وزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الإجتماعية.

**** وما تفسيرك لمنصب وزير الشؤون القانونية الذي يشغله «مفيد شهاب»؟**

* هذا المنصب شاذ جداً لأن المتبع في جميع النظم أن يكون هناك ممثل في بعض النظم البرلمانية، وتبيح أن يكون الوزير عضواً في السلطة التشريعية، انما النظام الرئاسي لا يجب ان يكون الوزير عضوا في السلطة التشريعية، ولكننا إخترعنا ذلك والمفترض ان ينوب عنه وكيل برلمان ويعينوا مدير الإدارات القانونية في مصر والمجالس المهنية.. ومع ذلك لا يتقبل الدكتور «فتحي سرور» رئيس مجلس الشعب، الرد من «مفيد شهاب» وزير الشؤون القانونية، وعندما أثير موضوع بيع الغاز لإسرائيل طلب «سرور» الرد من «شهاب»..

فقال: والله في شركة تتصل بشركة أخرى فالناس إندهشت من الرد.

وقالوا: هذا كلام لا يقال كرد حكومي .

**** وماذا يفعل الدكتور «مفيد شهاب» في هذا المنصب؟**

* الدكتور «مفيد شهاب» رجل ملتزم وموظف لدى الحكومة المصرية، وهو تربى أساساً في منظمة الشباب وقدم للمحاكمة في عام ١٩٧١ وحكم عليه وخفف أو تم تبرئته وكانت قضية رقم (١) أمن دولة في مراكز القوى، وعاش كل النظم الإستبدادية والأن أصبح وزيراً، وأنا ليس لدى أي موقف شخصي ضده، ولكنه يتسم بتغليظ العقوبات، وله (٥) سنوات حالياً يسافر ويأتي ويجهز لقانون الإرهاب، وأيضاً من أجل قانون الانتخابات الذي وعد فيه رئيس الجمهورية بتعديل الدستور.. مع اني قابلت أحد المسؤولين الكبار في الحزب الوطني في ألمانيا وسألته ماذا يفعل؟

فقال: أنه في بعثة مع مجموعة ليدرسوا قانون الانتخابات الرئاسية الألمانية مع انه لا يعرف إنجليزي ولا ألماني ولا حتى عربي، وما زال موجوداً حتى الان في منصبه .

**** لماذا أعلنت إنك ستطعن في قانون الضريبة العقارية؟**

* لأنني أخشى من الفوضى فجميع الثورات في العالم قامت بسبب الخبز والضرائب سواء في فرنسا او امريكا.. والضرائب في الأصل تفرض على قانون ووعاء يدر أرباحاً والضريبة تفرض على الربح وليس على رأس المال، وأنا حصلت من قبل على ١٧ حكماً من المحكمة الدستورية العليا، كان يفرض فيها ضريبة على رأس المال.. ولهذا سأطعن على الضريبة العقارية لأنها لا تفرض على أرباح .

**** وبسبب هذه الطعون قال الدكتور «عوض المر»: انه يستطيع ان يشهر إفلاس مصر.. كيف ؟**

* نعم.. وانا اول من قدم الدكتور «عوض المر» للمجتمع كمحاضر جيد، فقد

شرفنا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وألقى محاضرة قوية جدا عن الحقوق والضرائب والحريات، وكان حاضرا الدكتور «على الدين هلال» عميد الكلية ولكن «المر» أخذته الجلالة فقال : أستطيع أن أشهر إفلاس مصر في دقيقة واحدة، وأنا أغمره وبدون فائدة، وأدوس على رجله حتى يصمت، وكأنه غير موجود، وكان يقصد ان هناك طعوننا على ضريبة المبيعات وان هيئة المفوضين قررت عدم دستورتها، وكانت الضريبة المحصلة التي يجب ان ترجعها الدولة لأصحابها ٧.٨ مليار جنيه سنة ١٩٨٨ .. وكان مجلس الشعب أنهى دورته، وبعض الحاضرين من الحبايب أصحاب التقارير السرية عملوا تقاريرهم ورفعوها للمسؤولين، وبعد إسبوع فقط أصدر الرئيس «مبارك» قرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بأن الطعن في النص الضريبي لا يستفيد منه إلا حامله ولا يسري بأثر رجعي فهدم كيان المحكمة الدستورية العليا بهذا القانون .

**** ولماذا قلت ان المحكمة الدستورية العليا إنتهى دورها ككعبة يحج إليها**

المصريون؟

*** نعم.. وأريد أن ارى احكاما صدرت بسبب هذا القانون..** بالإضافة الى العدوان الذي تم على الدستورية العليا في تعيين رئيسها الذي كان يتم إختياره من أقدم الأعضاء، فأصبح يأتي بـ(٣) رؤساء من خارج المحكمة الدستورية العليا، مع ان القضاء الدستوري هو أرفع قضاء في مصر، والمورد إليه هو قضاء مجلس الدولة الذي أصبح لا يتم الإختيار منه .

**** إذن الدستور جعل الدولة بكاملها تحت سيطرة رئيس الجمهورية ؟**

*** الدستور الحالي جعل مؤسسات الدولة وجميع من في مصر وشوارع وحواري واهرامات مصر تحت رئاسة رئيس الجمهورية .. ومن هنا لا يوجد مؤسسات في مصر بل هى دولة الرجل الواحد.**

**** فيما أعترضك على مقولة ان المجلس سيد قراره؟**

*** مجلس الشعب يستخدم هذه العبارة عندما يريد ان لا ينفذ حكم ضده او**

قرار في غير صالحه، وأول من إستخدم هذه المقولة السلطة التشريعية في فرنسا، حيث كان القضاء الفرنسي قبل الثورة يحكم لصالح النبلاء والأغنياء، وقامت الثورة لإنحراف القضاء الفرنسي وتمت أنتخابات حرة وجاءت السلطة التشريعية، وظهرت مقولة انه لا يجب ان يعلو قرار على قرار السلطة التشريعية، لأنه كان هناك إتجاه بأن يعطوا المحاكم حق الرقابة القضائية، فرفضوا وقالوا: نحن اسياذ قراراتنا وفي مصر إقتبسوا هذه المقولة كما هي نكاية في القضاء، ولكنها مقولة فاسدة تاريخياً وسياسياً وتطبيقياً، ولا يوجد شئ أسمه سيد قراره على الإطلاق .

**** لكن توجد مواد كثيرة تجيز لوزير العدل التدخل في إدارة القضايا.. فهل السلطة القضائية في مصر مستقلة ؟**

* يوجد حوالي (٣٠) مادة تجيز لوزير العدل التدخل في إدارة القضايا، ولذلك فالسلطة القضائية غير مستقلة على الإطلاق ولكن يوجد قضاء مستقلون.. ولذلك المستشار المرحوم «يحيى الرفاعي» وهو أعظم قاض في القضاء المصري عقد في عام ١٩٨٦ مؤتمر العدالة الأول وحضره الرئيس «مبارك» وقال «يحيى الرفاعي» ما قاله وعليه كان المؤتمر الأول والأخير ولم يتم إقامة أي مؤتمر للعدالة مرة أخرى.

**** لماذا لم ترفض المحكمة الدستورية العليا تفسير القانون الذي تقدم به وزير العدل في قضية تعيين المرأة قاضية ؟**

* لقد أخطأ الدكتور «أحمد نظيف» عندما طلب من وزير العدل تفسير بعض المواد في القانون، وكان تحت ضغط المجلس القومي للمرأة، لأن طلب التفسير يكون بين مادتين متعارضتين وليس هناك مواد متعارضة، فأخطأ رئيس الوزراء ووزير العدل لأن مجلس الدولة لم يقل: انه لن يعين المرأة قاضية ولكن الظروف غير مناسبة، فهل يرسل قاضية مثلاً الى «جرجا» ولا توجد هناك إستراحة

لإستقبالها.. وحتى صحف الدولة أساءت الى مجلس الدولة عندما وصفتهم بالسلفيين.

**** هل لجنة السياسات أصبحت مركز قوى في مصر؟**

* بل أصبحت مركز قوى بشكل خطير ومخيف، فالدكتور «الطيب» شيخ الأزهر وهو إمام المسلمين كان عضوا في لجنة السياسات، فقالوا له إستقيل فرفض وقال : أنا في حاجة الى عضويتها لتساعدني في ميزانية الازهر، ثم جاء الرئيس «مبارك» من الخارج ويبدو انه أخذ رأيه فسمح له بالإستقالة .. وهذا هو عضو لجنة السياسات لم يأخذ قراره بنفسه، مع أنه أصبح إمام المسلمين، وخشى ان يستقيل قبل حصوله على إذن.

**** كيف ترى التكوينات المختلف لأعضاء السلطة التشريعية؟**

* هي من سيئ لأسوأ ولو كنت مسئولاً لأصدرت قرار بفض الدورة البرلمانية، وأعدت مصالحه قومية للمصريين وللأحزاب حتى لو أخذت فترة أنتقالية ستة أشهر، وأجريت إنتخابات حرة نزيهة وأطلقت حرية الأحزاب، فبدون أحزاب لا توجد تعددية ولا إنتقال للسلطة ولو يريدون خروجاً آمناً للنظام الحاكم سأوافق.

**** ولكن لم يطلب أحد خروجاً آمناً؟**

* لم يطلبوه ولكنه يدور حالياً في عقولهم ومعهم حق فبدون ديمقراطية لا توجد دستورية، وبدون دستورية لا توجد شرعية، وبدون شرعية لا توجد مشروعية، وبدون مشروعية لن تجد دولة القانون وإنما تكريس للدولة البوليسية.

نشرت في الوفد ٢٢ ابريل ٢٠١٠



الدكتور: أحمد الغندور

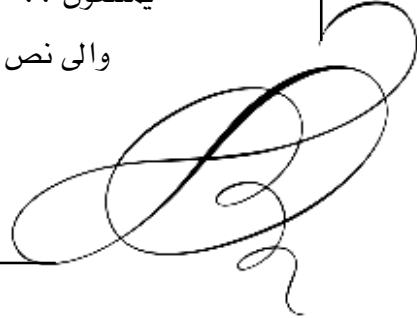
المفكر المصري الكبير

والعميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.



، ، د. أحمد الغندور المفكر المصري الكبير
والعميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. لا
يستبشر خيراً بمستقبل التعليم الجامعي في مصر في
ظل المناخ السائد الذي وصفه بالشمولي ولكنه بقناع
ديمقراطي لفرض إرادة الحاكم.. والحكومات
المصرية تساعد على طمس هذه الحقيقة أمام الرأي
العام.. حيث انها تتشكل من وزراء ينفذون ما يملئ
عليهم وفقاً لأداب الطاعة!! وهذه الأنظمة الشمولية
ليس لديها ما تقدمه لشعبها إلا الفقر والإفقار.. ومع
هذا تعمل الحكومة جاهدة علي تغيير الحقائق
والأرقام في جراءة تحسد عليها ، وعليه فلا تحتاج أحداً
يفضح حكوماتها ، لأنها تفضح نفسها بمسارها
وقراراتها وأفعالها.. وعن العملية الانتخابية التي وصفها
«الغندور» بالفاسدة والمليئة بالعوار ، رغم وجود
اللجنة العليا للانتخابات ولكنها لجنة بدون
اختصاصات ولا زالت وزارة الداخلية هي التي تسيطر
علي العملية الانتخابية بالكامل.. مما جعل الأموات في
مصر هم الذين يذهبون للانتخابات والأحياء هم الذين
يتمتعون ، ،

والى نص الحوار ..



**** كيف يبدأ الإصلاح السياسي؟**

* الإصلاح السياسي يبدأ باتخاذ الوسائل السلمية لإفراز إنتخابات حرة من المؤسسات الدستورية، وهذا عمل شاق، ولكن يكفي أن نعلم أن قوائم الإنتخاب الموجودة في مصر لا تمثل مجموع الناخبين، ولهذا يوجد تصور سخيّف بأن الذين يذهبون للإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات هم الأموات أما الأحياء فإنهم يمتنعون عن الإنتخابات لسبب أو لآخر!!

**** وما السبب في ذلك والعزوف عن المشاركة السياسية؟**

* السبب معلوم جداً، ويتمثل في أن النظام الشمولي دائماً يحتفظ بالمؤسسات الديمقراطية كأسماء وأشكال ديمقورية، مع انها لا تعمل وفقاً لأسلوب الفكر الديمقراطي الليبرالي، بل هي شكل فقط وتعمل من أجل الحاكم.. فالنظام الديمقراطي بما هو قائم لا يختلف في جوهره عن النظام الشمولي.. بلؤكد أنه هو نظام شمولي من نوع آخر وبقناع ديمقراطي طالما انه بعيد عن جوهر النظام الديمقراطي .

**** لكن في مصر توجد مؤسسات سياسية وأخري مدنية فلماذا تفعل تلك المؤسسات؟**

* جوهر الديمقراطية في مصر غير موجود، وحل محلها النظام الشمولي الذي يعمل من اجل فرض رأي الحاكم فقط.. أما النظام الديمقراطي فهو يعمل من اجل جموع الشعب، لأن هذه الجموع تسييس الحياة السياسية، وما يرتبط بها في مؤسسات الدولة سواء سياسية أو مدنية، وهذا يكون وفقاً لرأي ممثلي الشعب وإرادتهم.. وبالتالي فالمصلحة العامة للشعب هي في جوهر النظام الديمقراطي، وهذا غير موجود في الحياة السياسية بمصر، ولهذا يوجد حالة من القلق حول مستقبل مصر..

**** وبماذا تفسر هذا القلق؟**

* هذا القلق أفسره بغياب الديمقراطية، مما جعل القرار في نهاية الأمر متعلقاً بمجموعة من الأفراد، يلتفون حول الرئيس في قمة السلطة، وهؤلاء لهم مصالحهم الخاصة التي هي شيء آخر يختلف عن المصالح العامة.. وبالتالي فإن ما يتخذ من قرارات لا يعكس هذه المصلحة العامة، وهذا موجود في الماضي والحاضر ولا بد أن يكون كذلك بالنسبة للمستقبل.. فكيف يطمئن المواطن علي مستقبله؟!، ثم ان التجربة أثبتت ان إستحواذ هؤلاء علي السلطة في ظل النظام الشمولي القائم منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن، قد قذفت بمصر شعباً ونخبة الي أعماق أعماق الحضيض.

**** يوجد فقر سياسي وفقر اقتصادي فما الذي يوقف هذا التراجع؟**

* النظام الديمقراطي يقضي علي الفقيرين معاً، فمن حيث الفقر السياسي بإقامة الديمقراطية سيوجد حوار بين فئات الشعب ومؤسساته علي اختلاف أنواعها.. أحزاب، مثقفين.. إلخ. وإقامة الحوار هو الضمان الأساسي لأن يعبر بما ينتج عنه من توافق مجتمعي، حول القضايا المختلفة وحول قيودها، فيتم الإنهاء علي الفقر السياسي، أما الفقر الاقتصادي فلا يتصور أحد أن يؤدي الحوار الديمقراطي الي تفضيل مصلحة جماعة علي مصالح الشعب، ولا يمكن ان ينتهي الأمر الي تفضيل التضخم النقدي، وارتفاع الأسعار علي إستقرار الأسعار، وغياب التضخم النقدي فالأول يفتك بدخول الفقراء ومحدودي الدخل، والثاني يؤدي الي الحفاظ علي دخول الفقراء ومحدودي الدخل.

**** أعلنت الحكومة عن زيادة معدل النمو في الاقتصاد ومع هذا لم يشعر به محدودي الدخل؟**

* هذا سببه أشياء كثيرة أولها هو الأرقام، وتلك الأرقام هي من صنع حكومة اشتهرت بين الناس بتغير الحقائق في جراءة تحسد عليها، والأمر الثاني أن معدل النمو في الدخل القومي لا ينعكس أثره علي أفراد الشعب، بل هو حديث طبقة معينة هي طبقة البيروقراطية، ثم ان الدخل القومي في مصر ينمو بنمو قطاعي

البترول وإيراد قناة السويس، وهذان القطاعان لا شأن للشعب المصري بهما.

**** كيف ذلك؟**

* لأن القانون ينص علي أن يحصل كل من القطاعين علي إيراداته وينفق منها كما يشاء، ثم يعطي الباقي للحكومة وبالطبع يكون الجزء الأصغر أو الفتات، ولذلك نري إنفاقاً باذخاً علي إنشاء فرق كرة القدم في قطاعات البترول، وغيرها من الأموال التي تنفق علي شراء اللاعبين، ولهذا فإذا كان ما يصيب الافراد من خير، خاصة الفقراء منهم إنما يتم ذلك من خلال الموازنة العامة للدولة، التي تنفق منها علي التعليم والصحة والغذاء والكساء، ثم إن جزءاً هاماً من زيادة الدخل القومي يخرج من نمو قطاع الحكومة، فيقدر نصيب الدخل القومي بمجموع ما تنفقه الحكومة لموظفيها، لقيامها بالخدمات مع ان الخدمات في ذاتها لا تقارن لكي تدخل في الدخل القومي، فزيادة الدخل ليكون تحكماً في مرتبات العاملين بالدولة، وطالما ان الأمر كذلك فإن تعيين آلاف الموظفين لمواجهة البطالة الصريحة أو المقنعة، يعتبر زيادة في الدخل القومي لأنه زيادة من الفتات الحكومية!!.

**** في ظل ما طرحته من معوقات في الإصلاح والتنمية.. الحزب الوطني رايح بمصر علي فين؟**

* الحزب الوطني ليس لديه دراسة مستقلة، وطوال الوقت يحاول أن يظهر للشعب أن المجموعة الحاكمة هي التي بجوار الرئيس، وهي التي تساهم في إصدار قرارات الرئيس، مع انها لا تفعل اكثر من تجميل ما تراه يعود عليها بالخير.. فالحزب الوطني يعمل من أجل هؤلاء فقط، وليس من أجل جموع الشعب لأنه ليس له إرادة مستقلة.. بالرغم من أن جميع الأشكال قد تبدو تقنياً للحوار مع فئات الشعب ومؤسساته.

**** ولكنه يدعو حالياً للإصلاح فهل تراه جاداً؟**

* الحزب الوطني لم يخفي أنه يقوم بتكريس الوضع الحالي، لأن ما يقترحه من سبل للإصلاح في حقيقتها لاتمس أصول الإصلاح الأساسية، التي تدور حول اصلاح العملية الانتخابية، فبالرغم مما يقوم به الحزب الوطني من ضرورة اجراء الانتخابات والتنافس بين المرشحين، فقوائم الإنتخابات موجودة بكل عوراتها ومفاسدها، ومع هذا لم نسمع يوماً عن اهتمام الحزب الوطني بإصلاح هذه القوائم فمن أين تأتي هذه الجدية للإصلاح؟!.

**** أين تكمن مشكلات مصر؟**

* مشكلات مصر تكمن في نظام الحكم الشمولي الذي طرأ عليها منذ يوليو ١٩٥٢ ، وحتى الآن ولا يمكن ان نتظر من الأنظمة الشمولية غير ما رأيناه من فقر وإفقار.. ولن يتم الاصلاح الا بالديمقراطية، واقامتها ليست بالأمر السهل، لأنها في حاجة الي قائد مؤمن بها والي نخبة تؤيدها والي شعب يحركه القائد والنخبة لتحقيق الديمقراطية.

**** ما هو تقييمك لأداء وزارة الدكتور أحمد نظيف؟**

* هذه الوزارة ليست أكثر من انها أحد الأشكال التي تساعد في طمس حقيقة النظام امام الرأي العام، ومثلها في ذلك مثل مجلس الشعب التشريعي الرقابي.. وعموماً هي في نهاية الأمر وزارة في شكل معين، قد تعطي للساذجين كامل الإنطباع بأننا امام نظام حكم طبيعي، ولكن الواقع اننا ومنذ الخمسينات نعرف ان هذه الوزارات ليس لها أهمية علي الاطلاق، ويكفي أن ننظر الي اختيار أعضائها من الوزراء، فهم جميعاً من الموظفين الذين ينفذون ما يطلب منهم وفقاً لأداب الطاعة!!.

**** لماذا يوجد قلق شعبي ونخبوي من فترة ما بعد الرئيس مبارك؟**

* هذا القلق نتيجة لأن الطريق الي تعيين الرئيس القادم غير مقننة.

**** كيف وقد تم تعديل المادة ٧٦ من الدستور وبها الشروط التي تحدد**

من يتقدم للترشيح لهذا المنصب؟

* ما أقصده هو وضع الضمانات الكفيلة لإختيار الشعب للرئيس الذي يحكمه.. وهذه الضمانات ليست مقننة، ومن هنا يأتي القلق لأنها بدون ضمانات معينة، ولا تستطيع ان تتوقع الرئيس القادم، وإذا كانت توجد ضمانات فلن تجد للقلق سبيلاً، ولن نخشي من الرئيس القادم لأنه سيكون تحت رقابة شعبية ويستطيع الشعب ان يغيره، وطالما لا توجد ضمانات فلا أحد يعرف رئيسه القادم، حتي اذا عرف الرئيس القادم فليس هناك من ضمانات لعدم إساءته استخدام سلطاته..

** قطار التوريث هل سيصل الي محطته الأخيرة؟

* في رأيي أنه لن يتم التوريث في مصر.

** وما معطياتك لذلك؟

* معطياتي أن النظام أساء في طرح موضوع التوريث.. وإذا جاء «جمال مبارك» للحكم فسيكون بالتعيين وليس بالانتخاب وهذا واضح من قراءة المادة (٧٦) ومن التعديلات التي طرأت عليها.

** هل هذا يقلقك؟

* يقلقني عدم الإستقرار السياسي وزيادة حدته في المستقبل، وعدم الاستقرار السياسي هذا لفظ عام يشمل أشياء كثيرة منها الفوضي وثورة الجياع.

** كيف تتم الإنتخابات البرلمانية في عدم وجود اشراف قضائي؟

* بوجود الاشراف القضائي أو بعدم وجوده هي مسألة ثانوية، بالنسبة لمقومات العملية الانتخابية التي تبدأ من خلال قوائم انتخابية بعيدة عن الحقيقة، فإذا كانت البداية بهذا الاسلوب فنتيجة العملية الانتخابية ستكون غير حقيقية سواء كان يوجد إشراف قضائي أو لا يوجد..

**** إذن لماذا تطالب القوي السياسية بوجود اشراف قضائي علي الانتخابات؟**

* هذا من حقها المطالبة بالاشراف القضائي، لأن ميزة وجود القضاة في العملية الانتخابية يفضح الحكومة، مع انها ليست في حاجة لمن يفصحها فهي تفضح نفسها بتشكيلها وبمسارها وبقراراتها وأفعالها.

**** وما هي الضمانات الحقيقية لنزاهة العملية الانتخابية؟**

* الضمانة الوحيدة هي قيام حكم في مصر يؤمن بالديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة.

**** وماذا عن إشراف اللجنة العليا للانتخابات علي العملية الانتخابية؟**

* اللجنة العليا للانتخابات رغم وجودها، فما زالت وزارة الداخلية هي التي تسيطر علي العملية الانتخابية بالكامل، وللنظر الي قرار تشكيل هذه اللجنة، فلن نجد أية اختصاصات لها وجوهر العملية الانتخابية تنفذه وزارة الداخلية.

**** كيف تمت إدارة الخصخصة في مصر؟**

* تطبيق نظام الخصخصة في مصر حدث عكس ما يحدث من تطبيقها في العالم، فالخصخصة إتخذت في مصر كنظام شكلي، مثله مثل أي شيء يتم في مصر، خاصة بعد نجاحه في بلاد أخرى، وفي جوهر العملية التخصيصية في مصر فقد تمت شكلاً وليس مضموناً.. لأن الخصخصة لها أهداف معينة كالاتصال بالشركات العملاقة في العالم والتي تسيطر علي الأسواق الدولية للتنسيق معها، فوجود هذه الشركات في مصر أمر يسهل عليها ان تتعامل مع الاسواق الدولية.. وأيضاً معناه إدخال التكنولوجيا الحديثة، وفي النهاية فإن الخصخصة تؤدي الي زيادة إنتاجية الإقتصاد القومي سواء تعلق الأمر بالعمال أو الأرض أو رأس المال.. وهذه العناصر هي عوامل فاعلة لزيادة الرخاء في الدول التي طبقت مفهوم الخصخصة بالشكل الحقيقي وليس بالشكل المظهري فقط، وبرقابة فاعلة.

**** وهل تمت الخصخصة بدون رقابة حقيقية؟**

* عمليات الخصخصة في دول العالم تحاط بضمانات كثيرة، فمثلاً في فرنسا الشركات محل التخصيص يحددها مجلس الشعب المنتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، ويحدد كيفية الخصخصة ويترك للحكومة تنفيذ البرنامج الذي يضعه، ويراقب المجلس عمليات الخصخصة بمراقبته للتنفيذ الذي يتم.. وهذا لم يحدث في مصر.. لأن قانون الخصخصة الذي صدر أعطي لوزير قطاع الأعمال حرية ان يفعل ما يشاء ووقت ما يشاء، وبلا رقابة فعلية اللهم الا بعض المعارك الصحفية والإعلامية.

**** ماذا قدمت وزارة الاستثمار منذ نشأتها عام ٢٠٠٤ وحتى الآن؟**

* فكرة انشاء وزارة للاستثمار هي فكرة غير مفهومة، لأن الإقتصاد ليس أن أستثمر فقط فالإقتصاد هو ادخار واستهلاك الي جانب الاستثمار.. وبالتالي فلفظ وزارة الإقتصاد أقل بكثير من الاستثمار.. وعليه يمكن تقييم أداء الوزارة بمتابعة الإدخار والاستهلاك.. أما استثمار فلا يمكن تقييم عمل الوزارة لأن زيادة الاستثمار في ذاتها ليست دليلاً علي كفاءة النظام الاقتصادي.. فقد يزيد الإستثمار وفي الوقت ذاته يزيد الفساد، وتزيد الخسائر وبالتالي من الصعب تقييم وزارة الإستثمار لأن التوجه ذاته غير مفهوم الأسباب.

**** كرجل أكاديمي .. كيف تري أحوال التعليم الجامعي؟**

* الأحوال سيئة والجامعة انتهت قلباً وقالباً، وليس لدي ما أزيد به الجراح عما قيل من كثير من الأساتذة الكبار في شأن الجامعة والتعليم الجامعي.

**** معني هذا انك لا تستبشر خيراً بمستقبل التعليم الجامعي في مصر؟**

* لا.. بل استبشر شراً بمستقبل التعليم الجامعي.

**** وماذا عن انفجار العنف في جامعة عين شمس؟**

* من الآن علينا ان نتوقع امثلة كثيرة لذلك، فقد عشنا معه السنوات الماضية فما العجب في ذلك طالما ان المنظومة لا تبشر بالخير.

** أيضاً ألا تستبشر خيراً بحكم المحكمة الإدارية بعدم وجود الحرس داخل جامعة القاهرة؟

* هذا الحكم سليم ولكنه سيتم الالتفاف حوله من جانب الحكومة، كما التفت حول حكم مدينتي لأن الالتفاف حول الأحكام القضائية لم يصبح أمراً غريباً في مصر..

** إلي أي مدي يسيطر الأمن علي الجامعات المصرية؟

* الأمن يسيطر علي الجامعات المصرية عضلياً ولكنه لا يسيطر عليها سياسياً.

** هل أصبح السودان خارج اتهامات مصر لنجد بواذر التقسيم بعيداً عن الإرادة المصرية؟

* لم نعط السودان اهتماماً منذ نظام يوليو، عندما قرر انفصال السودان عن مصر ومع انه قرار حيوي، لكنه لم يأخذ الا جلسة واحدة من جلسات التفاوض بين مصر وإنجلترا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.. في حين ان التاريخ السياسي لمصر قبل الثورة هو تمسك مصر بعدم انفصال السودان عنها.

** إذا حدث الانفصال فما تأثيره علي العلاقات العربية السودانية؟

* هذا يتوقف أولاً وأخيراً علي ردة فعل العرب وعلي طبيعة السياسات العربية في حالة انفصال الجنوب.. وعلي مصر تحديداً أن تهتم بجنوب السودان وشمالها اهتماماً خاصاً، وفقاً للقوالب العلمية للتعاون السياسي والاقتصادي، وهذا يحتاج الي مجموعة من العقول المستنيرة الواعية في مصر والسودان، للاتفاق علي أوجه التعاون ومع هذا لست متفائلاً لعلاقة مصر والدول العربية بالسودان في المستقبل والأهم هو مصر وعلاقتها بالسودان، ولهذا انا غير متفائل .

****ولماذا عدم التفاؤل؟**

* لأن الموقف سيتوقف علي ردود الأفعال هنا وهناك، وإذا استطاعت مصر أن تستوعب شمال السودان وجنوبه اذا حدث الانفصال، فهذا جيد وإذا لم تستطع فهذه كارثة.. وهذا يتوقف علي طبيعة العلاقة والحكم في مصر والسودان، وعلي العقول التي سيخصصها النظامان لرسم العلاقة بينهما سواء تم الانفصال أو لم يتم.

**** في مثل هذه الأيام عام ٧٧ سافر الرئيس السادات الي إسرائيل بما احدث زلزالاً حينها.. في ضوء الأحداث الحالية كيف نري تلك الزيارة؟**

* أري هذه الخطوة ليس في ضوء الأحداث الحالية لأن تلك الأحداث ليست من صنع «السادات» وهي ليست نتيجة طبيعية لها، وكان من الممكن ان نري في ظل هذه الإتفاقية نظاماً للحكم في مصر يستطيع أن يقف أمام إسرائيل وقفة صلبة، بمعنى انها تستخدم التطبيع في سبيل تحقيق السلام ولكن ما تم من خطوات منذ ذلك التوقيت وحتى الآن، ليس استخداماً للتطبيع في تحقيق السلام ولذلك كانت النتيجة هو ما نراه من تدهور للوضع العربي والفلسطيني معاً.

**** لكن البعض يكيل الاتهام لإتفاقية كامب ديفيد لما اصبحت عليه الاحوال العربية من تشرذم؟**

* حتي نحاكم هذه الإتفاقية لابد ان نستخدم التطبيع سبيلاً في تحقيق سلام، بين مصر واسرائيل وبين العرب جميعاً.. وهذا عمل ضخم للغاية ويكفي ان أول مقتضياته انه سيفضح طبيعة النظام الحاكم في اسرائيل، بانه لا يخدم السلام ولا إسرائيل في حد ذاتها، لانهم مجموعة من غلاة التطرف الديني الذين لا يعرفون إلا القتل والحرب، وكان علينا ان نفضحهم بوسائل عديدة، ليس فقط أمام الشعب الاسرائيلي بل أمام العالم كله، ولكننا في مصر لم نفعل شيئاً من هذا!!.. وإذا نظرنا الي إتفاقية السلام في ضوء هزيمة يونية فكانت هذه الهزيمة هي المقدمات

لـ«كامب ديفيد» بل هي مقدمات لأشياء أسوأ من كامب ديفيد، كالهزيمة واستمرار اسرائيل لإحتلال الأرض ولكن عبقرية الرئيس «السادات» وعظمته انه ابطل نتائج هزيمة يونية واستطاع ان يحرر الأرض وينهي علي الاحتلال.

**** اتهام آخر بأنها سبب الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟**

* كيف نقارن بين الإستراتيجية الأمريكية وبين «كامب ديفيد» فالهيمنة هي الإستراتيجية الأمريكية منذ غروب شمس الإمبراطورية الإنجليزية.. وهذه الهيمنة تتم من خلال إقامة مجموعة من النظم الشمولية.. وقد أقامت أمريكا بل وقد بلغ بها «الفُجر» !! بأنها اعتذرت عن اقامة هذه النظم الشمولية لأنها أساءت للشعوب، وبالتالي أساءت إلى السياسة الأمريكية ثم سارت علي نفس النهج مرة أخرى.

**** مصر راحة علي فين؟**

* في ظل هذا المناخ السياسي فلا يعلم ذلك الا الله سبحانه وتعالى.

نشرت في الوفد ١٨ نوفمبر ٢٠١٠

المؤلف في سطور

- * الاسم / ممدوح محمد دسوقي .
- * الاسم الصحفي / ممدوح دسوقي .
- * المهنة / كاتب صحفي .
- * عضو نقابة الصحفيين .
- * باحث ومتخصص في ثورة يوليو .
- * حاصل على دورة الدراسات الإستراتيجية والأمن القومي رقم (٨) من كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية .
- نشرت له مقالات في جرائد:
- الوفد، الأحرار، الغد، المشهد، اللواء العربي «جريدة أمريكية تصدر باللغة العربية».

مدرسه:

- * كتاب ساخر بعنوان: جملة خسائر في السياسة والنسوان .
- * قديس الصحافة المصرية لويس جريس شاهد على العصر .
- * أحمد سعيد الإعلامي الأشهر في الستينات وشهادته التاريخية .

تحت الطبع:

- * سد النهضة .. الدور المشبوه لـ قطر واسرائيل .
- له العديد من الدراسات :
- * الحرية في الإسلام في زمن الإخوان .

- * المشروع التنويري بين فقهاء التنوير وشيوخ السلفية.
- * السلام بين القاهرة وتل أبيب في ظل ثورات الربيع العربي.
- * ثوار يوليو يتحدثون.
- * الإخوان المسلمون وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- * أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧.
- * الناصريون وثورة ٢٣ يوليو.
- * الشيوعيون وثورة ٢٣ يوليو.
- * ثورة ٢٣ يوليو والليبرالية المصرية.
- * عامر «شماعة» عبد الناصر.
- * ماذا فعلت جماعة الإخوان في مصر؟.
- * تجديد الخطاب الديني بين الواقع والمأول.
- * الفارون من جنة جماعة الإخوان.

الفهرس

الإهداء	٣
تقديم ... المهندس أحمد بهاء شعبان رئيس الحزب الاشتراكي المصري وأحد قيادات الحركة اليسارية.	٥
مقدمة المؤلف	١١
لقاءات مع	
١ . الدكتور / عبد المنعم عماره ... أحد مؤسسي الحزب الوطني.	١٥
٢ . الدكتور / أحمد عكاشة ... خبير الطب النفسي العالمي.	٣١
٣ . الدكتور / محمد أبو الغار .. مؤسس حركة ٩ مارس للدفاع عن استقلال الجامعات.	٤١
٤ . اللواء / فؤاد علام ... النائب الأسبق لرئيس جهاز مباحث أمن الدولة.	٥٣
٥ . الدكتور / علي السمان ... عضو لجنة حوار الديان.	٦٥
٦ . الدكتور / رفعت السعيد ... المفكر اليساري الكبير ورئيس حزب التجمع.	٧٧
٧ . الدكتور / علي الدين هلال ... أمين الإعلام بالحزب الوطني.	٨٩
٨ . الدكتور / أحمد جمال الدين موسى ... وزير التربية والتعليم الأسبق.	٩٩
٩ . الدكتور / السيد عبد الستار المليجي ... عضو مجلس شورى الإخوان السابق.	١١١
١٠ . الدكتور / إبراهيم البحراوي. عضو لجنة السياسات بالحزب	

الوطني.....	١٢٧
١١ . اللواء / فؤاد نصار ... رئيس المخابرات العامة الأسبق .	١٤١.....
١٢ . الدكتور / جمال زهران ... أستاذ العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب .	١٥٣.....
١٣ . اللواء / منير شاش ... محافظ سيناء الأسبق .	١٦٧.....
١٤ . الدكتور / سلطان أبو علي ... وزير الاقتصاد الأسبق .	١٧٩.....
١٥ . الدكتور / مرسى سعد الدين ... أول متحدث رسمي برئاسة الجمهورية .	١٨٩.....
١٦ . الدكتور / إبراهيم نصر الدين ... الخبير في الشؤون الإفريقية .	٢٠٥.....
١٧ . اللواء / محمد غانم ... رجل المخابرات القوي في أفريقيا .	٢١٩.....
١٨ . الدكتور / سعد الدين إبراهيم ... أستاذ علم الاجتماع السياسي .	٢٣٣.....
١٩ . الأستاذ / جمال البنا ... المفكر الإسلامي .	٢٤٥.....
٢٠ . الدكتور / إبراهيم درويش ... الفقيه الدستوري .	٢٦١.....
٢١ . الدكتور / أحمد الغندور ... العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .	٢٧٣.....
المؤلف في سطور .	٢٨٥.....
الفهرس	٢٨٧

